جامعة عمار ثليجي

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الدور الايراني في التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي

مذكرة مستكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدوليـــــــــــة

تخصص العلاقات الدولية

إعداد الطالب :
رملي لزهـــر

إشـــراف الأستـــأذ:
أ. زكريا بن اسماعيل

.....رئيسا
ا.بن اسماعيل زكريا مشرفا ومقررا
.....ممتحنا

السنة الجامعية : 2020/ 2021

شكر و عرفـان

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الانسان ما لم يعلم ، الحمد لله القائل في كتابه الكريم : (يرفع الله الذين امنوا منكم ، و الذين اوتوا العلم درجات) . صورة المجادلة الاية 11

احمد الله تعالى على نعمته التي من بها عليا و اشكره على فضله ، ان يسر لي اتمام هذه المذكرة ، و اصلي و اسلم على اطيب الخلق نبيه الكريم ، و بعد :

يطيب لي بعد ان انتهيت من هذه الدراسة ان اتقدم بالشكر الجزيل لكل اساتذتي الكرام وخاصة الاستاذ المشرف / زكريا بن اسماعيل وابنه اسماعيل ، وكل اصدقائي و زملائي وكل من ساعدني من قريب او بعيد .

نشكر لجنة المناقشة على قبولها هذا العمل .

رملي لزهـــر

الاهـداء

الى الذين قال فيهم الله سبحانـه و تعالى : (وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا) .

الوالدة رحمها الله و اسكنها فسيح جنانه و والدي اطال الله في عمره و وفقه لما يحبه ويرضاه

الى جدتي رحمها الله و اسكنها فسيـح جنانـه

الى العائلة الكريمة كل باسمه :

الى ابنائي : **سيف الدين و اية** و زوجتي التي كانت سندا لي طيلة انجاز هذه المذكرة الخاصة

الى العبقري الصغير **عبد القيوم**

اهدي هذا العمل المتواضع

رملي لزهــر

فهرس الدراسـة :

فهرس الدراسـة :.....4

مقدمـة .....أ

الفصل الاول :مدخل مفاهيمي للتوازن الاستراتيجي :.....23

المبحث الاول : مفهوم التوازن والتوازن الاستراتيجي : 24

المبحث الثاني : نظرية الدور :.....33

المبحث الثالث : عناصر و مكونات و أبعاد التوازن الاستراتيجـي :.....55

الفصل الثاني : العلاقات الايرانية الخليجيـــة :.....62

المبحث الأول: العلاقات الإيرانيَّة – الخليجيَّة في الطبيعة والمحددات 63

المطلب الاول : طبيعة العلاقات الإيرانيَّة – الخليجيَّة :.....63

المطلب الثاني: محدداتُ العلاقاتِ الخليجيَّة-الإيرانيَّة: 70

المبحث الثاني : تاريخ العلاقات بين الخليج العربي و ايران :.....72

-المطلب الاول : قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 72

المطلب الثاني : مرحلة الانفتاح :.....74

المطلب الثالث : وصول الرئيس نجاد للحكم عام 2005 : 75

المبحث الثالث : مؤثرات في العلاقات العربية الايرانيـة :.....77

المطلب الاول : تأثير البرنامج النووي الإيرالٍ في العلاقات الإيرانية اتخليجية: 77

المطلب الثاني : ثورات الربيع العربي والعلاقات الايرانية . الخليجية :.....81

المبحث الرابع : البنية الامنية الخليجية والتوازن الاستراتيجـي : 85

المطلب الاول : التهديدات الامنية للخليج العربـي : 86

المطلب الثاني : الاتجاهات الهندسية الامنية للتوازن الاستراتيجي في الخليج :.....88

الفصل الثالث : أبعاد تاثيرات ايران في التوازن الاستراتيجـي : 91

المبحث الاول " اثر تفاعلات ايران الدولية والاقليمية على الامن القومي الخليجي :..... 92
المطلب الاول : تفاعلات ايران على الساحة الاقليمية والدوليـة :..... 92
المطلب الثاني : اثر التفاعلات ايران الدولية والاقليمية على الامن القومي الخليجي :..... 95
المبحث الثاني : الاستراتيجية الايرانية وتأثيراها في الامن القومي الخليجي : 97
المطلب الاول : خصائص الاستراتيجية الايرانية :..... 97
المطلب الثاني : تاثيرات الاستراتيجية الايرانية على الامن القومي الخليجي : 99
المبحث الثالث : الرؤية الخليجية في مواجهة الاستراتيجية الايرانية :..... 104
المطلب الاول : الاستراتيجية الايرانية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية 104
المطلب الثاني : مقومات الرؤية الخليجية في مواجهة الاستراتيجية الايرانية..... 106
المبحث الرابع : مستقبل العلاقات بين دول الخليـج وإيران:..... 109
المطلب الاول : سيناريو التقارب والانفتاح:..... 109
المطلب الثاني : سيناريو الصدام المباشر: 110
المطلب الثالث : سيناريو "المد والجـزر" 114
الخاتمــة:..... 117
قائمة المصادر والمراجع :..... 124

مقدمـــة

تعتبر **ايران** واحدة من اكبر الدول الإقليمية في منطقة الخليج العربي، الى جانب العراق والمملكة العربية السعودية ، و بحكم موقعها الجيوبوليتيكي و دورها الاقليمي مكنها من ان تلعب دور استراتيجي في المنطقة ، كما تعد منطقة الخليج العربي احدى اهم المناطق الاستراتيجية في العالم ،اذ تمثل موقعا متوسطا بين الشرق و الغرب، و هي تمثل منطقة التقاء لطرق المواصلات بين اسيا وافريقيا ، وتكمن أهميتها الإستراتيجية ، في ربطها القواعد الجوية الممتدة من جنوبي شرق اسيا مع قواعد حلف الناتو المنتشرة في جنوب اوروبا الغربية ، وبعد قيام الثورة الايرانية سنة 1979 استمرت العلاقات الايرانية و دول منطفة الخليج بالتعقيد رغم وجود علاقات اقتصادية وتجارية هامة بين الطرفين ، الا انه هناك العديد من المسائل العالقة تطبع العلاقة بنوع من التازم، وقد طغى في الفترة الاخيرة البرنامج النووي الايراني على العديد من القضايا باعتباره يعطي بعدا اسراتيجيا و حيويا لايران وبدا واضحا في سياستها الخاريجية ، و هو بثير قلق وتوجس على الدول الخليجية للعديد من الاعتبارات لانه يجعل ميزان القوى في صالح ايران لامتلاكها سلاحا استراتيجيا مهما ، اذ ان ايران لم تخف رغبتها وسعيها لبسط تاثيرها ونفوذها في المنطقة لتصبح في مدرك القوى الكبرى رقما صعبا في معادلة توازن القوى الاقليمية ، لكنها تواجه معضلة حقيقة تتمثل في افتقادها للقوة العسكرية الكافية من اجل تحقيق اهداف استراتيجيتها الاقليمية في المنطقة .

و في مطلع العقد الاول من القرن الحادي والعشرين، بدأت نظرية امن الخليج العربي تبنى على اسس من الشراكة والتعاون و التفاعل، يهدف الى التعايش الايجابي والسلمي في عصر العولمة ، اذ ان التحدي الايراني ليس استثنائيا وله علاقة بالجوانب الجيوبوليتيكية ، والاستعداد و الاعداد له يعد من صميم الامن الوطني والقومي ، ذلك ان

مقدمة

السياسة الخارجية لها أطماع بعيدة و مشاريع تسلح عسكري ونووي، وتدخل استخباراتي وتعبئة وتحريض ديني في إطار ولاية الفقيه ، فوجود الشيعة في البحرين والسعودية تزيد من تحديات الداخلية والخارجية التي تفرض على منطقة الخليج بناء الاستراتيجيات الوطنية والقومية لمواجهة تحديات السياسة الخارجية الايرانية ، كما تعتبر منطقة الخليج اكثر بؤر العالم اهمية بسبب وجود البترول فهو المصدر الرئيسي لامدادات الطاقة للعالم و بسبب العلاقات الايرانية الامريكية المتنافرة ، ادى ذلك الى انتقال الصراع التاريخي باتجاه منطقة الخليج العربي حديثا، مع تنامي احتمالات المواجهة العسكرية بين ايران و الولايات المتحدة واسرائيل ، مما يهدد امن الخليج العربي و الخوف من وقف تصدير النفط من مضيق هرمز ،وازداد التأزم بعد الربيع العربي الى حد كبير، خصوصا مع الدعم الايراني للانتفاضة في البحرين واليمن ، و دعمها الكامل للنظام السوري الحليف الاكبر للنظام الايراني في المنطقة .

تستهدف هذه الدراسة ، دور ايران في التوازن الاسرتيجي في منطقة الخليج العربي من خلال اسئلة عدة ، يسهم طرحها و محاولة الاجابة عليها في توضيح ركائز تلك الاسراتيجية ، و الدور الدي تلعبه ايران من خلال ذلك ، و الأخذ بعين الاعتبار منطلقاتها و تتبع مسارها ، و عملية وضعها وتنفيدها و مدى تاثرها بالعوامل مختلفة النطاق ، محلية واقليمية ودولية ، و حدود تاثيرها الراهن في التوازن الاستراتيجي بين ايران و الخليج العربي، وتاثيرها على دول الخليج امنيا وسياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و فد تقود المنطقة الى معادلة جيوسياسية جديدة ، والبحث في الاستراتيجيات المستقبلية للعلاقات الخليجية الايرانية في ضوء المتغيرات الدولية.

أهمية الدراســة :

- الأهميةالعلميــة:

تسعى ايران للعب دور اقليمي محوري في منطقه الشرق الاوسط وذلك بطريق مباشر وغير مباشر وبوسائل مختلفة ولذلك فان اهمية هذه الدراسة تاتي في اطار الدراسات المهتمة بالعلاقات الدولية والاقليمية بشكل عام والدراسات الخليجية بشكل خاص والعلاقات بين ايران والخليج العربي وكذلك تاتى اهمية الدراسة في محاولة القاء المزيد فى العلاقات بين ايران والخليج العربى والاسهام فى احداث تراكم علمى حول القضية وتتناول الدراسة جذور البرنامج النووي ومراحل تطوره مختلفة والدوافع الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاستراتجية وراء تحرك ايران لامتلاك البرنامج النووي و تحليل الاهداف الايرانية من البرنامج النووي وتاثيرها على بروز الدور الاقليمي لايران.

الأهمية العملية:

- هناك العديد من التعقيدات تحيط بمستقبل ايران ودول الخليج العربي، وتؤثر على الامن القومي ، واهمية دراسة البيئة الامنية في منطقة الخليج فهذه الدراسة محاولة للكشف عن طبيعة وشكل وحجم وتجاه العلاقات الدولية والاقليمية حيث ان ايران دولة اقليمية كبرى في منطقة الخليج وهي احدى ركائز التوازن الاستراتيجي والامني في المنطقة فمن خلال تلك الدراسة تمكنا من استشراف المستقبل بالنسبة لامن منطقة الخليج العربي والرؤى الاستشرافية يمكن ان تقدم بدائل امام صانعي القرار فى دول الخليج يمكن الاسترشاد بها فى ادارة مثل هذه الملفات والدور الايراني في التوازن الاستراتيجي

مقدمة

بمنطقة الخليج العربي من الناحيتين الامنية والسياسية و الاقتصادية ودراسة الخطر الذي يشكله البرنامج النووي الايراني في منطقة الخليج ومعرفة مستقبل البرنامج النووي الايراني الذي خلق ازمة اقليمية في المنطقة.

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الى تحقيق عدد من الأهداف ولعل أهمها استعراض ما المقصود بمفهوم التوازن الاستراتيجي ونظرية الدور بشكل عام وامن الخليج بشكل خاص وتحديد دور الامن الاقليمي الايراني في التوازن الاستراتيجي بالخليج العربي و تحليل حجم وطبيعة الدور الايراني في منطقة الخليج للوقوف على حجم التأثيرالايراني على العلاقات الخارجيةالإقليمية مع توضيح مدى تأثير سعي إيران لامتلاك السلاح النووي على دورها في منطقة الخليج العربي .

مبررات الدراسة :

من جملة الاسباب التي دفعت بي الى البحث في هذا الموضوع ، المتمثل في دور ايران في التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي ، ذلك لما له من وزن عملي على مستوى المنطقة الخليجية و العربية و الدولية في هذه الظروف التي تمر بها المنطقة على وجه الخصوص و تصاعد دور ايران في المنطقة و تاثيراته عليها بالاضافة الى رغبتي الشخصية في دراسة مثل هذه المواضيع المثيرة والمشوقة و التمكن من الاطلاع حول ما ألف وكتب حول هذا الموضوع .

الدوافع الذاتيــة :

ما يدفعني الى معالجة هذا الموضوع هو اهتمامي بمحاولة فهم دور إيران في التوازن الاستراتيجي بالخليج العربي ، و كشف الغموض الذي يطغى على الدور الذي تلعبه إيران لتحقيق هذا التوازن .

المبررات الموضوعية :

أمام تزايد تاثيرإيران على الساحة العالمية ، وخاصة الخليجية ، ودورها العلني والخفي في الازمات بالمنطقة لتحقيق اهدافها ، و المتمثلة في التوازن الاستراتيجي بالمنطقة الخليجية خاصة .

الدراسات السابقــة :

1-يتناول كتاب "**الاستراتيجية الايرانية في الخليج العربي**" لمجموعة باحثين مقاربة الاستراتيجية الايرانية تجاه دول الخليج العربي، حيث يوضح الكتاب ركائز تلك الاستراتيجية و منطلقاتها و تتبع مسارها و عملية وضعها و تنفيذها و مدى تاثرها بعوامل مختلفة النطاق محلية واقليمية و دولية وحدود تاثيرها الراهن والمحتمل على دول مجلس التعاون الخليجي امنيا وسياسيا واقتصاديا و اجتماعيا في اطار معطيات اقليمية و دولية قد تقود المنطقة الى معادلة جيو سياسية حديدة .، كما يبحث في تاثير المتغيرات الاقليمية والدولية على الاستراتيجية الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي و العلاقات بين الطرفين في اطار محاولة قراءة تلك المتغيرات

2-تناولت رسالة ماجستير بعنوان **محددات القوة العسكرية لايران** للباحثه شيماء علي القناوي مفهوم ومحددات القوه العسكرية لايران والمحددات الداخلية داخل الدولة

والمحددات الخارجية لقوة الدولة العسكرية ، والمحددات الجغرافية والديموغرافية لايران واثرها على قوتها العسكرية ، والمحدد الاقتصادي ودوره فى تحديد القوة وتتناول الدراسة ايضا دور ايران على المستوى الاقليمي ، ومدى تاثير علاقات ايران بدول الجوار على قوتها العسكرية، وما توصلت اليه ايران من تقدم تقني وتكنولوجي فى مجال التسليح .

3- تتناول دراسة بعنوان **صنع القرار فى ايران والعلاقات العربية الايرانية** لي نيفين مسعد عن بيئة صنع القرار فى ايران والاطار الايدلوجي والدستوري لعملية صنع القرار، وايضا صنع القرار والعلاقات العربية الايرانية ومستقبل السياسة الخارجية الايرانية تجاه الوطن العربي .

4-تناولت رسالة ماجستير بعنوان **ازمة البرنامج النووي الايراني المحددات-التطورات-السياسات دراسة في ادارة الازمات الدولية** ، لى الباحث عصام عبدالشافي للبحث في طبيعة السياسات والممارسات التى تبنتها الولايات المتحدة ، تجاه الملف النووي الايرانى والضغوط التى تتعرض لها ايران بسبب توجهاتها لدعم ترسانتها النووية اضافة الى ردود الفعل الايرانية تجاه هذه السياسات وتلك الممارسات ومدى كفاءة هذه الردود فى التعامل مع الازمة، وتتناول الدراسه تطورات الملف النووي الايراني وذلك من خلال نشاته واقامة البنية الاساسية له ، مرورا بالاهتمام الكثيف بالطاقة النووية وشرح الدوافع وراء هذا البرنامج وتفعيل دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

5-يتناول كتاب باللغة الانجليزية بعنوان **السياسات الامنية الايرانية في مفترق الطرق** ، للكاتب بيتر جونز ، يتناول الكتاب الضغوط الداخلية والخارجية التي تعانيها ايران والتطورات التي يشهدها البرنامج النووي الايراني وحقيقي البرنامج النووي

الايراني ونشاته وتطوره ، والدوافع التى تقف خلفه والمواقف الدولية والاقليمية المختلفة والتداعيات المترتب على ذلك اقليميا ودوليا ، و ايضا سياسات منع الانتشار النووي في العالم .

المشكلةالبحثيــة:

تكمن مشكلة الدراسة ، في معرفة اهمية دور ايران في التوان الاستراتيجي في الخليج العربي وما مدى تاثيره على دول الخليج من الناحية العسكرية والسياسية والاقتصادية ، حيث تشكل ايران تهديدا بعد ان زاد نفوذها الاقليمي على امن الخليج العربي، خاصة بعد حرب الخليج الثانية مما دعى دول الخليج العربي للاخذ بالحيطة والحذر من النفوذ الايراني في الخليج العربي ، واتخاذ الاجراءات اللازمة من حيث التعاون المشترك والامن الوطني والقومي ، و التوجه من اجل كسب حلفاء و مؤيدين من اجل مواجهة التهديد والسياسة الخارجية الايرانية ، فمشكلة تحقيق الامن والتوازن الاستراتيجي مشكلة ازلية بين ايران ودول الخليج العربي، كما تثير قضية البرنامج النووي الايراني في تفاعلاتها المتصاعدة العديد من القضايا و الاشكاليات، يرتبط بعضها بطيعة العلاقات بين ايران و دول مجلس التعاون الخليجي، فامن الخليج من وجهة النظر الايرانية يتطلب تشكيل مظلة امنية للمنطقة تحقق فيها ايران النفود السياسي والديني والاستراتيجي ، فتستند الرؤية الايرانية لترتيبات الامن في منطقة الخليج على رفض التدخل الاجنبي، و اخلاء منطقة الخليج من اسلحة الدمار الشامل ، ومن خلال ذلك فقد يطرح التساؤل الرئيسي : **ماهي الاستبصارات التي يمكن أن نستقيها من خلال دراسة الدور الايراني في التوازن الاستراتيجي في الخليج العربــي ؟**

مقدمة

الاسئلة البحثيــة :

يتفرع من التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية :

ماهو مفهوم التوازن الاستراتيجي و مرتكزاته في منطقة الخليج العربي؟

. ماهي محددات العلاقة الايرانية الخليجيــة ؟

. ما هو مسار تطور العلاقات الايرانية الخليجية و آفاقها المستقبلية؟

. مامدى تأثير الربيع العربي على العلاقات الايرانية الخليجية ؟

. ماهي سيناريوهات مستقبل العلاقات الارانية . الخليجية ؟

حدود الدراســة :

المجال الزمني والمكاني والموضوعي للدراسة :

المجال الزمنى (2015-2021)

سنة 2015 عقدت إيران والدول الست (الصين، روسيا، أمريكا، فرنسا، ألمانيا وبريطانيا) مفاوضات "ماراتونية" من 26 آذار/مارس لغاية 2 نيسان/أبريل 2015 في مدينة لوزان السويسرية من أجل التوصل إلى تسوية شاملة تضمن الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، وإلغاء جميع العقوبات على إيران بشكل تام.، وبعد مفاوضات ماراثونية توصلت إيران والدول الست في 2 نيسان/أبريل 2015 إلى بيان مشترك يتضمن تفاهماً وحلولاً بما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني،و في سنة **2016** اعلنت ايران من خلال وسائل الاعلام عن قيام الجيش الايرانى بتجربة ثلاثة صواريخ قصيره المدى فى الخليج وفي عام 2017 .. قررت كل من السعودية ـ الإمارات ـ البحرين إلى جانب مصر مقاطعة قطر وإعلان إيران مساندة قطر في الأزمة .

اما في سنة **2018 فقد اعلن** رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب رسمياً خروج بلاده من الاتفاق النووي مع إيران وعند فوز بايدن برئاسة الولايات المتحدة نوفمبر 2020 بدات مفاوضات غير مباشرة من اجل العودة الى الاتفاق النووي .

مجال مكانـى: ايران ومنطقة الخليج العربي لاهمية العلاقات بينهم.

مجال موضوعي : تنتمي الدراسة الى حقل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية حيث تتناول طبيعة الدور الايراني في التوازن الاستراتيجي بمنطقة الخليج العربي من خلال الاليات والاستراتيجية المتبعة لتحقيق اهداف دلك الدور.

فرضيات الدراسة :

ستقوم الدراسة الحالية بالكشف عن دور ايران في التوازن الاستراتيجي بالخليج العربي (2015 – 2021) من خلال الاجابة عن فرضيات الدراسة الآتية :

. تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسة مفادها :**إن هناك تأثير واضح لإيران في التوازن الاسراتيجي بالخليج العربي.**

. تندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية تناولناها كالآتي :

. كلما كان الدور الايراني اكبر في الخليج العربي كلما ساهم ذلك في الحفاظ على التوازن الاستراجي .

. أثرت أحداث الربيع العربي على العلاقات الايرانية الخليجية.

. هناك تأثير للبنية الأمنية الخليجية على التوازن الاستراتيجي مع ايران.

أدوات الدراســـة :

الاطار المفاهيمـــي :

الاستراتيجية :هي علم وفن مهمتها تحديد الامكانيات المتاحة و الوسائل الممكنة لتحقيق الاهداف عبر فترة زمنية محددة ، وهي بذلك تتصرف الى وضع الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر او غير مباشر من اجل تحقيق اهداف .

الامن الاقليمى : يقصد به سياسة عدة دول تنتمى لاقليم واحد يمثل نظاما فرعيا من النظام الدولي ويرتبط الامن الاقليمي بدراسات الاقليم عموما، نمط منظم من التفاعلات بين وحدات سياسية مستقلة داخل اقليم جغرافي معين يفترض انه يتسم بالنمطية وكثافة التفاعلات ، بما يجعل التغير في جزء منها يؤثر في بقية الاجزاء ، وبما يؤدي ويحمل ضمنا اعترافا داخليا وخارجيا بهذا النظام كنمط مميز.

الامن القومي : قدرة الدولة على التصدي للاخطارالتى تواجه مكوناتها الثلاثة (الارض، المجتمع، النظام) ويقصد بالامن القومي امن الدولة القومية واحيانا مايوصف بالامن الوطني الذي يتضمن مجموعة من الاجراءات الداخلية والخارجية التي تنتهجها الدولة للحفاظ على امنها .

الامن دون الإقليمي: هذا نوع من الامن واذا كان يظهر فى الاقاليم الا انه لا يمثل اعضاء الاقليم كافه، بل يضم مجموعة من الدول التي ترى ان لها خصوصية ما، سواء على المستوى السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي ، ومن ذلك دول مجلس التعاون الخليجي .

الامن الفردي: ابرز مهام الدولة فى اطار امنها الداخلي التي اشارت اليه المواثيق الدولية

السياسة الخارجية: مجموعة سلوكيات وتصرفات صانع القرار في البيئة الخارجية، و هي كدلك مجموعة الاهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هدا البلد مع البلدان الاخرى في العالم .

توازن القوى: يعرف المفهوم الشامل لتوازنات القوى، بانه الحالة التي تتعادل وتتكافئ عندها المقدرات البنائية و السلوكية الاقليمية لدولة ما، منفردة او مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها ، بحيث تضمن هذه الحالة لدولة او لمجموعة الدول المتحالفة ، ردع او مجابهة التهديدات الموجهة ضدها من دولة اخرى او اكثر ، وبما يمكنها ايضا من التحرك السريع و حرية العمل في جميع المجالات للعودة الى هذه الحالة عند حدوث اي خلل فيها بما يخقق الاستقرار .

الخليج العربي : الخليج الواقع بين الجزيرة العربية و ايران . وتطلق عليه عدة مسميات وهي منطقة دات نفوذ اقتصادي و موقع استراتيجـي .

أمن الخليج العربي : التحديات الامنية التي تواجه دول منطقة الخليج العربي، مثل اثارة الاضطرابات الداخلية في الفترة الممتدة مند 1990 مع اندلاع ازمة الخليج بين العراق والكويت ودول الخليج الاخرى، التي تصاعدت بغزو العراق للكويت .

الخليج الفارسي : هو خليج موجود في جنوب غرب اسيا بين منطقة الخليج من الغرب وايران من الشرق ، ويعتبر امتداد لبحر عمان و ذراع من المحيط الهنـدي

مقدمة

الاطار النظــري :

يمكننا التأسيس لمعالجة الموضوع انطلاقا من تكامل نظري تساهم فيه عدة نظريات أهمها:

نظرية الدور : نشأت نظرية الدور بغية فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية، فضلاً عن الرغبة في فهم وتطوير النسق السياسية، مما دعا علماء السياسة المعاصرين لوضع بُنْية نظرية لمفهوم الدور في إطار علم السياسة، يُعرّف الدور بأنه

"تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات و القواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواءً في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي.(KalHolsti).

النظرية الواقعية: تعتبر الواقعية الكلاسيكية احدة نظريات الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية ، وهي نظرية تشدد على متغير : القوة ، المصلحة ، وميزان القوى في تفسير العلاقات الدولية ، وظهرت كرد فعل على فشل التيار المثالي ، وحاولت تقديم نظرية سياسية لتحليل وفهم الظواهر الدولية ومن مبادئها الكائن الانساني شرير ، الرغبة في السطرة والقوة غريزة الانسان و يتجلى ذلك من خلال الحروب والنزاعات و بعتبر توازن القوى احدى مرتكزات الواقعية وهو عبارة عن حالة من الاتزان الساكن او المتحرك بين قوى متعارضة ويوصف توازن القوى بانه سياسة ترمز الى المدرسة الواقعية في السياسة الدولية ، ويعد الواقعيون ان لعبة ميزان القوى هي الوسيلة الاكثر عملية لاقامة السلام و الاستقرار .

منهجية الدراسة :

تقوم منهجية هده الدراسة على الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي و منهج الدراسات المستقبلية ونظرية الدور، وقد اعتمدت على مصادر المعلومات و المراجع الاولية والثانوية و التي تتمثل في الوثائق التي تتعلق بالسياسة الخارجية لايران وامن الخليج العربي ، والمراجع الثانوية والتي تشمل الكتب و الابحاث المنشور في المجلات الدورية المتخصصة و الرسائل والاطروحات الجامعية و الصحف اليوميـة .

تعريف المنهج الوصفي : المنهج الوصفي هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو إنسانية، ويعطي " أمين الساعاتي " تعريفا شاملا للمنهج الوصفي فيقول: " يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبّر عنها كيفيا أو كميا. فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخــرى.

تعريف المنهج التاريخي :هو الطريقة أوأسلوب المستخدم في بلوغ المعارف والحقائق ودلك عن طريق مطالعة المعلومات او البيانات التي دونت في الفترات الماضية وتنقيحها ونقدها بحياد و بموضوعية ، لتاكد من جودتها وصحتها ثم اعادة بلورتها لتوصل الى النتائج المقبولة و المدعمة بالقرائن والبراهين .

مقدمة

الدراسات المستقبلية:

يمكن تعريف الدراسات المستقبلية بأنها مجموعة من البحوث والدراسات التي تهدف إلى الكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المستقبلية، والعمل على إيجاد حلول عملية لها، كما تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل المتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي، والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مسار الأحداث في المستقبل،كما أمكن تعريف الدراسات المستقبلية بأنها التنبؤ المشروط من منظور احتمالي وعلمي نسبيأو أنها تخصص علمي يهتم بصقل البيانات وتحسين العمليات التي على أساسها تتخذ القرارات والسياسات في مختلف مجالات السلوك الإنساني، مثل الأعمال التجارية والحكومية والتعليمية، والغرض من هذا التخصص مساعدة متخذي القرارات أن يختاروا

بحكمة من بين المناهج البديلة المتاحة للفعل في زمن معين.وفضلا عن ذلك، فإن الدراسات المستقبلية تخضع للقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ما يترتب عنه اختلافات مفاهيمية.

صعوبات الدراســة :

اكيد ان اي بحث لا يخلو من الصعوبات ، لكن حجمها يتفاوت و مدا تاثيرها على البحث و قيمته ، ومن اهم تلك العوائق و الصعوبات التي واجهتني اني حاولت الالمام بالموضوع ، لكن مسائل اخر لم استطع توضيفها ، فلا الوقت و لا مجال الدراسة يسمحان لي بادراج كل المعلومات كون انني اهتممت بجانب التوازن الاستراتيجي في مرحلة ما .

ثم ان الاحداث الدولية و العلاقات الدولية متغيرة باستمرار ، مما صعب علي حصر كل المعلومات في مجال الدراسة ، بالاضافة الى عدم توفر الكتب و المراجع المتخصصة بالعلاقات الخليجية الايرانية الحديثة في المكتبة، مما ادى الى شح المعلومات المتعلقة

بالتغيرات الحديثة لمسالة امن الخليج بعد الازمة القطرية والحصار الرباعي (السعودية الامارات ، البحرين ، مصر)و تطورات انسحاب الولايات الامريكية من الاتفاق النووي الايراني في ادارة ترامب .

تقسيم الدراسـة:

اعتمدت لدراسة هذا الموضوع ، على ثلاث فصول، حيث يتناول **الفصل الأول** موضوعي الادوار والتوازن الاستراتيجي ، اللذان يحتلان أهمية كبيرة على الصعيدين السياسي والاكاديمي، نظرا لطبيعة المتغيرات الدولية والاقليمية ، التي تؤدي دورا اساسيا في تغيير او استمرار هيكلية النظام الدولي، لذا فان البحث في الاطار النظري يعد

ضرورة علمية وموضوعية مطلوبة في الدراسات الاكاديمية، تطرق هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، الاول : مفهوم التوازن و التوازن الاستراتيجي؛ الثاني : مفهوم الدور ونظرية الدور أما المبحث الثالث : عناصر ومكونات وابعاد التوازن الاستراتيجي.

أماالفصل الثاني فـتطرق الى أربعة مباحث: المبحث الأول : العلاقات الإيرانيَّة – الخليجيَّة في الطبيعة والمحددات، وينقسم الى مطلبين ، الاول : طبيعة العلاقات الايرانية . الخليجية ، الثاني : محددات العلاقات الايرانية . الخليجية ، المبحث الثاني : تاريخ العلاقات بين الخيج العربي و ايران ، وينقسم بدوره الى ثلاثة مطالب ، الاول نستعرض فيه حقبة الثورة الاسلامية ، الثاني : حقبة الانفتاح اما الثالث : فيتحدث عن الحقبة النووية المبحث الثالث : مؤثرات في العلاقات العربية الايرانيـة، وتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين: المطلب الاول: تأثير البرنامج النووي الإيراني في العلاقات الإيرانية الخليجية، المطلب الثاني: ثورات الربيع العربي والعلاقات الايرانيـة الخليجية، أما

المبحث الرابع فيتطرق إلى البنية الامنية الخليجية والتوازن الاستراتيجي وهو ينقسم الى مطلبين ، المطلب الاول: التهديدات الامنية للخليج العربي وهواجشها ، المطلب الثاني : الاتجاهات الهندسية الامنية للتوازن الاستراتيجي في الخليج .

و اخيرا الفصل الثالث الذي تم تقسيمه إلى أربعة مباحث :

المبحث الأول : اثر تفاعلات ايران الدولية والاقليمية على الامن القومي الخليجي؛و يضم مطلبين ، الاول : تفاعلات ايران على الساحة الاقليمية والدولية ، الثاني : اثر تفاعلات ايران الدولية و الاقليمية على الامن القومي الخليجي ، ثم يليه المبحث الثاني الذي يتحدث على الاستراتيجية الايرانية وتأثيراها في الامن القومي الخليجي؛ وهو بدوره ينقسم الى مطلبين ، هما : خصائص الاستراتيجية الايرانية و تاثيرات الاستراتيجية الايرانية على الامن القومي الخليجي ، و ناقشنا في المبحث الثالث : الرؤية الخليجية في مواجهة الاستراتيجية الايرانية؛ و تضم مطلبين اولهما : الاستراتيجية الايرانية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية ، وثانهما : مقومات الرؤية الخليجية في مواجهة الاستراتيجية الايرانية ، وفي الأخير : مستقبل العلاقات بين دول الخليج وإيران ، و تطرقنا فيه الى ثلاثة مطالب على النحو التالي : سيناريو التقارب والانفتاح ، سيناريو الصدام المباشر ، سيناريو المد والجزر .

الفصل الاول :مدخل مفاهيمي للتوازن الاستراتيجي :

ان موضوعي الادوار والتوازن الاستراتيجي يحتلان أهمية كبيرة على الصعيدين السياسي والاكاديمي نظرا لطبيعة المتغيرات الدولية والاقليمية ، التي تؤدي دورا اساسيا في تغيير او استمرار هيكلية النظام الدولي ، لذلذ فان البحث في الاطار النظري يعد ضرورة علمية وموضوعية مطلوبة في الدراسات الاكاديمية ،لان الولوج في هذا الموضوع من شانه ان يعزز البحث في الجانب التطبيقي، غير ان هناك وجهات نظر متعددة في الجانب النظري و هناك صعوبات للاتفاق بين الباحثين ، اذ ان لكل باحث تعريفا خاصا به ، وعليه تطرق هذا الفصل الى ثلاثة مباحث :

المبحث الاول : مفهوم التوازن و التوازن الاستراتيجي .

المبحث الثاني : مفهوم الدور و نظرية الـدور .

المبحث الثالث : ابعاد التوازن الاستراتيجـي .

المبحث الاول : مفهوم التوازن والتوازن الاستراتيجي :

من المفاهيم الشائعة في السياسة الدولية ، والتي تناولتها الادبيات الاستراتيجية والسياسية بالدراسة والتحليل و التقويم ، مفهوم التوازن الذي نال من الاهتمام بما يفوق غيره من المفاهيم ليس لارتباطه بمدركات الامن والاستقرار وتبادل المصالح ، بل لارتباطه بالامل الموعود لانشاء وضع جديد ، و تشير اصول استخدام هذا المصطلح استراتيجيا الى استعارته من العلوم الطبيعية ، التي استخدمها استراتيجيو الفترة اللاحقة لنهاية الحرب العالمية الثانية ، في اطار بحثهم عن نظرية تحليلية لتفسير العلاقات الدولية ليوظف فيما بعد لصالح انضاج الخبرة الدولية والاقليمية ، حتى اصبح عنوانا لحالة او وضع ممهد لبناء الاهداف وضمانة الامن[1] (1) .

و لم يشهد مفهوم التوازن ثباتا في محتواه، فتارتا يختصر ضمن الاطار العملياتي و اخرى يتوسع تحت ضغط الظروف او دواعي استراتيجية ، تؤطرها رؤى او عقائد متضاربة تنزع ، للحفاظ على وجودها باقامة نوع من التعايش السلمي، الذي يستدعي توازن مفعول لمطامحها ، كما لم يشهد معطى التوازن تحديدا واضحا لدرجاته بسبب ما تتميز به العلاقات من تحولات او تفاعلات من مرونة ....او ما يشهده معطى الامن من تداخل او ارباك لمقوماته وصوره ومستوياته ....او ما تصيبه سياسات التوفيق من انجازات[2] (2)

و نتيجة لذلك فقد بدى من الطبيعي، ان تختلف قيمة وتاثير التوازن كمتغير في صياغة الحلقة الشاملة للامن على من ما تستلزمه وظيفته من وجود اتفاق حول الحد الادنى من الاهداف العليا للسياسة الخارجية، ووجود اجماع قومي باتفاق غالبية الافراد

1خضر عباس عطوان، **القوى العالمية و التوازنات الاقليمية** ، ط1 ، (عمان ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، 2010) ، ص 29 -34 .

2ريتشارد لينل ،**توازن القوى في العلاقات الدولية : الاستعارات و الاساطير والنماذج** ، ترجمة : هاني تابري ، ط1 ، (بيروت ، دار الكتب العربي ، 2009) ، ص 29 -49 .

مهما كان جنس وظيفتهم، حول ادوات واساليب العمل من اجل تحقيق الاهداف القومية العليا في الداخل و الخارج ، فهو اجمالا يجسد محصلة التفاعل بين الفعل ورد الفعل و التمييز بينهما يكون حسب الاتجاه الاكبر ... محصلة توظيف شروط المكانة بما يتناسب مع حقيقة الدور المستهدف، محصلة توظيف سياسات القوى بكل ماتعنيه من امكانات وقدرات و عناصر حث مستديمة ، محصلة التبادل في المصالح التي تتسم بكونها القوة الدافعة وراء البقاء القومي ..... او محصلة تقاسم الادوار وعلى هذا الاساس تحددت سيمات معطى التوازن حيث التوفيق ، ضبط التنوع ، الدينامية المضادة للجمود ، بساطة الاداء وضبط التفاعل [1]

و تفسيرا للرؤى اعلاه ، وجب علينا تحديد مفهوم التوازن و الغرض منه ، فالتوازن في مفهومه هو الحالة المستقرة ، فيتحدث الناس دون تفكير عن التوازن كرمز للحالة المعتادة المستقرة ، وهذه الحالة ليست بالضرورة مثالية دائما و لكنها توصي بالاستقرار وعدم التوتر ، ولكنهم في كثير من الاحيان وعند تدقيق معانيهم يشيرون الى ماهو ابعد من الاستقرار المعتاد الى الحالة المثالية[2].

وهذا المفهوم يستعمل في الكثير من العلوم للدلالة على حالة تعادل النسب بين القدرات التي تتمتع بها مجموعة من القوى ذات الاهداف الغير متشابهة وهو بهذه الصورة يصف الحالة الوسطى تقريبا بين وضعين متناقضين، هي الحالة المقبولة ، فاذا توقفت معارضة احد هاذين الوضعين ، او تغلب عليها الوضع الاخر فمن المحتمل زوال التوازن [3]

---

[1] حسين معلوم ، القطب الامريكي : **محاولة الانطلاق وتحديات المنافسة** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 112 ، (القاهرة ،(مركز الاهرام للدراسات السياسة و الاستراتيجية ، 1993) ص 171 .

[2] تلا عاصم فائق ، **دور القوى الاقليمية الصاعدة في التوازن الاستراتيجي في اقليم جنوب اسيا و افاقه المستقبلية** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) (جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، 2003) ص 9

[3] ابراهيم ابو خزام ، **الحروب وتوازن القوى** ى، ط 1 ، (عمان ، الاهلية للنشر والتوزيع 1999) ص 46 -47 .

و كلمة التوازن كما يراها (**رينولدز**) تثير الانطباع بوجود (ميزان) مع ثقل في واحدة من الكفتين ، بخيث تتوازن المقادير في الكفتين في حالة التعادل ، وهي كما يصفها (**كانتور**) حالة من الاتزان الساكن او المتحرك بين قوى متعارضة [1]

غير ان هذا التوازن بمعناه العام يجب ان لايعني نقطة التعادل التام فهـو كما عبر عنــه (خط متسع من الطول بين وصعين متعارضين ، قد يقترب من احدهما اكثر من الاخر ولاكن هذه الحالة (التوازن) تظل قائمة ما لم يقترب بشكل جسيم من احد الوضعين ، عندها فان (التوازن) يختل بشكل ظاهر بما يترتب عليه من نتائج)[2]

وعليه فان مفهوم التوازن و ضمن المنظور السياسي قد مر بالكثير من المراحل اذ كان الحديث يجري عن مفهوم (توازن القوى التقليدية في الفترة الممتدة من القرن 18 وحتى نهاية الخرب العالمية 2 اذ تاسست فكرة التوازن وفي هذه المدة على قاعدة رئيسية مفادها (العمل باتجاه المنع او على الاقل الحد من جهود احدى الدول او عدد منها والرامية الى تنمية قدراتها الذاتية بشكل يفوق قدرات غيرها من الدول الاخرى من اجل الحفاظ على استمرار الوضع الراهن) لذا عرف هذا المفهوم ضمن هذا المعنى اذ يقول (**كولار**) بانه يعني السياسة التي لا يجوز ان تمتلك بموجبها دولة ما ، قوى تجعل جيرانها في عجز عن الدفاع عن مصالحهم الحيوية بموجبها [3].

و يراه (شوازنبرغ) بانه (تعادل او قدر من الاستقرا في العلاقات الدولية بحيث ينبثق تحت اوضاع ملائمة من تحالف دول اوة من ادوات اخرى) [1]

---

[1] باقر جواد كاظم ، التوازن **الاستراتيجي في اقليم اسيا الباسفيك و افاقه المستقبلية** ، رسالة ماجستير ،(' جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية 2001) ص 18

[2] خضر عباس عطوان، القوى العالمية و التوازنات الاقليمية ، مرجع سابق ، ص 35

[3] باقر جواد كاظم ، التوازنالاستراتيجي في اقليم اسيا الباسفيك و افاقه المستقبلية ، مرجع سابق ، ص 19

[1] سعد حقي توفيق ، **مبادئ العلاقات الدولية** ، ط1 (عمان ، مطبعة اوائل لنشر ، 2000) ص 223 -224

واشار الدكتور (مازن اسماعيل الرمضاني) الى هذا المفهوم بقوله '(بانه الحالة التي تتميز بالتوزيع المتوازن او شبه المتوازن للقوى و التاثير بين القوى الاساسية داخل

النظام السياسي الدولي او نظمه السياسية الفرعية فقط واثر ذلك في بناء التكافئ في العلاقات المتبادلة في ما بينها) [2]

ان الفكرة الكامنة وراء توازن القوى في العلاقات الدولية هو ان الطابع المميز لهذه العلاقات هو (الصراع) و هذا الصراع لا تمليه عوامل اختلاف في المصالح القومية لدول حسب ، وانما ينبع الجانب الاكبر من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول ويترتب على ذلك انه اذا امكن لدولة واحدة ان تحصل على تفوق ضخم وساحق في قواها فان هذا المفهوم سيدفع بها الى تهديد حرية الدول الاخرى واستغلالها وهذا التحدي هو الذي يدفع الدول المحدودة القوة الى مواجهة القوة بالقوة عن طريق التجمع في محاور واتلافات قوة مضادة او بعبارة اخرى فان محاور القوى المتضادة المتعادلة او شبه المتعادلة لاتمكن دولة او مجموعة من الدول الاعتداء على غيرها تحت وهم الاعتقاد بانها تتمتع بالتفوق الذي يتيح لها مثل هذه السيطــرة [3]

بداية يمكن القول ان هناك نوعا من التشابه بين مصطلحين التوازن الاستراتيجي الدولـي و التوازن الاستراتيجي الاقليمي ذلك لان التشابه يكمن في طبيعة عناصر هذين المصطلحين فجرى الحديث عن التوازن الاستراتيجي الشامل بنه الحالة التي تتعادل و تتكافأ عندها المقدرة البنائية و السلوكية و الاقليمية لدولة ما منفردة او مجموعة من الدول المتحالفة مع غيرها من الوحدات السياسية المتنافسة معها ، بحيث تضمن هذه الحالة او لمجموعة الدول المتحالفة ردع او مجابهة التهديدات الموجه ضدها من دولة اخرى او اكثر بما يمكنها

[2] مازن اسماعيل الرمضاني ، **السياسة الخارجية** (دراسة نظرية) ، (بغداد ، مطبعة دار الحكمة 1991) ص 259

[3] اسماعيل صبري مقلد ، **العلاقات السياسية الدولية** ، دراسة في الاصول والنظريات (بيروت ، منشورات ذات السلاسل ، 1987) ص 265 -266

ايضا من التحرك السريع و حرية العمل في جميع المجالات للعودة الى هذه الحالة عند حدوث اي خلل فيها بما يحقق الاستقرار و هذا التوازن الاستراتيجي يتميز بخصاص ثلاثة ...[1] هـي :

أ . تكافؤ مجموعة من المتغيرات ، فاذا استمر هذا التكافؤ عرف بالتوازن الاستراتيجي المستقر و اذا تغيرت حالته سلبا او ايجابا سمي بالتوازن الاستراتيجي غير المستقر .

ب . امكانية تحقيق هذا التوازن الاستراتيجي بدولة منفردة بصورة كاملة يعتمد على امكاناتها الذاتية و قدراتها القومية بحيث تتكافأ مع التهديدات الموجهة ضدها او قد يتم ذلك من خلال تحالفات تعبأ في مقومات القوة القومية للدول المتحالفة ضد التهديداتالموجهة للتحالف .

ج . لهذا التوازن الاستراتيجي ثلاثة ابعاد : البعد البنائي و يتمثل فيه القدرات السياسية و الاقتصادية و العسكرية و الاجتماعية لدولة او مجموعة دول ، البعد الثانـي : سلوكـي وينبع من مرونة و حركة القوى الفاعلة دولية او اقليمية و البعد الثالث بعد يقيم من خلاله حالة القبول او الرفض للقوى الفاعلة .

و عليه يمكن القول ان هناك مفهومين للتوازن الاستراتيجي يتمثلان بالمفهوم التقليدي و المفهوم المعاصر .

المفهوم التقليدي : يؤكد على ان التوازن المتساوي بين الاطراف في مقدرات القدرة العسكرية غحسب طالما ان الطابع الاساسي للعلاقات الدولية هو الصراع نتيجة اختلاف وتباين المصالح القومية بين الدول الساعية لزيادة مفردات قدراتها على حساب الدول الاخرى

[1] خليل حسين ، **النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية** ،(دار النشر بيروت، الطبعة 1) ص 87

وبما يقضي تهديد حرية واستقلال بعضها الاخر ويدفعها لمواجهة القوة ليمثلها عن طريق التجمع في محاور مضادة حتى يتسنى اعادة التوازن الى نصابه [1]

الامر الذي يفيد ان هنالك عدد من الشروط التي يشترط توفرها في اي توازن دولي تقليدي يمكن اجمالها على النحو الاتي : الاول مجموعة من القوى الدولية بوجود الية او قواعد صالحة للتفاعلات الدولية في مرحلة التعادل او التكافؤ ، الثاني : وجود حالة من الاستقرار

النسبي بين القوى المتكافئة ، الثالث وجود توزيع متعادل او شبه متعادل لمفردات القوة بين القوى الدولية[2]

في حين ان المفهوم المعاصر لتوازن القوى يفيد التوزيع المتعادل او شبه المتعادل لعناصر القوة الاقتصادية والاستراتيجية كافة بين دولتين او اكثر لينشأ نوعا من التحالفات الاقليمية الدولية ، ويؤدي الى تعزيز حالة السلم والاستقرار و ضمان المصالح المشتركة والابتعاد عن دائرة الصراعات والحروب [3]

اما التوازن الاستراتيجي الاقليمي هو شكل من اشكال التوازنات يتكون داخل اطر جغرافية محدودة تجمع عددا من الدول التي تدخل فيما بينها في علاقات تتسم بالصراع على السلطان والنفوذ في هذا الاطار الجغرافي المحدود ، وكمحصلة لهذا الصراع فان دولا محدودة تصل الى مرحلة متعادلة او شبه متعادلة من القوة مما يؤدي الى قيام توازن قوى

---

[1] عبد المنعم طلعت ، ادارة المستقبل : **الترتيبات الاسيوية في النظام العالمي الجديد** ، الهيئة المصرية للكتب ، القاهرة 1988 ، ص 102

[2] ابراهيم ابو خزام ، **الحروب وتوازن القوة** ، دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام ، (الاهلية لنشر والتوزيع ، عمان ، 1999)، ص298

[3] دنيا جواد مطلك الجابوري ، **الاقليمية الدولية الجديدة في عالم مابعد الحرب الباردة** :(دراسة نموذج اسيا . الباسفيك) ص 24

محلية يتحكم في سلوك الدول و صبط علاقاتها بعضها مع البعض فيجري التنافس بين اقطابه ايضا بالاساليب السلمية وقد ينتهي بالحروب مثله في ذلك مثل توازن القوى العالمية.

و الواقع ان توازن القوى الاقليمي مثله مثل توازن القوى العالمية يخضع للقواعد نفسها وتتسم بخصائص متشابهة ويؤدي الى النتائج عينها تقريبا ذلك على المستوى الاقليمي ولكنه يؤدي دورا مركبا اذ انه يؤثر تأثرا مباشرا في الصراع العالمي ويؤدي الى حسمه احيانا [1]

في حين عرف البعض الاخر التوازن الاقليمي بانه حالة التقارب في مختلف جوانب القدرة والقوة بين الدول او القوى الاقليمية او دالة التكافؤ النسبي بين هذه القوى في حوار للارادات ذي ابعاد استراتيجية يؤكد جوهره البحث عن الامن والمصالح الحيوية ، وهذا ما تعبر عنه صيغ التحالافات والتكتلات في الاقليم او يمكن ان نطلق عليه الحركة الاستراتيجية لدول في الاقليم مضافا اليها تاثيرات العامل الدولي بوصفه متغيرا اساسيا فاعلا في اي معادلة للتوازن الاستراتيجي الاقليمي و التي تستمد في جزء كبير فيها خصائصها البنيوية او الوظيفية القائمة على طبيعة المصالح للقوى الدولية و هيكلية توازنها في الاقليم [2]وهذا يعني ان التوازن الاقليمي لا يعمل بمعزل عن التوازن الدولي الرئيس الذي يعتمد في استقراره و تغيره على الصراعات و التوازنات الاقليمية ، فضلا عن ان القوى الكبرى غالبا ما تستثمر التوازن الاقليمي لدعم و رفد عناصر قدرتها و تاثيرها و نفوذها في النظام الدولي واستقرارها على نحو متزايد [1]

ان اي خلل يصيب التوازانت الاقليمية بفعل حدوث متغيرات اقليمية مفاجئة لابد وان ينعكس تاثيره سلبا او ايجابا على التوزنات الدولية المرتبطة به و هذا التاثير يتحدد في ضوء

---

[1]ابراهيم ابو خزام ، الحروب وتوازن القوة ، مرجع سابق / ص 254 -255

[2]خليل ابراهيم السمرائي ، **توازنات الاقليمية في المنطقة العربية** ، دراسة استراتيجية ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، العدد 26 ، كانون الثاني 2002 ، ص 25

[1]ابراهيم ابو خزام ، الحروب وتوازن القوة ، مرجع سابق ، ص 258

اقتراب او ابتعاد مصالح القوى العظمى العالميو وخصائص الوضع الاستراتيجي لتلك القوى الاقليمية من حيث مفهومها لامنها القومي ومصالحها [2]

فتوازن القوى قانون تاريخي سواءا تعلق الامر بالتوازن الاقليمي او الدولي ، وكما ان التوازن الاقليمي هو الاسبق وجودا فان توازنات القوى اخذت الطابع نفسه ، فالقاعدة العامة هي ان التوازن الفرعي لايمكنه ان يعمل مستقلا بالضرورة اي ان تفاعلاته لاتجري بمعزل من اطراف التوازن الرئيس ولكنه يستطيع ان يوسع من دائرة استغلاله الى اقصى مدى ممكن بحيث يبدو وكانه توازن مسيطر وقد يضيق به مجال العمل بحيث يتحول الى مجرد صدى وانعكاس للتوازن الرئيس ، و القاعدة الاخرى هو ان الإطراف الدولية في التوازن المسيطر لا تضع التوازنات الاقليمية من العدم و لكنها تستغل وجودها لدعم مكانتها و تؤدي التوازنات الاقليمية دورا فاعلا مؤثرا في العلاقات الدولية اذ ان التوازن الدولي يعتمد في استمراره وتغيره على الصراعات الاقليمية [2]

وقد اصبحت هذه القاعدة اليوم اكثر اهمية لوجود اسلحة نووية ، فتراجعت فرص الحروب المباشرة والواسعة بين القوى الكبرى اركان التوازن العالمي ، و استعيض عن ذلك بالصراعات الاقليمية المحدودة ، فيتدخل كل طرف دولي في هذا الصراع بقصد تحقيق مكاسب اقليمية تزيد رصيده في ميزان القوى العالمي ويحطم معسكر خصمه ، فاذا تحققت المكاسب و تعددت في مناطق السراع فان توازن القوى العالمي يتحول من الطرف المنتصر وهو ما حدث اثناء الحرب الباردة و بعدها في منطقة الخليج العربي [1]

و ترجع اسباب علاقة التاثيروالتاثر بين التوازن الاقليمي والتوازن الدولي الى المتغيرات الاتية [2]

---

[2] هاني الياس الحديثي ، **سياسة باكستان الاقليمية** ،مركز الدراسات العربية ، بيروت 1998 ، ص 34

[1] ابراهيم ابو خزام ، الحروب وتوازن القوى ، مرجع سابق ، ص 256 – 258 -259

[2] خليل حسين ، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية ، مرجع سابق ، ص 52

وهي : أ . اهمية الاقليم في التوازنات الاقليمة والعالمية ، لاسيما و ترتبط هذه الاهمية بعناصر القوة التي يمتلكها الاقليم في النظام الدولي .

ب . ارتباط الاقليم (كاطراف) بالتوازن العالمي .

ج . درجة التجانس او التوافق في السياسات الاقليمية ، فكلما زاد هذا التجانس والتوافق زاد ميل النظام الاقليمي الى التشكل ككتلة لتأثير في التوازن الدولي و العكس صحيح .

اما سياسات التوازن الاقليمية فانها في الغالب لا تتعدى ثلاثة سياسات[3] . وهي :

أ . وجود هامش مناورة سياسية واضحة الاطراف في النظام الاقليمي سواء كان نحو الارتباط داخليا مع بعض ام الارتباط بالقوى الكبرى ام نحو الصراع مع بعض

ب . الرغبة الدائمة بالتغير حتى تصل القوى الاقليمية الى افضل صياغة لنظامها الاقليمي بشكل يضمن مصالحها ويحقق طموحاتها القومية ، فيكون التنافس و النزاعات الدورية ظاهرة بارزة فيه فضلا عن تدخل القوى الكبرى لضمان معادلة علاقات القوى .

ج . التوافقات المحدد في ظرف وجود سلاح نووي و من صور هذه التوافقات القبول بسياسات الترضية ، و عدم الدخول في صراعات حادة نظرا لاكلافها الغير مقبولة دوليا .

[3] خضر عباس عطوان ، القوى العالمية والتوازنات الاقليمية ، مرجع سابق ص 54

المبحث الثاني : نظرية الـدور :

الدلالة الاصطلاحية للدور : بالنسبة للدلالة الاصطلاحية لمفهوم الدور فيمكن استعراضها على النحو التالي :

* الدور مفهوم تحدد الزاوية التي يتم بحثه منها ؛ فالدور من زاوية البناء الاجتماعي هو وضع اجتماعي ترتبط به مجموعة من الخصائص التي سوف يتم التطرق في هذا المدخل إلى مفهوم مهم في الدراسة وهو :مفهوم الدور . .

مفهوم الدور :

سيتم معالجة هذا العنصر بالتعرض لأربعة عناوين رئيسية وهي : تعريف الدور، ثم المتغيرات المؤثرة في الدور، فأنماط الدور ، وأخيرا نظرية الدور .

1 - **تعريف الدور** : للوهلة الأولى يبدو أن مفهوم الدور أو مصطلح الدور غاية في الوضوح ولكن عند التفكير في وضع تعريف له تظهر صعوبة هذا المصطلح، إذ يُعدّ من أكثر المصطلحات السياسية غموضا، ولا سيما أنه يمكن أن يُفهم بأكثر من معنى، هذا الغموض راجع بدرجة رئيسية إلى التنوع الكبير في مجالات استخدامه ، فالمصطلح لا يرتبط بمجال معين ومحدد دون غيره ، إذ يدخل في اختصاصات مختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية وطبيعية.

ا- **الدور لغة:** ورد في لسان العرب في مادة " دور "بأنه :"دار الشيء ، يدور ، دورا ودورانا[1]، بالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن للدور دلالات لغوية أخرى نذكرها على النحو التالي :

[1] ابن منظو الانصاري ر ، **معجم لسان العرب** ، (ادار االكتب العلمية ،)لبنان ،لجزء الرابع ، ص 245 .

* الوظيفة: الدور هو المهمة أو الواجب المنوط بشخص ما في عمل معين ، وفي مفهوم علماء المنطق يعني الدور توقف شيء على شيء آخر .

* الدور هو الطبقة من الشيء المُضام بعضه على بعض ، أو إحداق الشيء بشيء آخر من كافة جوانبه .

*يقال داور الأمور أي طلب وجوه مأتاها وعلاجها وأدار الرأي أو الأمر أي أحاط بهما .

*الدور هو الحركة وعودة ا شخصية ، ومجموعة من أوجه النشاط الذي له قيمة على مستوى الفرد والمجتمع .

. أما من زاوية التفاعل الاجتماعي ، مجموعة من الأفعال المكتسبة يؤديها شخص في موقف تفاعل اجتماعي تحدده دوافع يسعى الفرد إلى إرضائها بالقيام بتلك الأعمال ،أما من حيث جانب المجتمع فهو المردود الخدماتي ؛ أي مجموع الخدمات التي تؤديها تلك الأعمال للجماعة .

. أما من الزاوية الثقافية ، فهو الأنماط المعيارية المتصلة بمركز معين، وهو مركز حركي ذو علاقة واضحة بالمعايير السلوكية محوره الإتجاهات ،و القيم ، والسلوك الذي يحدد المجتمع لمن يشغل مركزا معينا ، ومن الزاوية التنسيقية الاجتماعية يعني سلوك الفاعلين المحتلين لمراكز اجتماعية معينة بصرف النظر عن الأنماط المعيارية التي تبين للفاعلين ما ينبغي عليهم فعله بحكم مراكزهم .

* الدور هو مجموعة مواصفات تتردد حول المراكز الاجتماعية ، والسلوك ،والتوقعات تحدد ما ينبغي أن يفعله الشخص، كشاغل لمراكز معينة على مستوى جماعة ما أو على مستوى المجتمع ككل .

* الدور وضع اجتماعي معين ، يتميز بمجموعة من الصفات الشخصية ، والأنشطة ويخضع لتقييم معياري من جانب أولائك الذين يشغلون ذلك الوضع، ومن جانب الآخرين هو نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها شخص معين في موقف تفاعل اجتماعي ، وهو المظهر الحركي للمكانة الاجتماعية للفرد ؛أي لممارسة مجموعة الحقوق والواجبات في إطار موقف اجتماعي معين [1].

بالرغم من هذا كله ، فقد ظل مفهوم الدور غامضا وعرف تباينا في الرؤى شأنه في ذلك شأن مختلف المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية ،بدليل تعدد التعاريف المعطاة لهذا المفهوم ؛وفيما يلي نستعرض مجموعة من بين أهم التعاريف المقدمة لهذا المفهوم : ولعل سائل يقول لماذا كل هذه التعاريف فيكفي الأخذ بالدلالات الاصطلاحية ؟ ، فنقول بأن الدلالات الاصطلاحية صحيح بأنها تعالج مفهوم الدور وتدرسه لكن ليس بالقدر الذي يعالجه ويدرسه المتخصصون في مجال علم الاجتماع .

. يُعرّف **سربين** " sarbine " الدور بأنه" نموذج ناتج عن أعمال تعلم أو أعمال مؤداة من شخص في وضعية تفاعلية" .

. في حين يعرفه **بارسونز** " parsons " بأنه :" قطاع من النسق التوجيهي الكامل للفرد ، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي ومندمج في مجموعة خاصة من المعايير و القيم التي تحكم هذا التفاعل مع واحد أو عدة أدوار تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكات المتكاملة " [2].

[1] يونس مؤيد يونس ، **ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا** ،(الاكاديميون لنشر و توزيع)، الاردن ، ط،2015 ، ص10

[2] عبد القادر دندان ، **الدور الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006** ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة باتنة ، قسم العلوم السياسية ، 2008 ، ص 28 .

الملاحظ حول هذه التعريفات تركيزها على الجوانب التفاعلية بين الدور والفرد وتدخل في إطار عمل اجتماعي معين يقوم به الفرد في آن واحد ، ونتيجة لقصور هذين التعريفين ظهرت تعاريف أخرى ركزت على البعدين الاجتماعي والانتروبولوجي، ومن بين أهم ممثلي هذا الاتجاه نجد **بيدل** "biddle " والذي يعرف الدور بأنه : " قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة أو منظومة من المعايير ، والتوصيفات ، والقيم والتصورات المحددة لسلوكات شخص أو مكانة اجتماعية"[1]، فبيدل من خلال تعريفه هذا يُزاوِج بين منظومة الأفكار ومجموع قيم المجتمع ومختلف المعايير التي تميز الهيكل الاجتماعي، منطلقا من ذلك من بعد انتروبولوجي، فالمرأة البدائية - مثلا - كانت تقوم بأدوار كان من المفترض أن يقوم بها الرجال في مجتمعات أخرى كالصيد والزراعة وقس على ذلك.

وإذا ما نظرنا للدور في إطار حقل العلوم السياسية نجد أن له أكثر من تعريف ، فقاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يعرفه بأنه : "موقف أو سلوك أو وظيفة لشخص داخل مجموعة " [2]، ويبدو هذا التعريف على درجة من العمومية إذ قُرن الدور بمصطلحات غير محددة بشكل دقيق مما يزيد غموضه. وهو أقرب إلى المعجم الحديث للتحليل السياسي الذي يعطي تعريفا للدور على أساس أنه : "أنماط السلوك ومجموعات المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلّون مناصب في هيكل اجتماعي " [3].

وهناك من يرى أن الدور هو : " تصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسية التي تتمتع فيها دولته بنفوذ وتصوره للدوافع الرئيسة للسياسة الخارجية للدولة، ولوظيفة أو

---

[1] يونس مؤيد يونس ، ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا ، مرجع سابق ، ص 26

[2] سامي ذبيان ، **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية** ،(لندن : الرئيس للكتاب والنشر ، 1990)، ص 288 .

[3] جيوفر روبرت ، أليستري إدوارد ، **المعجم الحديث للتحليل السياسي** ، ترجمة : عبد الرحيم الجلبي ، بيروت :- الدار العربية للموسوعات ، الطبعة الأولى ، 1999)، ص 399 .

الوظائف التي يمكن أن تؤديها توقعاته لحجم التغيير المنتظر في النظام الدولي أو الإقليمي نتيجة قيامها بهذه الوظيفة " [1].

ففي هذا التعريف يكون (الدور) عبارة عن وظيفة تؤديها الدولة وفقا لموقعها في المجتمع الدولي ، لكن الإشكالية تكمن في أن التوافق بين الدور كمفهوم ، وبين ممارسته وتطبيقه لا يقتصر على افتراضات وتصورات ، ولكنه يرتبط بالقدرات والإمكانات التي تمكنه من التحول من المفهوم إلى الواقع العملي بشكل فاعل، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه في حالة ما إذا اعتبرنا الدور أحد مكونات السياسة الخارجية لأية دولة ، بغضّ النظر عن إمكانياتها وحاجاتها وتوجهاتها ، فإذا كان هذا الاستنتاج صحيحا في سياق النظر إلى السياسة الخارجية للدول الكبرى فإنه لا يبدو كذلك للدول الصغرى ، إذ لا تمارس بعض الدول أدوارا في معظم الأحيان ، وبالتالي لا يدخل الدور ضمن مكونات السياسة الخارجية.

2- **المتغيرات المؤثرة في الدور:** إن الدور يتأثر بمجموعة من المتغيرات ، تتفاعل مع بعضها البعض بصورة أو بأخرى ، فإذا ما توفرت كلها أو بعضها يصبح بمقدور الدولة أن تمارس دوراً ما ، وبما أن الوحدات السياسية (الدول) تختلف عن بعضها في إداراتها لمصالحها وأهدافها، فضلاً عن تباينها في حدود إمكانات قدرتها المادية وغير المادية فأنها ستختلف بالتالي في سلوكها السياسي الخارجي، بما ينعكس على طبيعة الدور الذي تؤديه بين دور فاعل أو متوسط أو قليل الفاعلية ، أو غير ذلك ، استجابة لاختلاف تراتبية الدول ضمن البيئة الهيكلية الهرمية للنظام الدولي بين دول كبرى أو متوسطة أو صغيرة [2].

وهكذا فإن الدور الذي تريد أن تلعبه الوحدة السياسية يعتمد على تقديرها لمكانتها الدولية ، وهذا يؤثر إلى حد بعيد في سلوكها إزاء الوحدات السياسية الأخرى ، وأن الكشف عن مكانة

---

[1] محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ، جامعة القاهرة : (مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1989)، ص 56

[2] هاني إلياس الحديثي ، **سياسة باكستان الإقليمية 1991 – 1994** ، بيروت : (مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، 1998)، ص 33 .

الدولة إقليميا يعتمد على مؤشرات مكانتها؛ حيث أن من أهم عناصر هذه المكانة ما ينجم عن اختلاط مصالح بعض الوحدات الإقليمية ، بالمصالح العالمية لبعض الوحدات أو القوى الدولية .

ومما سبق يتضح لنا أن لكل دور متغيراته التي تتحدد في إطار الزمان والمكان ، وتتباين الأدوار فيما بينهما تبعا لاختلاف حجم المتغيرات المؤثرة ، هذه الأخيرة يمكن تحديدها فيما يلي :

ا- **امكانات الدولة** : يمكن أن تتمحور بثلاث معطيات تتفاعل مع بعضها البعض لتحدد ما إذا كانت الدولة تستطيع القيام بدور ما أم لا ، وهذه المعطيات هي :

. القوة: لا خلاف إن القوة تشكل القاعدة الأساسية لظهور الأدوار، كما تمثل حجر الزاوية في تحديد أبعادها ؛إذ أنها تعتبر انعكاسا لمجموعة من العناصر تتحدد أهميتها بحسب ما هو متوفر منها من جهة وبدرجة تفاعلها مع بعضها البعض والقدرة على إدارتها من جهة أخرى ، ووفقا لذلك تتفاوت الدولة في درجة قوتها. فمن المعروف أن الدول غير متساوية من حيث الموقع والمساحة والسكان ومن حيث العدد و التركيب والموارد الطبيعية وكذلك من حيث القدرة التكنولوجية والنمو الاقتصادي.

-**القدرة** : تُعرّف القدرة على أنها إمكانية استخدام القوة المباشرة في سلوك الآخرين ، وأن القدرة على التأثير هذه تعتمد على توفر القوة؛ إذ قد تلجأ الدولة إلى استخدام أو تعبئة ما لديها من إمكانيات للإيحاء لغيرها بأنها ستتصرف بشكل ما ، وذلك بهدف التأثير على سلوكها إزاء قضية معينة وبهذا تصبح القدرة على التأثير إحدى المظاهر البارزة للقوة ،وتكون القوة بطبيعية الحال شرطا مسبقا لممارسة التأثير ولكن قد لا يكون هناك تناسب بين توفر مصادر القوة ومقدار التأثير .

-**القيادة السياسية:** يبدو تأثير القيادة السياسية في تشكيل الأدوار واضحا في ثلاث جوانب رئيسة هي:

تحديد التطورات الخاصة بالسلوك السياسي في المسرح الدولي.

- الربط بين أساسيات القوة والإمكانيات المتاحة .
- تحديد الأهداف والتوجهات المرتبطة بها .

فالقيادة السياسية ببصيرتها وبعد نظرها وفي ضوء ما هو متوفر من مقومات القوة تحدد طبيعة المصالح الوطنية لدولتها، والموقع الذي يمكن أن تحتله في المجتمع الدولي ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن القيادة السياسية لا تأخذ في اعتبارها تصورها لذاتها فقط بل انطباعاتها لردود الأفعال المحتملة من جانب الدول إزاء ما يمكن أن تقوم به من تصرفات [1]؛ فعلى سبيل المثال كان إدراك الرئيس العراقي السابق صدام حسين للدور الخارجي للعراق بأنه دور حامي المنطقة والدور الخارجي الإيراني هو دور المنبوذ إقليميا ، مما يعني ضرورة القضاء عليه واندلاع حرب الخليج الأولى ، لكن الذي كان غائبا هو أن القيادة السياسية العراقية آنذاك أخذت في اعتبارها تصورها لذاتها ولم تحدد انطباعاتها لردود الأفعال المحتملة من جانب الدول المحيطة به ، التي كانت متخوفة من إيران (بالنسبة لدول الخليج) ومن تعاظم القوة العراقية (بالنسبة للغرب وإسرائيل بالتحديد) ، وهو الأمر الذي أطال أمد الحرب بين الطرفين وإنهائها باتفاقية الجزائر.

ب- البناء القانوني للهيئات الدولية : المعروف أن بنية النظام الدولي ترتكز على نوعين من الأسس القانونية ممثلة في المواثيق (بما تتضمنه من نصوص محدودة) والأعراف (بما فيها من قواعد سلوكية واضحة) :

[1] عطا محمد زهرة ،"**نظرية الدور في السياسة الخارجية** " ، المجلة القطرية للعلوم السياسية ، العدد 2 ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2002 ، ص 133 .

- **المواثيق الدولية** : هي بمثابة بناء قانوني تقوم عليه الهيئات الدولية تبرز أدوارا معينة لأعضائها محددين دون غيرهم ، لذلك لا يقومون بتلك الأدوار إلا وفقا للنصوص القانونية التي تضمنها الميثاق المنشئ لتلك الهيئة بأجهزتها المختلفة والمنظم لعملها ومثال ذلك ميثاق الأمم المتحدة .

. **الأعراف والعادات** : فالدولة يمكن أن تقوم بدور ما استنادا إلى قاعدة عرفية ؛ كأن يُتاح ذلك للدول التي تتخذ الهيئة الدولية لها فيها فقرات ، وقد يلتقي هذا المتغير مع ما تتمتع به الدولة من إمكانيات مما يقلل من أهميته بالنسبة لتحرك الدولة المضيفة كما هو الحال فيما يتعلق بالولايات المتحدة .

ج- **التغيرات التي تحدث في المسرح الدولي** : إن الدارس لتاريخ تفاعلات العلاقات الدولية سيلاحظ أن ثمة تغيرات هامه في الواقع الدولي حدثت لها علاقة مباشرة بممارسة الأدوار في المسرح السياسي ، ويمكن أن تكون تلك التغيرات عامة (على مستوى النظام الدولي ككل) ،وقد تكون محدودة (لا تتجاوز النظام الفرعي) ، و أيًّا كانت هذه الاتجاهات فإنها ستعمل في اتجاهين متعاكسين ؛ بمعنى أنها في الوقت الذي تفرض فيه على دول معينه التنازل عن أدوار ظلت تمارسها لفترة من الزمن فإنها تتيح المجال لدول أخرى لممارسة تلك الأدوار أو غيرها .

. **التغيرات الدولية** : ويقصد بها تلك التغيرات التي يمكن تحدث على مستوى النظام الدولي ، ويمكن أن تؤثر بطبيعة الحال على مستوى الدول وما تمارسه من أدوار فتتراجع دول عما قامت به من أدوار، وتتقدم دول أخرى لتقوم بأدوار لم تمارسها من قبل.

. **التغيرات الإقليمية** : وهي تلك التغيرات التي تحدث في نطاق إقليمي معين ، وتكون لها انعكاساتها على ممارسة الأدوار ضمن ذلك النطاق، وهناك العديد من الأمثلة على ذلك في

الشرق الأوسط [1]، فإيران مثلا كانت إبان حكم الشاه تقوم بدور الشرطي لكن بعد نجاح الثورة الإسلامية وسقوط نظام الشاه أصبح لها دور المدافع عن العقيدة .

د- النظرة الدولية : لا تعتمد ممارسة الدولة لدورها في المسرح الدولي على توجهاتها فقط لا سيما إن كان ذلك الدور يؤثر بشكل أو بآخر على سلوك الدول الأخرى؛ لذلك لابد أن يلقي هذا الدور قبولاً واستحساناً من جانب القوى الكبرى ، فأحداث التاريخ تشير إلى أن هذه الأخيرة تعاملت مع تحركات الدول وفقا لمعطيات كل حالة ، ونستطيع التمييز بهذا الخصوص بين ثلاث نماذج على النحو التالي :

- **تشجيع عدم القيام بالأدوار :** عندما تبنت كل من السويد والدانمارك والنرويج موقف الحياد من الصراعات الأوربية، سارعت القوى الأوربية إلى دعم هذا التوجه الذي فيه مصلحة حقيقية للدول الأوروبية الأخرى .

- **معارضة أدوار معينة :** وهو الفعل الذي تقوم به دول كبرى عندما تمنع دولة أخرى من القيام بأي دور له خصوصية ، يشار لها بأنها من فعل تلك الدولة كما حالت الولايات المتحدة دون قيام اليابان بأي دور لها في المسرح العالمي عقب هزيمتها في الحرب العالمية الثانية .

. تشجيع أدوار محددة : وهو الفعل تقوم به دولة كبرى اتجاه دولة أخرى تحسب على حساب خطها السياسي ، أو أنها تكون بمثابة عامل مساعد في الدور الذي تقوم به الدول الكبرى، وهذا التصرف يتسم بالسرعة والدقة اللتين تُوحِيان باستحالة تجاوز الدول الصغرى له مثلما شجع الاتحاد السوفيتي كوبا سابقاً على القيام بدور المثير أو المحرض على الثورة في دول أمريكا اللاتينية ، كما شجعت الولايات المتحدة دول أوربا الغربية على القيام بدور القوى

[1] يونس مؤيد يونس ، ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا ، مرجع سابق ، ص 54

المساندة لها بالوقوف في وجهه الخطر الشيوعي آنذاك وهو نفس المنهج الذي سلكه الإتحاد السوفياتي في دول أوروبا الشرقية [1].

قد لا يبدو هذا الكلام منطقيا من الناحية الواقعية لأن البعض من هذه الدول استطاعت ممارسة أدوار انطوت على تحد لهذه القوى كإيران التي كانت تقوم بدور الشرطي ثم بعد نجاح الثورة قامت بأدوار حملت في ثناياها تحدٍّ للغرب منها دور الحامي للعقيدة.

وخلاصة القول إن عددا من المتغيرات المتداخلة تتفاعل مع بعضها لتقود ليس فقط إلى ظهور الأدوار ، وإنما إلى تحديد طبيعتها أيضا ، وهذا يسمح بالقول إن الأدوار تتباين فيما بينها من حيث الأنماط والأشكال وفقاً لاختلاف متغيراتها .

3- **أنماط الأدوار** : نلاحظ أنه في ضوء المتغيرات السابقة تتنوع الأدوار التي تضطلع بها الدول في المسرح الدولي ، ومع أنها تنحصر عموماً في إطارين : عالمي و إقليمي وأنه تظهر في نطاق كل واحدٍ منهما أدوارٌ معينة ، إلا أنه توجد أدوار أخرى مشتركة ، وسنوضح كل هذا فيما يلي :

ا- **الأدوار العالمية** :وهي أدوار ترتبط عموما بنوعين من القوى الفاعلة على المسرح الدولي وهي القوى العظمى والقوى الرئيسة ؛حيث تمارس الأولى دور القائد أو حامي المنطقة أو حامل الميزان ، وتقوم الثانية بدور المشارك النشط ولكل من هذه الأدوار خصائص مميزة :

- **الدولة القائدة** : يتضمن هذا الدور نشاطات ذات طابع عالمي كرسم السياسة العالمية وتحديد مجالات التأثير والتحرك على الساحة الدولية ، والتدخل في كافة قضايا أنحاء المعمورة وذلك بحسب مقتضى الحال (مثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت

[1] عياد عبد الرضا عبدال ، **دور مصر في النظام الشرق أوسطي وآفاقه المستقبلية : دراسة في الجغرافيا السياسية** ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، تخصص فلسفة في الجغرافيا ، 2006 ، ص-ص 34 - 35- 36 .

بعد نهاية الحرب الباردة قوة عُظمى وهو ما سمح لها بأن تتدخل في أنحاء المعمورة ديبلومسيا وعسكريا وإيديولوجيا واقتصاديا) .

- **حامي المنطقة** : ظهر هذا النوع من الأدوار بشكل واضح إبان الحرب الباردة وارتبط بقوانين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي آنذاك ، في إطار إستراتيجيتهما العالمية حيث كانت كل منهما ترى أنه يقع على عاتقها حماية مجموعة من الدول في منطقة ما بوصفها منطقة نفوذها (مثل ما فعلت روسيا مع دول أوروبا الشرقية والولايات المتحدة الأمريكية مع دول أوروبا الغربية في إطار الحرب الباردة).

- **حامل الميزان** : شكل يتضمن تكريس حالة التوازن بين عدد من الدول المتقاربة في القوة ويعتمد هذا الدور على تقويم النتائج المفترضة بناءً على فهم القدرات المختلفة ، والغاية منها ليست بالضرورة حل المشكلات القائمة بين مجموعة من الدول، وإنما المحافظة على الاستقرار ومنع تفجير الصراع أو منع الأطراف الأقوى من تحقيق النصر.

- **المشارك النشط:** يتضمن هذا الدور التأثير على قطاع واسع من الفاعلين في المجتمع الدولي بما في ذلك المنظمات الدولية ، ومن الطبيعي أن يبدو هذا الدور أكثر وضوحاً في منطقة أو مجال معين ، حيث تظهر كل إمكانات وقدرات الدول التي تقوم بممارسته.

ب- الأدوار الإقليمية : وهي أدوار ترتبط عموما بالقوى المتوسطة حيث تبرز إحدى هذه القوى أو بعضها في إطار المجموعات الإقليمية التي تنتمي إليها ويكون تأثيرها محصوراً في كل أعضاء المجموعة الواحدة أو بعضها، لكن هذا التأثير يشمل -من حيث طبيعة الموضوعات-، موضوعات متعددة وهذه الأدوار تتعدد لتشمل:

- **القائد الإقليمي** : تمارس الدولة هذا النوع من الأدوار إذا ما توفرت لديها إمكانيات كبيرة ومتنوعة مقارنة بالدول الأخرى في نطاق الإقليم الذي تنتمي إليه ، فتتحرك على نحو يجعلها محور التفاعلات في ذلك الإقليم ، وتؤثر في أنماط التحالفات وتوجه النظام الإقليمي وتقوده

نحو إقليم محدد ، وتكون مطبوعة بتصوراتها وتوظف ثقلها الإقليمي في التحرك خارج الإقليم ، وتعزز مكانتها و مركزها الدولي وتستثمر هذا المركز أحيانا لتحقيق مكاسب إقليمية ، وعادة ما تكون الدول التي تتبنّى مثل هذه الأدوار تتمتع بقدرات سياسية واقتصادية وعسكرية مقارنة مع الدول التي تنتمي للمنطقة نفسها (مثال ذلك الصين في إقليم جنوب شرق آسيا ؛ فهي ذات ثقل في رابطة الآسيان الأمر الذي سمح لها ومكّنها من تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية كما أنها تمثل قوة سياسية وعسكرية ولا شك اقتصادية) .[1]

- **الجسر**: قد يبدو لدولة ما أنه بسبب توفر مؤهلات معينة -قد تكون جغرافية وثقافية مثلاً- تستطيع القيام بدور الجسر الذي يوصل بين ثقافتين مختلفتين (مثال ذلك تركيا فقد مكّنها موقعها الجغرافي من أن تكون جسرا بين ثقافتين مختلفتين الثقافة الشرقية والثقافة الغربية).

- **المثير** : ويعني قيام الدولة بتحرك نشط في مجال منع حل المشاكل وإثارتها لدولة أو أكثر سواء في محيطها الإقليمي أم خارجه (مثال ذلك ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من إعاقة للحل العربي لمشكلة دخول العراق إلى الكويت) .

- **المستقل النشط** : يرتبط هذا الدور بالإحساس بأن تحرك الدولة يتعلق بمتغيرين أساسين هما: الاستقلال الوطني وعدم الارتباط بأية قوى كبرى ، مما يعني أن قرارات السياسة الخارجية تتخذ في ضوء المصالح الوطنية ، والرغبة في تكثيف العلاقات مع غالبية الدول وتنويعها (مثال ذلك جمهورية جنوب إفريقيا) .

ج- **الأدوار المشتركة** : وهي الأدوار التي تنحصر دائما في أي من الإطارين السابقين بمعنى أنه إذا ما توفرت في الدولة شروط معينة في لحظة ما فأنها تستطيع القيام بأي منها بِغضِّ النظر عن كون هذه الدولة كبيرة أو متوسطة أو صغيرة .

[1] يونس مؤيد يونس ، ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا ، مرجع سابق ، ص 65

- **النموذج** : ويعني أن تتحرك دولة ما في نطاق التفاعلات الدولية كنموذج يمكن الإقتداء به ، وذلك انطلاقاً من حقيقة التأثير في مجال واحد أو أكثر ، سواء على مستوى الممارسة السياسية أو الإنجازات الاقتصادية (مثال ذلك اليابان التي يمكن اعتبارها كنموذج ؛ فهي مسالمة من جانب الممارسة السياسية بالإضافة إلى إنجازاتها الإقتصادية)

. التنموي: تدور الأفكار الرئيسة لهذا الدور حول وجود مسؤولية خاصة لمساعدة الدولة الكبرى للدول المتخلفة لتحقيق التنمية (الأمثلة كثيرة بخصوص هذا الصنف ؛ فالصين مثلا تقدم مساعدات لعديد من البلدان الأفريقية من أجل التنمية في المقابل حصولها على امتيازات بهذه الدول) .[1]

- **الشرطي:** ويعني أن تأخذ دولة ما على عاتقها مسؤولية الحفاظ على الأمن والاستقرار من خلال التأثير في توجهات الدول الأخرى ، ويعتمد هذا الدور على ما تمتلكه تلك الدول من قوة على المستوى الدولي (أبرز مثال على هذا الصنف هو إيران إبّان حكم الشاه ، حيث كانت تلقب بشرطي الخليج).

- **الوسيط** : وتقوم الدولة بهذا الدور عندما ترى أنه يمكنها القيام بتحرك نشط في مجال الخلافات بين دولتين أو أكثر انطلاقاً من إحساسها بما لديها من طاقات دبلوماسية أو مقدرتها على التأثير في طرف أو أكثر لصالح حلٍ متوازن ومقبول من الأطراف المعنية ، فضلاً عن وضعها الحيادي إزاء المشكلات المختلفة وتَمَتُّعِها بعلاقات ودية مع الأطراف المعنية ، بما يجعلها تحظى باحترام ودعم كبيرين (مثال ذلك الدور الذي مارسته الجزائر عندما توسطت لحل الخلاف بين إيران والعراق وتوقيف الحرب ، نظرا للعلاقات التي كانت تجمعها بالبلدين الأمر الذي انتهى بتوقيع اتفاقية الجزائر عام 1975)[2].

[1] يونس مؤيد يونس ، ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا ، مرجع سابق ، ص 62

[2] عطا محمد زهرة ،"نظرية الدور في السياسة الخارجية "، مرجع سابق ، ص 156

4- نظريــة الدور:

حاول بعض الدارسين و المهتمين لمجال علم الاجتماع أن يحققوا توليفة بين المظاهر المختلفة للدور، ومحاولة فهمها ضمن إطار عمل واحد ينظم مختلف الجهود الفكرية التي انكبت على دراسة الدور. و هي المحاولات التي أثمرت بظهور ما اصطلح على تسميته في العلوم الاجتماعية بنظرية الدور ROLE THEORY. يعرفها **بروس بيدل** BRUCE BIDDLE بأنها: «العلم الذي يهتم بدراسة السلوكيات التي تميز الأشخاص ضمن ظروف معينة، ومع عمليات متنوعة يفترض أنها تنتج تلك السلوكيات و تفسرها وتؤثر عليها»[1].

كما تعرف نظرية الدور أيضا بأنها:" توضح كيف يتمكن الناس من تحقيق و بناء أدوار خاصة عن طريق علاقاتهم مع بعضهم البعض ".

ا- افتراضات النظرية: تقوم نظرية الدور على افتراضات أساسية يمكن إجمالها فيما يلي:

1- يمضي الناس قسطا كبيرا من حياتهم في المشاركة كأعضاء ضمن مجموعات وتنظيمات.

2- يحتل الناس ضمن هذه المجموعات و التنظيمات مكانة متميزة .

3- كل مكانة تقتضي دورا يعتبر كمنظومة من الوظائف set of fonctions يقوم بها الفرد ضمن الجماعة.

4- تشكل المجموعات وتحدد غالبا توقعات الدور: كمعايير تحديد أي المكافآت الناتجة عن الأداء الناجح للأدوار، وأي العقوبات المنجرة عن الفشل في أداء الأدوار.

5- يتقبل الفرد أو الأفراد أدوارهم ويؤدونها وفقا لمعايير محددة ، فنظرية الدور تفترض أن الأشخاص يعملون على مطابقة أدائهم مع المعايير المرتبطة بأدوارهم [2].

[1] يونس مؤيد يونس ، ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا ، مرجع سابق ، ص 70

[2] يونس مؤيد يونس ، ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا ، مرجع سابق ، ص 75

6- أن بعض أنماط السلوك هي صفة مميزة تميز الأفراد الذين يعملون داخل إطار معين.

7- أن الأدوار ترتبط بعدد الأفراد الذين يشتركون في هوية واحدة.

8- الأفراد يجب أن يكونوا مدركين للدور الذي يقومون به بعد تأهيلهم للدور الذي يعهد إليهم.

9-النتائج التي تترتب على الأدوار غالبا ما تكون جزئية بحسب وظيفة الدور المحددة داخل النظم الاجتماعية الأكثر اتساعا.[2]

ب- **المداخل الرئيسية لنظرية الدور**: نظرا لتنوع تطبيقات نظرية الدور و الغموض الذي يكتنف المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها، فقد حدد **بروس بيدل** خمسة مداخل رئيسية ضمن نظرية الدور[1]على النحو التالي:

. **نظرية الدور الوظيفية** :(functionalroletheory) : تركز على السلوكات المميزة للأشخاص الذين يحتلون مكانة اجتماعية ضمن نظام اجتماعي مستقر، وتفهم الأدوار هنا على أنها التوقعات المعيارية المشتركة التي تصنف و تفسر تلك السلوكات، ويفترض بالفواعل في النظام الإجتماعي أن يتعلموا تلك المعايير و يطابقوا سلوكهم مع تلك المعايير، وبدأت هذه النظرية تتبلور مع **لينتون**Linton.وبرزت أكثر مع كتابات كلا من **بارسونز و شيلز**shils .

- **نظرية الدور التفاعلية الرمزية**(symbolicInteractionistRoltheory):تعد بمثابة المدخل المعاكس للوظيفية، تركز على أداء الفواعل الفردية و تطور الأدوار و مختلف

[2] عطا محمد زهرة ،"نظرية الدور في السياسة الخارجية "، مرجع سابق ، ص 163

[1] عطا محمد زهرة ،"نظرية الدور في السياسة الخارجية "، مرجع سابق ، ص 178

المفاهيم المعرفية ، التي يمكن من خلالها أن يفهم الفاعلون الاجتماعيون ويؤولون سلوكا تهم ويتم ذلك عبر التفاعل الإجتماعي.

. **نظرية الدور البنيوية**:(structural Role Theory) : في هذه النظرية يولى اهتمام قليل للمعايير أو التوقعات الأخرى للسلوك، كما لا يعطى كذلك اهتمام كبير لمدى قدرة الفرد على التحرر من القيود التي تفرضها منظومة القيم و المعايير الثقافية، بل يتركز الاهتمام هنا حول البنى الاجتماعية التي تضم أشخاصا يتقاسمون نماذج السلوك و الأدوار.

. **نظرية الدور التنظيمية** : (Organisationnel Roletheory) : تهتم هذه النظرية بدراسة الأدوار في التنظيمات الرسمية، وساهمت في تطوير نمط جديد من التفكير في نظرية الدور، ويركز على النظم الاجتماعية، فالأدوار في مثل هذه التنظيمات محددة بالوضعيات الاجتماعية (المكانة) وتكون موجهة بالتوقعات المعيارية، ولكن المعايير تختلف بين الأفراد، ويمكن أن تكون انعكاسا لكل من التنظيمات الرسمية ، وضغوطات المجموعات غير الرسمية.

- **نظرية الدور المعرفية**:(Cognitive Role Theory): تركز هذه النظرية على العلاقة بين توقعات الدور و السلوك، ويولي الاهتمام في نظرية الدور المعرفية للظروف الاجتماعية التي تؤثر في تحديد التوقعات و تقنية قياس التوقعات و أثر التوقعات على السلوك الاجتماعي.[1]

ج- نظرية الدور في تحليل الأدوار السياسية:

برزت أهمية الشخصية وأثرها في السياسة بعد الحرب العالمية الأولى ، وذلك من خلال ظهور قيادات و زعامات أنتجت تغيرات هيكلية في حياة الشعوب سواء كان ذلك سلبا أو إيجابا ،ومن هذه الزعامات نذكر نابليون، بسمارك، لينين، هتلر، موسوليني، ستالين،

[1] عطا محمد زهرة ،"نظرية الدور في السياسة الخارجية "، مرجع سابق ، ص 180

إيزنهاور، شارل ديغول، ويلسون، تيتو، نهرو، عبد الناصر، والقائمة طويلة، وقد اتجهت أدبيات علم السياسة المعاصر إلى دراسة أهمية الشخصية وأثرها في السياسة على الصعيد المحلي، هذا فضلا على الصعيدين الإقليمي و العالمي.

ومن هنا برزت اثرءات نظرية الدور في مجال دراسة الشخصية وعلم النفس الاجتماعي ، وقد كان وازع تنمية الأنساق وتطورها هو الدافع الأساسي لعلماء السياسة المعاصرين في وضع بنية نظرية لمفهوم الدور السياسي .

مجالات استخدام الدور السياسي: انطلاقا مما سبق فإن نظرية الدور تستخدم في مجالات عدة تتضح من خلال مستويين من التحليل:

- **المستوى الأول:** يبحث الأدوار الأساسية في إطار الأنساق السياسية في داخل الوحدة السياسية (الدولة)، ويتم ذلك عبر ثلاثة محاور وهي كالتالي:

- محور تحليل أدوار صانع القرار السياسي و علاقاته و تفاعلاته مع أبنية النسق و هيكل علاقات أدوارها.

- محور دراسة علاقات وتوزيعات الأدوار وتفاعلاتها بين أبنية النسق السياسي.

- محور دراسة أثر التركيب الاجتماعي و انعكاساته على أداء الأدوار السياسية .

- **المستوى الثاني** : يبحث خلاله الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي، خصوصا أدوار الشخصيات المؤثرة في السياسة العالمية [1](سيتم التعرض لهذا المستوى بشيء من التفصيل خلال العنصر التالي).

تاريخيا فقد بدأ التنظير لهذين المستويين في حقبة الستينات من القرن العشرين عبر علم النفس السياسي ، واهتماماته الرئيسية بنظرية الدور، وفي هذا المجال برزت دراسات كل **ألموند** و **وباول**؛ اللذين ركزا في دراستهما على علاقات وتوزيعات الأدوار و تفاعلاته في

[1] يونس مؤيد يونس ، ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا ، مرجع سابق ، ص 96

العملية السياسية ، و دراسة أثر التركيب الاجتماعي على حركة العملية السياسية ، وبحث كيفية تمايز الأبنية و الأدوار السياسية بهدف رفع أداء النسق السياسي إلى أقصى درجة ، من جهته ركز **آلان إسحاق** على أثر شخصية صانع القرار السياسي في أدائه لأدواره داخل النسق السياسي . وعندما بدأ مفهوم الدور السياسي و أصبح مجال دراسة الأنساق السياسية من الداخل حقيقة واقعة بفضل مجهودان ألموند و باول و ألان إسحاق بدأ التنظير نحو بناء نظرية للدور السياسي، حيث أن ما قدم وكتب عن مفهوم الدور السياسي كان قبل ذلك عبارة عن مقالات أو إشارات في بعض الدراسات السياسية ثم ظهرت في أوائل السبعينيات من القرن الماضي مقالات مستقلة لتحليل الأدوار السياسية حيث قدم **فريمون هوبكنز** دراسة شاملة في تحليل مفهوم الدور السياسي، وتناول **جيمس روزنو** في دراسة له سيناريوهات الدور في السياسية الخارجية.[1]

مضمون الدور السياسي و أهمية دراسته: يمكن تلمس مضمون الدور السياسي تأسيسا على فرضية أنه توقعات متبادلة حول خيارات سياسية عامة، فسلوك المرء يتأثر برؤيته ورؤية الآخرين، لما يجب أن يشمله دوره بالقياس بما يفعله في الواقع مع أفكار شاغلي الدور و الأطراف المقابلة عن السمات اللازم توافرها في شاغلي الدور ، و الحقوق و الواجبات المنوط بهم و الأفكار الخاصة بالخيارات السياسية العامة المتولدة من أفكار العناصر الشاغلة لمثل هذا الدور. وعليه فإن مضمون الدور السياسي ينصب على الممارسة السياسية التي هي من انتقاء أفضل بديل بين السياسات الممكنة، وأفضل وسائل لتحقيق الغايات العامة.[2]

[1] . يونس مؤيد يونس ، ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا ، مرجع سابق ، ص7 9

[2] . عطا محمد زهرة ،"نظرية الدور في السياسة الخارجية "، مرجع سابق ، ص181

يفهم مما سبق أن من سمات الدور السياسي خضوعه للتحليل و التقويم، أي تحليل سلوك السياسي من حيث مظاهره الفردية ، وكذا من حيث مظاهره الجماعية[1].

أما من حيث أهمية الدور السياسي فإنها تسمح لنا في مجال العلوم السياسية طبعا بالتركيز على ظاهرة مفردة بعينها، تعكس تأثير عدد كبير من العوامل عليها مثل الدوافع، والمواقف، و الثقافة، و الهيكل الاجتماعي،

ومهارات الأفراد و الموارد من جهة ثانية فإن أهمية دراسة الدور السياسي تكمن في فحص العمليات السياسية على أكثر من مستوى للتحليل، هذا فضلا عن دراسة عناصر الارتباط بين المستويات المختلفة.

د - نظرية الدور في تحليل الأدوار الإقليمية:

كنا قد أشرنا سابقا في مفهوم الدور بأن له بعدًا اجتماعيا و بسيكولوجيا (نفسيا) بالدرجة الأولى، كما تطرقنا أيضا إلى مفهوم الدور السياسي بمعنى التطور الذي حدث في نظرية الدور، إلا أنها لم تتوقف عند هذا الحد، فهذه النظرية تطورت و أصبحت لها القابلية لتحليل الأدوار الإقليمية للوحدات السياسية (الدول) في النسق الدولي. لذلك يتطلب تعامل الوحدة مع النسق الدولي ووحداته المختلفة أن تحدد كل وحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، ويتم تعبيرها عن هذا الدور عن طريق الوظائف أو الوظيفة الرئيسية التي يمكن أن تؤديها في إطار النسق الدولي و يكون ذلك بشكل مستمر، فضلا عن ماهية

[1] نعني بالمظاهر الفردية السمات الواجب توفرها في شاغل الدور والتوقعات المرتبطة بمكانته.أما بالنسبة للمظاهر الجماعية فإننا نعني بها مثلا العائلة كوحدة أساسية للمشاركة السياسية ، و الجيرة أو العشيرة كنواة للإندماج السياسي و المجتمعات كناقلة للقيم السياسية، و المجتمعات كناقلة للقيم السياسية بعد أن كانت خاصة لها.

العلاقة الدولية الرئيسية للوحدة [1]. بهذا المعنى فإن لكل وحدة دولية دورا في النسق الدولي يصبح أحد علامات سياستها الخارجية[2].

فلذلك فالدور القومي للدولة ضمن إطار النظام الدولي هو إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي.غير أن التعريف و التحديد يمر عبر ثلاثة مراحل أساسية[3] هي: مرحلة استكشاف الموقف، مرحلة تحديد الدور القومي للدولة، وأخيرا مرحلة تكييف الدور القومي. .

فالمرحلة الأولى تكون مرحلة أولية يتم فيها الدراسة الجيدة و الوفية للوضع الدولي أو الإقليمي المحيط بالدولة.

أما المرحلة الثانية ففيها يتم رسم السياسة الخارجية و ذلك على ضوء توجهاتها. في حين انه وفي المرحلة الثالثة يتم تكييف الدور القومي للدولة مع طبيعة التغيرات المحيطة بالبيئة أو المؤثرة في مختلف القدرات المادية و الإجتماعية لدولة صانع القرار؛ بمعنى أخر أن يكون الدور مكافئا للموقف.

إنه ومن خلال المراحل السابقة الذكر يتضح أن نظرية الدور تقدم حلولا للعلاقة بين التفسيرات البيئية المتعلقة بالبيئة العملية، وتفسيرات البيئة النفسية المتعلقة بمتغيرات الإدراك الذاتية لصانع القرار، إذ تعتمد عملية تحديد الدور بشكل كبير على التفاعل بين هذين العاملين.[4]

ويتميز مفهوم الدور عندما يتعلق بسلوك الوحدات القومية بالخصائص التالية:

- مفهوم الدور ليس فقط هو تصور صانع السياسة الخارجية له بل يشمل كيفية ممارسته السياسة الخارجية.

---

[1] عطا محمد زهرة ،"نظرية الدور في السياسة الخارجية "، مرجع سابق ، ص 183

[2] يونس مؤيد يونس ، ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا ، مرجع سابق ، ص 199

[3] عياد عبد الرضا عبدال ، دور مصر في النظام الشرق أوسطي وآفاقه المستقبلية ، مرجع سابق ، ص 125

[4] ا. عياد عبد الرضا عبدال ، دور مصر في النظام الشرق أوسطي وآفاقه المستقبلية ، مرجع سابق ، ص **126**

- مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته و لكن يشمل أيضا تصوره لأدوار الوحدات الأخرى وخاصة أدوار الأعداء.
- من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور واحد في آن واحد.
- يمكن أن يكون للدولة دور على المستوى العالمي وفي نفس الوقت لها دور إقليمي.[1]

ومن المهم جدا الإشارة بأن الدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية تنصرف إلى الاهتمام أساسا بالأدوار التي تلعب أو يحتمل أنت تلعبها القوى الإقليمية الفاعلية، والتي تمتلك عناصر القوة التي تمكنها من التأثير بشكل ملحوظ في محيطها الإقليمي.[2] لذلك يمكن تتبع مقومات و عناصر قوة الدولة التي تؤثر في طبيعة الدور الذي تلعبه على المستوى الإقليمي أو الدولي أو الإثنين معا من خلال المتغيرات التالية:

المتغيرات الجغرافية، الموارد الاقتصادية و الطبيعية و البشرية و المتغيرات الإجتماعية، والمتغير الأخير هو المهم و هو إدراك تصورات صناع القرار[3]، والذي يمكن أن نسميه بالمتغير المتحرك. لأنه قد يوجد مع المتغير الأول أو الثاني أو الثالث..

فالمتغيرات الجغرافية تتمثل في الموقع الجغرافي الذي يحدد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما يحدد طبيعة التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة التي توجه سياستها الخارجية في أغلب الأحيان باتجاه المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها والتي تشكل المجال الحيوي. هذا فضلا عن مساحة الدولة و تضاريسها ومواقع المرور.

أما بالنسبة للموارد الاقتصادية و الطبيعية والبشرية: فهي التي تشكل الأساس المادي للنمو الاقتصادي. هذا الأخير يمكن الدولة من الدخول في علاقات اقتصادية مكثفة. فضلا عن

---

[1] ا عطا محمد زهرة ،"نظرية الدور في السياسة الخارجية "، مرجع سابق ، ص 197

[2] يونس مؤيد يونس ، ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا ، مرجع سابق ، ص103

[1] ا. يونس مؤيد يونس ، ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا ، مرجع سابق ، ص04

كونه يؤثر في تطويرها لقدراتها العسكرية و التي تتطلب تدريب القوات و تحديثها، وقدرتها على دخول سباق التسلح أو شن حرب.

في حين أن المتغيرات الاجتماعية – وما يتصل بها – تؤثر في تكوين الرأي العام و الجماعات الضاغطة. والإطار الاجتماعي للنظام السياسي، وكل ما يتعلق به من أحزاب وإيديولوجيات و إرادات.

أما بالنسبة لإدراك وتصورات صناع القرار(وهو المهم) والذي أسميناه بالمتغير المتحرك ذلك لأنه قد يكون إلى جانب كل من المتغيرات السابقة الذكر،ذلك مرده أن امتلاك مقومات القوة سواء كانت مادية أو غير

مادية لا يعني بالضرورة تمكن تلك الدولة من لعب دور إقليمي فاعل. تتمتع الدولة بالدور الريادي في الإقليم، فحتى تستطيع أن تؤدى هذا الدور يجب أن تمتلك الدولة القائد إرادة القيادة فقد يكون لدى دولة ما ما يؤهلها من قدرات وكفاءات للقيادة لكنها تفتقد لإرادة القيادة فعندها لن تكون أمامها فرصة حقيقية من أجل القيام بالدور المطلوب لقيادة هذا النظام.[1]

مما يمكن استخلاصه من هذا الجزء: كيف أن نظرية الدور تحاول التعرف على ما يقوم به كل فرد من وظائف و مهام إذا كان عضوا في تنظيم سواء كان هذا التنظيم إداري ، أو اجتماعي، أو سياسي، أو اقتصادي، فالفرد في أي منظمة لديه أدوار محددة يجب عليه أن يقوم بها وينسحب هذا الكلام على الوحدات السياسية سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الدولي أو الإقليمي، والذي يفرض عليها كما رأينا عناصر قوة لتتبوأ المكانة التي تريدها و التأثير في الوحدات السياسية الأخرى (الدول) في النسق الدولي.

[1] يونس مؤيد يونس ، ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا ، مرجع سابق ، ص104

المبحث الثالث : عناصر و مكونات و أبعاد التوازن الاستراتيجـي :

بعد أن تم تحديد مفهوم التوازن الاستراتيجي والخصائص التي يستند اليها هذا المفهوم نجد أن هذه الظاهرة ذات ابعاد متعددة ومتداخلة تتفاعل بعضها مع بعض بمعنى أن أي تغيير في نقل أحد أبعادها لا بد أن يترتب عليه تغيرات مماثله في نقل الابعاد الأخرى وحتى يمكن ادراك العناصر والمكونات لهذه الابعاد (البنياني والسلوكي والقيمي) فانه سيتم التطرق اليها بشيء من التفصيل والتي منها سيتم دراسة الدول محل الدراسة(**ايران و الخليج العربي**).

01. - **البعد البنياني** : ويقصد به الوحدات السياسية للدولة وقوتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والحضارية كما في ذلك قوتها المعنوية هذا بالاضافةللاهميةالجيوبوليتكية للدولة خصوصاُ بما يتعلق بقوتها البشرية وموقعها الجغرافي ويحمل الخبراء هذه القوى جميعها فيما يطلق عليه (القوى الشاملة للدولة) . ولتقدير القوى الشاملة للدولة أو ما يطلق عليه القوة القومية للدولة يلزم تحليل مفهومها الى عناصرها الشاملة حتى يمكن توضيح طبيعتها او تلك التي يمكن توفيرها من مصادر خارجية حليفه وكذلك تعتبر الارادة القومية للدولة أحد عناصر مصادر قوتها وهو ما ينعكس في مظاهر القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية واستخداماتها ان تفاعل هذه العناصر بعضها مع بعض وتداخلها فيما بينها يجعلانها تنصهر في شكل يعبر عن القوة الشاملة للدولة ومن ثم فهي قوة ذات طبيعة ديناميكية زفي حالة حركة دائمة وبمقدار التغير الذي قد يحدث في أحد عناصرها أو بعضها تتاثر محصلة القوة الشاملة سلباً أو ايجاباً[1] .

02 .**العنصر الجيوبولتيكـي** . ويقصد به جميع العوامل والموارد الطبيعية للدولة وسندرس هذا العنصر من خلال الموقع الجغرافي للدولة ومساحتها وحدودها السياسية وشكلها وموارد الثروة الاقتصادية فيها وقوتها البشرية وكالتالي:

[1] موقع العلم و المعرفة **التوازن الاستراتيجي المفهوم و الابعاد** ، 2012 الصفحة 5

أ.**الموقع الجغرافي** . يعد المواقع الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة في الدولة والذي يدور حول أربعة عوامل رئيسية هي:

(1)**الموقع الفلكي** . بالنسبة لخطوط الطول والعرض وتأثيره على مناخ الدولة الذي يؤثر بدوره على النشاط البشري فالملاحظ أن الدول المتقدمة تقع داخل خطوط العرض للمناطق المعتدلة والباردة بعيداً عن المناطق القطبية والمدارية .

(2)**موقع الدولة بالنسبة للبحار والمحيطات** : والذي يؤثر في استراتيجية وطبيعة مصالحها القومية بالنظر لما تيسره اطلالات سواحل الدولة على البحار والمحيطات من امكانات واسعة لاقامة خطوط مواصلات بحرية مستمرة مع مختلف دول العالم لذلك يلاحظ أن جميع الدول العظمى عبر التاريخ كانت ولا تزال دولاً بحرية (الاغريق ، الرومان وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي سابقاً والولايات المتحدة).[1]

(3) **الموقع الاستراتيجـي** : وهو ذا أهمية خاصة للدولة حيث تتحكم الدول ذات الموقع الاستراتيجي في طرق المواصلات العالمية وحركة التجارة الدولية من خلال سيطرتها على الممرات والجزر والمضائق.

(4)**الموقع بالنسبة للدول المجاورة** : وهو يؤدي دوراً حيوياً في تحديد سياسة واستراتيجية الدولة فكلما كانت الدولة داخلية حبيسة شعرت بالتهديدات تحيط بها من قبل الدول المحيطة بها وبالتالي زاد العبْ الدفاعي عليها وادى ذلك الى اتخاذ الدولة سياسات متوازنة مع جيرانها حفاظاً على علاقاتها معها أو على العكس من ذلك فقد يدفع هذا الشعور بتهديد الدولة الداخلية الحبيسة الى العدوان على جيران لها لكي تفتح لنفسها منافذ (كما حدث في احتلال العراق للكويت التي تتمتع بسواحل طويله على الخليج العربي).

ب. **مساحـــة الدولة** : والتي تلعب دوراً بارزاً في حسابات القوة القومية للدولة فكلما زادتمساحة الدولة زادت قوتها وموارد ثروتها الطبيعية فالدولة صغيرة المساحة تتميز غالبا

[1] موقع العلم و المعرفة التوازن الاستراتيجي المفهوم و الابعاد ، 2012 الصفحة 6

بقلة سكانها وقلة مواردها الطبيعية وبذلك يكون بقاءها على أن تكون محايده مثل(سويسرا) أو تتخذ سياسات متوازنه في علاقاتها الدولية (فنلندا) أو تعمل على الارتباط بقوة عظمى (اسرائيل) أما الدول ذات المساحة الكبيرة فيتوفر لها العمق الاستراتيجي الذي يمكنها من توزيع أهدافها الاستراتيجية بكفاءه تامة وبالتالي تبنى سياسة طول البال (روسيا) بعكس الدول ذات المساحة الصغيرة التي تتبنى استراتيجية الحرب الخاطفة وضرورة نقل الحرب الى خارج أراضيها (اسرائيل) .

ج. الحدود السياسية للدولــة : . فانها تؤثر على علاقاتها مع الدول المجاورة أو المحيطة بها وبذلك فانها تؤثر على القوة السياسية من حيث النسبة بين طول الحدود البرية والبحرية وتنقسم الحدود السياسية طبقاً لجغرافيتها الى حدود طبيعية أو حدود اصطناعية[1] .

(1)**الحدود الطبيعية** : وهي التي تستند الى الظواهر الطبيعية مثـل الجبال (السويد والنرويج والمانيا وفرنسا واسبانيا) ولكن اقتسام القمم الحاكمة في السلاسل الجبلية لتحقيق السيطرة على مناطق السهول المجاورة غالباً ما تكون مثار نزاعات بين الدول مثال لذلك (الحدود السورية مع تركيا حيث تتحكم تركيا في قمم جبال طوروس بينما الحدود السياسية السورية تمر عبر السفوح الجنوبية لهذه الجبال مما اعطى تركيا ميزة السيطرة الاستراتيجية على خط الحدود .

(2)**الحدود الاصطناعيـة** : والتي تأتي في حالة الاقتصاد الى حدود طبيعية ويتم بموجبها اللجو الى حدود صناعية طبقاًً لاتفاق الاطراف المعنية وقد تكون حدود بشرية حيث تعتبر اللغة والدين من أهم العوامل لتقسييم الحدود قبل الحالة القائمة في الهند وباكستان وقد تلجأ الدول الى تبادل الأقليات حتى لا ينقطع جزء من أراضيها كما حدث بين تركيا واليونان وبلغاريا وقد ترسم الحدود هندسيا وفلكيا اعتماداً على خطوط الطول وخطوط

[1] موقع العلم و المعرفة التوازن الاستراتيجي المفهوم و الابعاد ، 2012 الصفحة 7

العرض مثل الحالة بين مصر وليبيا حيث يفصلهما خط طول 5م شرقاً وبين مصر والسودان حيث يفصلهما خط عرض 22

د. شكل الدولــة : ويؤثر تأثيراً بالغاً على قيمة مساحتها ويعتبر الشكل المتظم القريب من الدائري هو الشكل الأمثل ثم يليه الشكل المربع مثل سويسرا ومصر والسعودية وفرنسا وهناك الدول مستطيلة الشكل التي يصل طولها اى ستة أطوال عرضها وهي اما ساحلية مثل شيلي والنرويج والارجنتين وفيتنام أو داخلية مستطيلة مثل لاوس والنمسا وتشيكوسلوفاكسيا حيث شكلت طبيعتها الجبلية عائقاً للحركة والاتصال بين أجزاء شعوبها مما أدى بعد ذلك الى تقسيمها بين تشيك وسلوفاك حيث أدت أستطالة الدولة ووجود الحواجز الجبلية الى عدم الاندماج بينهما وقد يكون شكل الدولة مجزأً مثل بريطانيا المكونة من عدة جزر وكذلك اليابان وأندونيسيا ونيوزلندا[1] .

هـ. موقع العاصمة : وهي من العوامل المؤثرة ايضاً والتي غالباً ما تقع في منطقة الوسط من الدول او قلبها وتكون مساحات الأطراف من العاصمة متساوية تقريبا مما يزيد ويسهل من السيطرة على كل اقليم الدولة وتعتبر بذلك أهم مناطقها وأكثرها حيويه لذلك فيفضل أن يكون موقع العاصمة متوسطا وعلى وعلى نهر من الانهار مثل القاهرة ومدريد زأنقرة وفينا وباريس ويعتبرحماية العاصمة ووقايتها من العدوان الخارجي من أهم عموامل اختيار موقعها لذلك نقلت تركيا عاصمتها من استانبول الى أنقرة بعد تقلص الدولة العثمانية وكذلك الحال بالنسبة للبرازيل التي نقلت العاصمة ريودى جانيرو الى برازيليا بعيداً عن حدودها .

و. توفر وسائل المواصلات : وتعتبر وسائل المواصلات بمختلف انواعها (البرية والجوية والبحرية) من العوامل البارزة في تقدير قوة الدولة فبتوفرها تستطيع الدولة نقل مواردها وحيويتها وسكانها واحتياجاتها من مكان الى آخر بسهولة كما تمكن من نقل موادها

[1] موقع العلم و المعرفة التوازن الاستراتيجي المفهوم و الابعاد ، 2012 الصفحة 8

الخام الى مراكزها الصناعية أو موانى ومطارات التصدير الى الاسواق الخارجية بالاضافة الى أهميتها في الدفاع عن الدولة في وقت الازمات والحروب حيث تساعد وسائل المواصلات في سرعة تعبئة الجيوش وتحريكها الى المناطق المهددة واستمرار ادارة الحرب مهما طالت .

ز. **العنصر البشري** : تلعب أهمية القوى البشرية في الدولة أهمية كبيرة لأنها هي الاساس فيما تحققه من تقدم أو تخلف وقوة أو ضعف فبالقوة البشرية يتم بناء القوى العسكرية والاقتصادية ويمكن أن تحقق الدولة تقدماً مميزاً حتى وان لم تتوفر لها بعض الموارد الطبيعية ومثال على ذلك اليابان والتي تعتبر من اكبر الدول في صناعة الصلب والالكترونات بالرغم انها تفتقر الى خام الحديد وتتم دراسة العنصر البشري بطريقتين :

(1)**الناحية العرقية** . وذلك من حيث السلالة والتكوين العرقي للشعوب التي تدخل في بناء الامة واللغة التي يتخاطبون بها والدين الذي يعتقدونه[1]

(2)**الناحية السكانية** . وهي دراسة تقوم على البيانات الاحصائية التي تعكس تعداد السكان والنسبة بين الذكور والاناث وتوزيعهم من حيث العمر ونسبة الشباب القادرين على حمل السلاح فيما بينهم .

4.**البعد الاقتصادي** . وهي قيمة موارد الثروة الاقتصادية للدولة ومدى تفاعل القوة البشرية مع هذه الموارد وكيفية استغلالها لصالح تحقيق المصلحة القومية للدولة وقد ازدادت أهمية القوة الاقتصادية في الوقت الراهن فبعد أن كانت السياسة تصنع الاقتصاد أو تقوده أصبح الاقتصاد هو الذي يحرك السياسة وتنقسم موارد الثروة الاقتصادية الى أربع أنواع من الموارد هي :

أ. **الموارد المتاحة فوراً** . وهي الموارد الاستراتيجية التي لا يمكن استبدالها في الصناعات المختلفة والتي تنتجها أرض الدولة فعلاً مثل القطن والمعادن التي تستخرج من

[1] موقع العلم و المعرفة التوازن الاستراتيجي المفهوم و الابعاد ، 2012 الصفحة 9

مناجم الدولة مثل الكروم والحديد والنيكل وتعتبر المصانع القائمة فعلاً في الدولة والجيش العامل وأسلحته ومعداته وتجهيزاته من الموارد المتاحة فوراً .

ب. الموارد التي يمكن توفيرها بعد وقت محدد.: وهي موارد من النوع السابق ولكنها مخزونه وتحتاج الى ما بين 72ساعة الى 3 أسابيع لاعدادها ويتضمن هذا النوع من الموارد مصانع وخطوط الانتاج التي لا تعمل بكامل طاقتها وقطع الغيار اللازمة للاصلاح كما تعتبر قوات الاحتياط التي يمكن استدعاؤها خلال هذه الفترة الزمنية طبقاً لخطط التعبئة العامة كذلك الاسلحة والمعدات والذخائر التي يمكن فك تخزينها خلال هذه المدة من موارد هذا النوع .

ج. موارد يمكن الحصول عليها بعد تعديل المنتج الأصلي : وهي مواد مصنعه من النوعين السابقين ويمكن ادخال بعض التعديلات عليها طبقاً لحاجة الدوله ويستغرق احداث التعديل المطلوب مدة أطول من 3 أسابيع مثل تعديل المصانع المدنية لتتحول الى الانتاج الحربي وتعديل الطائرات والسفن الحديثة لتصبح عسكرية وتعبئة طلبة الجامعات والشباب في القطاع المدني لتدريبهم وتحويلهم الى عسكريين وكذلك تحويل مرافق الدولة ووسائل انتاجها لخدمة المجهود الحربي[1] .

د. موارد النوع الأخير المنتظر الحصول عليها : وهي التي تحتاج الى دراسات وأبحاث تقنية معينه لانتاج سلاح أومعدة بعينها أو تلك التي تكون في مراحل تجربتها الأولى أو يحتمل الحصول عليها من دول أخرى وبالتالي فهي موارد غير متاحة ولكنها ممكنة لذلك لا يمكن التخطيط لاستخدامها ضمن السياسات الاقتصادية أو الاعتماد عليه عند تبني القرارات السياسية المهمة خاصة في فترة الاعداد للحرب أو ادارتها.

5 . البعد العسكري :يعد البعد العسكري من ابرز العوامل المؤثرة في مجمل التوازنات الاستراتيجية لاية دولة بشكل عام و في علاقتها مع ما يحيط بها من دول ضمن بيئتها

[1] موقع العلم و المعرفة التوازن الاستراتيجي المفهوم و الابعاد ، 2012 الصفحة 10

الاقليمية بشكل خاص ، اذ تسعى الى تعزيز تاثيراتها في السياسات الدولية باضهار مكانتها العسكرية و يرتبط مفهوم القدرة العسكرية لدولة بمدى امكانية صناع القرار السياسي على توظيف قوتها المسلحة كما ونوعا بمسار يخدم اهداف السياسة الخارجية في وقتي السلم والحرب .ولايمكن للسياسة العسكرية لاي دولة ان تتبع من فراغ انما هي نتاج المحيط الذي يؤثر في اهداف الدولية ومصالحها بشكل مباشر .

6 - **البعد السلوكـي** . ويتمثل في مدى مرونة وحركية التفاعلات الدولية بين القوى الفاعلة في هذه المنطقة الاقليمية سواء الخارجية التي تتمثل في صور تدخلات القوى العظمى والكبرى أو القوى الاقليمية من داخل المنطقة (الارتباط أو الاعتماد المتبادل)

7 . البعد **الاقليمـي** . ويتمثل في ادراك حالة التوازن الاستراتيجي التي قد تنشأ في المنطقة الاقليمية ومدى رضاء أو رفض القوى الفاعلة عن هذه الحالة [1]

[1] موقع العلم و المعرفة التوازن الاستراتيجي المفهوم و الابعاد ، 2012 الصفحة 11

الفصل الثاني : العلاقات الايرانية الخليجيـــة :

تعد العلاقات الايرانية . الخليجية واحدة من الظواهر الاشكالية في السياستين الاقليمية و الدولية ، اذ تقدم نموذج للعلاقات الدولية بين دول تحكمها عوامل كثيرة تتراوح مابين التعاون تارة و الصراع تارة اخرى ، اذ انها تسير بايقاع متفاوت من حيث سرعتهاو بطئها ، وكذلك من حيث انفراجها وتقاربها ،، ففي بعض الاحيان وصلت هذه العلاقات ذروتها في الخلاف الحرب (الايرانية . العراقية)، ثم تغيرت مرة اخرى لتصل الى التقارب ، مما ساعد على كشف امكانات اخرى للسياسات ، ورسم بدائل و خيارات عملية كانت لها تداعيات كلية في التحول من الحرب الى التعاون .

المبحث الأول: العلاقات الإيرانيَّة – الخليجيَّة في الطبيعة والمحددات

المطلب الاول : طبيعة العلاقات الإيرانيَّة – الخليجيَّة :

أصبحت الثورة الإسلامية في إيران – منذ قيامها حتى هذه اللحظة – شغل العالم بعامة، والدول الإسلامية والعربية بخاصة، وكثرت الكتابات عنها من مؤيديها ومخالفيها على السواء[1] .1وكذلك بالنسبة الى علاقاتها الدولية عامة وعلاقاتها مع بلدان الخليج على وجه الخصوص، وتبعاً لذلك إتّصف تاريخ العلاقات الإيرانية – الخليجية بالشد والجذب تارة، ومحاولة الحوار والمهادنة تارة أخرى. والعلاقات الإيرانية الامريكية تتصف بالتوتر منذ قيام الثورة الإيرانية، والتي تنعكس على العلاقات الخليجية الإيرانية. ظنت دول الخليج العربية مع بداية الحرب العراقية الإيرانية، أن الخلاص يكمن في تجمع يحفظ لهذه الكيانات وجودها واستقلالها وسيادتها فتولّد مجلس التعاون الخليجي. لكن دول الخليج وقعت في الخطأ الذي وقعت فيه الدول العربية عند تأسيس جامعة الدول العربية. وقد بادرت دول الخليج إلى تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ايار/ مايو من عام 1981 ، كإطار مؤسسي دفاعي يستهدف بالدرجة الأولى حماية أعضائه من)طموحات إيران ما بعد الثورة(في نشر مبادئها لاسيما ما يتعلق بفكرة «تصدير الثورة » إلى الجوار الجغرافي القريب ممثلا في الخليج، إضافة إلى دفع التهديدات العراقية المحتملة أنذاك.[2] ولكن الخطأ المشترك هو محاولة الانصهار في منظومة دولية لمواجهة عدو مشترك قبل أن يتم استكمال بناء الدولة المنفردة، ولذا بات مفهوم السيادة قضية تستعصي على فهم الدول العربية والخليجية على حد سواء. تشتت العرب ولم يتفقوا على عدو واحد، كما تفرقت دول الخليج في اتخاذ

---

[1] . دونالد ويلبر ، **ايران ماضيها وحاضرها** ، ترجمة عبد المنعم محمد حسنين ، ط2 ، دار الكتاب المصري . القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1985 ، ص 6

[2] محمد بحري عيد ، **مستقبل العلاقات الخليجية . الايرانية بعد الاتفاق النووي** ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 2015

موقف موحد في الأزمات. عاشت دول الخليج تحت قبة مجلس التعاون الخليجي أكثر من ثلاثة عقود كيانا جميلا مستظلة بالنفط والغاز وحققت مداخيل فلكية عالية ونقلت مجتمعاتها إلى شيء من العصرنة، لكنها مازالت تعاني من إشكالية التفريق بين ممارسة القبيلة والدولة، وساعدتها على ذلك سياسة "البترودولار" في الداخل والخارج. يعتري العلاقاتِ الخليجيةَ الإيرانية قدرٌ كبيرٌ من التناقض، سواء على المستوى الثنائي أي بين إيران وكل دولة خليجية على حدة أم على المستوى الجماعي التنظيمي، أي مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي لا تحكمه إستراتيجية موحّدة تُجاه إيران، فالدول الخليجية بعضها تحكمه علاقة تنافر مع إيران، والبعض الآخر تحكمه علاقة تعاون معها والبعض الثالث تحكمه علاقة فتور[1]. كذلك وقّعت إيران والكويت اتفاقاً في 3 شباط/ فبراير 1992 يقضي بمقايضة النفط الإيراني بمصنفات النفط الكويتية. وأعلن الشيخ علي الصباح وزير الدفاع الكويتي)الاسبق [2] في 23 كانون الثاني/ يناير 1992 أنه لا يستبعد ترتيبات أمنية مشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران. كما قام وفد برئاسة عبد العزيز المساعيد رئيس المجلس الوطني الكويتي بزيارة إيران في 12 شباط/ فبراير 1992 لبحث افاق التعاون المشترك ومناقشة قضية الأسرى المحتجزين في العراق. وكان وزير الدفاع الإيراني قد قام بزيارة لقطر في 29 كانون الاول/ ديسمبر 1991 حيث بحث مع المسؤولين وسائل تعزيز الأمن في منطقة الخليج، والتعاون الثنائي في المجال الاقتصادي والبحث عن سياسات أفضل داخل منظمة أوبك، وجاءت الزيارة في أعقاب زيارة ولي عهد قطر، لإيران في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991 والتي أسفرت عن توقيع خمس اتفاقيات للتعاون، احداها تتعلق بنقل المياه لقطر

[1] تاج الدين جعفر الطائي ، **استراتيجية ايران اتجاه دول الخليج العربي** ، دار مؤسسة رسلان للطباعة ، دمشق ،2013 ، ص 165

[2] . علي صباح السالم الصباح ، نائب رئيس الوزراء (1991 . 1994)

وإنشاء خط أنابيب بطول 800 كيلو متر. وكان البلدان وقعا في تشرين الاول /أكتوبر 2015 اتفاقا أمنيا عسكريا تحت مسمى «مكافحة الإرهاب والتصدي للعناصر المخلة بالأمن في المنطقة »، حيث التقى في تشرين الاول/ أكتوبر 2015 قائد حرس الحدود الإيراني قاسم رضائي مدير أمن السواحل والحدود في قطر علي أحمد سيف البديد، أفضى اللقاء بينهما إلى توقيع اتفاقية تعاون ل »حماية الحدود المشتركة » بين البلدين، وذلك بعد عقد 12 اجتماعا سبق آخر اجتماع لمسؤولين أمنيين للبلدين في 2015 ، وشمل الاتفاق الأمني العسكري "إجراء تدريبات عسكرية مشتركة » أيضاً، مما جعل المراقبين يصفون تلك الاتفاقية خطوة على طريق انسحاب الدوحة من مجلس التعاون الخليجي، إذ رغم عضوية الدوحة في مجلس التعاون كانت رحبت باقتراح إيراني لإنشاء «منظمة دفاعية أمنية إقليمية »، وذلك خلال حكم محمود أحمدي نجاد وحضوره في اجتماع قمة مجلس التعاون[1] وفي 8 شباط/ فبراير 1992 بحث هاشمي رفسنجاني مع وزير الدفاع الإماراتي الدور الإيراني في تقرير السلام في المنطقة [2]

تقوم العلاقات على المستوى العملي الواقعي بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على أبعاد اقتصادية متشعبة، تتوارى أمام حدة الخلافات السياسية والمخاوف الأمنية التي تظهر على السطح من حين لآخر. تدفع صورة هذه العلاقات إلى التساؤل حول كيفية احتفاظ الطرفين، الخليجي والإيراني، بواقع وروابط اقتصادية فعالة، على الرغم من الخلافات السياسية. وتطمح إيران إلى تعزيز علاقاتها الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي عبر تكثيف الزيارات المتبادلة بين الجانبين لبناء أفضل العلاقات في المجالات كافة، وتقيم إيران علاقات سياسية واقتصادية جيدة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لاسيما في مجال تصدير الغاز والكهرباء، وتعتقد أن حجم التبادل التجاري يمكن أن يزداد أضعاف ما

[1] . مسعود الزاهد ، **تفاصيل العلاقات الامنية و العسكرية بين قطر وايران** ، دار المعرفة . قطر ، ص 254

[2] امل السبكي ، **تاريخ ايران السياسي بين ثورتين 1906 . 1979** ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 250 ، الكويت ، ص 241

هو عليه الآن إذا ما استثمرت الإمكانات والطاقات المتوفرة بصورة أمثل من الطرفين، وتُعدُّ دولة قطر وسلطنة عُمان من الدول التي تؤيّد سياسة إيران أكثرَ من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى وهما تشككان أقل من غيرهما في البرنامج النووي الإيراني) [1]وفي حقيقة الأمر فإن قطر قد سعت من ذلك كله في الماضي إلى تقوية دورها الإقليمية في المنطقة؛ فعملت على الاحتفاظ بعلاقات جيدة بين طرفي الأزمة في الخليج وهما إيران ودول الخليج بزعامة المملكة العربية السعودية، حتى تتمكن من لعب دور الوسيط بينهم وهو ما أكدته القيادة القطرية أكثر من مرة سواءاً في مجلس التعاون الخليجي أم في جامعة الدول العربية أم في الأمم المتحدة؛ إذ طالبت ببدء حوار بين دول الخليج وإيران بهدف حلّ الأزمة طويلة الأجل في المنطقة. أما ما بعد المقاطعة، فإن قطر عملت على تعزيز علاقاتها السياسية ليس بإيران فقط وإنما بتركيا أيضاً، ما تفسره دول الخليج بسعي قطري إيراني لتأسيس نظام إقليمي جديد يغيّر من طبيعة التفاعلات في المنطقة ويهدّد بشدة الأمن الخليجي؛ ما قد يكون ورقة ضغط قطرية على دول الخليج لإجبارها على التراجع عن مطالبها الثلاثة عشر التي كان من بينها قطع العلاقات كاملة مع إيران، جدير بالذكر أيضاً أن قطر قد عملت على تسخير قدراتها الإعلامية الممثلة في قناة الجزيرة والمؤسسات الإعلامية التابعة لها في تقديم الدعم الإعلامي للنظام الإيراني في المنطقة، وقد وضح ذلك في الاحتجاجات الإيرانية الأخيرة؛ حيث تجاهلت الاحتجاجات الشعبية وقدمت نفسها كمتحدث باسم النظام الإيراني ونقلت وجهة نظره عبرها، ما يدلل على مدى تحسن العلاقات السياسية ما بين البلدين، إضافة إلى ذلك فإن الرئيس الإيراني حسن روحاني كان قد تحدث في خطاب له ما قبل الأزمة في شهر تموز/ يوليو 2017 عن أن السياسة الإيرانية تقوم على مزيد من تعزيز العلاقات مع قطر في كل المجالات. ومن ثم فإنه يمكن القول إن السبب الرئيس لقيام قطر بتعزيز العلاقات السياسية مع إيران يتمثل في الرغبة القطرية

[1] . تاج الدين جعفر الطائي ،مرجع سابق ، ص 162

الدائمة في إثبات وجودها الإقليمي ولمواجهة الضغوط الخليجية، وامتلاك أداة سياسية متمثلة في تحالف إقليمي بينها وبين تركيا وإيران بهدف دفع دول المقاطعة للتراجع عن قراراتها بخصوص المقاطعة، أما بالنسبة لإيران، فإنها رأت في المقاطعة الخليجية فرصة ذهبية لاستقطاب قطر إلى صفها في مواجهة الضغوط الدولية والإقليمية التي تواجهها، فيمكن أن تستخدم قطر كأداة لتنفيذ سياساتها الخارجية القاضية بتفكيك دول الخليج لنشر نفوذها في تلك المنطقة الحيوية عبر نموذج تصدير الثورة الذي تبنته منذ الثورة الإيرانية عام 1979 ، خاصة أن قطر لا تزال في مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، إلى جانب ذلك فإن إيران قد وجدت أرضاً جديدة يمكن لقواتها أن تتدرب فيها ومع قوات نظامية ذات تسليح أمريكي، ما يزيد من خبرة هذه القوات في الحروب مع الجيوش النظامية تحسباً لاحتمال دخول إيران في حرب مع إسرائيل أو السعودية أو حليفتهما الولايات المتحدة[1]. ومع الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 قرأت دول الخليج الاحتلال بشكل خاطئ فيه الكثير من السذاجة والاستكبار، لكنها استيقظت في عام 2011 على أصوات ثورات الربيع العربي وسقوط أربعة أنظمة في أشهر قليلة، عندها استشعرت الخطر، فلم تبحث عن مصدره وأسبابه جيدا، لكنها تذكرت جارتها الكبرى إيران فارتكبت دول الخليج ثالث أخطائها بأن استعدت إيران. تبعت دول الخليج الرؤية الأميركية بسذاجة ودون أدنى تفكير قبل وخلال وبعد احتلال العراق ولم تفكر، ولو قليلا، في المعطيات الاستراتيجية والجيوسياسية في تكوين علاقة خاصة ومميزة مع إيران، كما لم تتمكن من الانعتاق عن التعليمات الأميركية ورفض الحصار والمقاطعة لإيران كما سبق أن فعلت دول أميركا اللاتينية[2]. وبلحاظ أن ميزان القوى الإقليمي لصالح إيران، فضلاً عن التفوق الكبير في القدرات العسكرية الإيرانية، ويأتي البرنامج النووي الإيراني ليضاف إلى الخلل. ومن ثم، كانت المواجهة ضرورية مع كل

[1] احمد امين عبد العال ، العلاقات القطرية . الايرانية ، مرجع سابق ، ص121

[2] طراد بن سعيد العمري ، **ايران ودول الخليج** ، **جريدة العرب الاردنية** ، القاهرة 2016 ، ص201

هذه التداعيات، تفادياً لحدوث حربخليجية رابعة تجد دول المجلس نفسها مضطرة إلى دفع أثمانها الباهضة على نحو ما حدث في الحروب الثلاث السابقة.

وتُعد الاثارة لأزمة البرنامج النووي الإيراني كمحاولة استباقية لنزع فتيل حدوث مثل تلك الحرب في ظل تهديدات أمريكية وإسرائيلية متصاعدة، وذلك من خلال اقتراحات واضحة ومحددة على لسان «عبد الرحمن العطية » الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، من بينها السعي للتوصل إلى اتفاق بين إيران ودول مجلس التعاون في شأن اخلاء منطقة الخليج من الأسلحة النووية. لكن رغم أهمية هذا الموقف الخليجي فإنه لا يعبر عن شروط أو املاءات أمريكية مباشرة بقدر ما يعبر أيضاً عن الواقع الحقيقي للخلافات المتراكمة بين إيران ودول المجلس. كما أنه لا يعكس توافقاً كاملاً بين الدول الأعضاء في المجلس. هناك قناعات عامة وهناك تباينات في درجة الشعور بالخطر الإيراني، ومن ثم الاستجابة للضغوط الأمريكية [1]ويعتمد السلام والاستقرار في المنطقة على الكيفية التي سيحل بها النزاع حول برنامج إيران النووي، حيث تتمسك إيران بأن برنامجها النووي هو لأغراض سلمية ومدنية، لكن الدول الغربية واسرائيل تتهم طهران بتطوير قنابل نووية. ان حالة الفتور بين الغرب وإيران هي مصدر توتر وقلق لدول الخليج بسبب القرب الجغرافي لإيران من منطقة الخليج [2] وتذهب الآثار المترتبة على الاتفاق النووي لكلّ من إيران وجيرانها إلى ما هو أبعد من منع تطوير قنبلة نووية إيرانية. بدلاً من ذلك، يقدم الاتفاق فرصة غير مسبوقة منذ الثورة الإيرانية لنقلة نوعية في مفهوم ومضمون العلاقات الإيرانية العربية لحلّ صراعات إقليمية لا تهدد شبه الجزيرة العربية فحسب، بل الأمن العالمي ككلّ. وجهة النظر الأمريكية بحسب مارتن اندك تكمن في «تنسيق قدرات حلفائنا الإقليميين في

[1] . محمد صادق اسماعيل ، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان** ، دار العلوم للنشر ، القاهرة ، 2010 ، ص 86

[2] خالد عبد الرحيم السيد ، **دول مجلس التعاون الخليجي و الربيع العربي** ، دار الشرق للطباعة ، قطر ، 2013 ، ص 117

إطار عمل أمني إقليمي من شأنه أن يضمن جهود مستدامة تتقاسمها كافة الأطراف كافة. إن الولايات المتحدة محظوظة بشركاء إقليميين قادرين في إسرائيل وتركيا والمملكة العربية السعودية والدول العربية السنية يتشاركون المصلحة نفسها. صحيح أن لكل منهم منظوراً استراتيجياً خاصاً، إلا أن ثمة استعداداً جديداً في المنطقة للعمل معاً، مع تحسين تركيا ودول الخليج ومصر تعاونِها مع إسرائيل على سبيل المثال. حان الوقت لاختبار استعداد حلفائنا لتحقيق ترتيب أمني إقليمي يسمح لنا بتنسيق جهودنا ضد إيران بفعالية أكبر[1]

[1] مارتين انديك ، **استراتيجية من ستة عناصر لتصدي لهيمنة ايران في المنطقة** ، مركز بركنغر ، مارس 2017 ، ص 52

المطلب الثاني: محدداتُ العلاقاتِ الخليجيَّة-الإيرانيَّة:

ثمة مجموعةٌ من المحددات والمعطيات، الجيوسياسية والديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية الحاكمة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، وفي مقدمتها[1]

1. **الموقع الجغرافي:** إذ تُعدُّ إيران دولة جوار مباشر لدول الخليج، إذ تمتلك سواحلَ مترامية على طول الضفة الشرقية للخليج العربي. وقد ساهم هذا القربُ الجغرافيُّ في إثارة عدد من المشكلات بين الجانبين، خاصةً فيما يتعلق بالحدود البحرية وما تحتويه من ثروات طبيعية ولاسيما النفط والغاز.

2 . وتُعدُّ النزاعات المرتبطة بحقل «الدرة » النفطي الواقع في المنطقة البحرية المشتركة بين كل من السعودية، والكويت، وإيران، مثالاً ذا دلالةٍ في هذا السياق.

3. الإمتدادات السكانية والإجتماعية: فقد ساعد الجوارُ الجغرافي بين إيران ودول الخليج على سهولة التنقل والتواصل بين ضفتي الخليج، ومن ثَمَّ أصبحت هناك امتدادات ديمغرافية وروابط اجتماعية بين الجانبين؛ إذ يوجد العديد من العائلات والأسر الخليجية ذات أصول إيرانية، كما هي الحال في البحرين، والكويت، والإمارات، على سبيل المثال.

4 . الروابط التجارية والاقتصادية: تُعدُّ إيران شريكاً تجاريّاً مهمّاً -وفي بعض الأحيان الشريك التجاري الأول- لبعض دول الخليج، وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة. فعلى سبيل المثال، تُعدُّ الإمارات شريكاً اقتصاديّاً لإيران من الدرجة الأولى، وتشير الإحصاءات الإيرانية إلى وجود نحو 8 آلاف شركة إيرانية تمارس أنشطةً تجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وعلى صعيد العلاقات التجارية الثنائية، شكَّلت الصادرات

[1] محمد بحري عيد ، مستقبل العلاقات الخليجية الايرانية ، مرجع سابق .ص198

الإماراتية نحو 31% من إجمالي الواردات الإيرانية لعام 2011 ؛ إذ أصبحت إيران ثالث أكبر سوق تصديرية للإمارات مستحوذةً على ما يقارب % 11 من إجمالي صادراتها.

5 . الروابط المعنوية «المذهبية »: والتي تتمثل في الارتباط المعنوي بين أبناء الطائفة الشيعية في عدد من الدول الخليجية وبين إيران بعدّها أكبر دولة إسلامية شيعية في العالم.[1]

[1] محمد بحري عيد ، مستقبل العلاقات الخليجية الايرانية ، مرجع سابق ،ص199

المبحث الثاني : تاريخ العلاقات بين الخليج العربي و ايران :

مع أن العلاقات الخليجية - الإيرانية منذ مرحلة ما قبل قيام الثورة الإيرانية عام 1979وحتى الآن لم تكن عداءً كاملاً أو صداقة كاملة، فإنها قد عكست حقيقة مهمة وهي أن لإيران مشروعاً إقليمياً تعد دول مجلس التعاون هي الركيزة الأساسية فيه، ويستهدف ذلك المشروع تحقيق الهيمنة الإيرانية، ويمكن إيضاح ذلك من خلال استعراض تاريخ العلاقات الخليجية الايرانية .

-المطلب الاول : قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979

اتسمت العلاقات الايرانية الخليجية قبل قيام الثورة الاسلامية بالهدوء النسبي في العلاقات الخليجية - الإيرانية، حيث تزامنت تلك الفترة وحقبة الحرب الباردة، فكانت الأنظمة المحافظة على ضفتي الخليج تنظر إلى القومية العربية الراديكالية والشيوعية بوصفهما تهديدًا خطيرًا .وإقليميًا سعى الطرفان الإيراني والخليجي إلى ضمان أمن الخليج؛ لأهمية ذلك بالنسبة لأمن الطاقة، المصدر الأول لاقتصاداتهما.وقد حاول الشاه الدخول في تحالفات غربية، فضلاً عن العلاقات مع إسرائيل وتركيا؛ من أجل التصدي للمد الناصري آنذاك، وقد كان التنسيق السعودي الإيراني أبرز ملامح العلاقات الخليجية - الإيرانية حيث ارتبطت تلك العلاقات فيما أطلق عليه مبدأ نيكسون" سياسة العمودين المتوازيين "أي اعتماد الدول الغربية على كل من إيران والمملكة العربية السعودية للحفاظ على مصالحها في المنطقة1، مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 أدركت دول الخليج أن ثمة خطراً يهدد وجودها، وبخاصة في ظل ما أعلنته إيران آنذاك، مع أن الثورة جاءت لتؤسس لعودة الخطاب الديني الإسلامي إلى الحكم، ومن ثم فقد أعلن الإمام الخميني أنه بصدد تصدير تلك الثورة إلى دول الجوار والمنطقة العربية، وبتحليل الخطاب الديني الإيراني نجد أنه تضمن، غير مرة، أن الرسالة التي تحملها الثورة الإيرانية هي ما تحتاجه اليوم، بما يعني حتمية تصدير الثورة كواجب إلزامي، حيث تتعدد مراحل هذه الثورة، ابتداءً باليقظة الإسلامية، ومرورًا بانتصار الثورة، ثم إقامة الحكومة الإسلامية وصولاً إلى إقامة الحضارة الإسلامية الحديثة2 .[1]

[1] كامران تارمي، **دور تصدير المياه في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية**(أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية) عدد 58 ، ص11

وقد كانت هذه الثورة تحديًا حقيقيًا أمام دول الخليج العربية التي تضم مكونًا شيعيًا مهمً، حيث إن المجال الأول لاختبار مبدأ تصدير الثورة كان تلك الدول؛ لأسباب استراتيجية وجيوبوليتكية، ومما زاد من حدة مخاوف دول الخليج العربية بدء الحرب العراقية الإيرانية،

حيث إن العراق كان أكثر تخوفًا من التوجه الجديد في إيران؛ بالنظر إلى المكون الشيعي العراقي. تلك المتغيرات كانت سبباً رئيسياً لقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام1981.[1]

[1] مجموعة باجثين ، **التعاون لدول الخليج العربية**(أبوظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية) عدد 58 ، ص. 11

المطلب الثاني : مرحلة الانفتاح :

مع تولي علي أكبر هاشمي رفسنجاني الحكم في 28 يوليو 1989 ذي الاتجاه المعتدل، فقد حرص على وقف تصدير الثورة إلى الخارج، مؤكدًا على مد أواصر الثقة إلى الدول المحيطة وبخاصة الخليجية، ومن ثم فقد انتهج سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واتباع سياسة الحياد، ومن مؤشرات ذلك رفض مساندة العراق احتلال دولة الكويت عام 1990، وتعدد اللقاءات الإيرانية - الخليجية، وفي هذا السياق قال هاشمي رفسنجاني" إننا نشعر أنه لا يوجد سبب يدعونا إلى النزاع مع الدول الواقعة في الساحة الجنوبية للخليج "[2]. إلا أن إعلان هاشمي رفسنجاني في يونيو 1994 عن عدم تخلي إيران عن الجزر[1] ورفض التحكيم الدولي، فضلاً عن الإجراءات الإيرانية لتعزيز السيطرة على تلك الجزر كان حائلاً دون تطبيع كامل للعلاقات الإيرانية - الخليجية في تلك الفترة، حيث كان تولي الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي مقاليد الحكم عام 1997 إيذانًا ببدء تحسن العلاقات الخليجية الإيرانية، إذ تكونت لدى الطرفين قناعة مشتركة مؤداها حتمية تطوير العلاقات، فلم تكن هناك مظاهر للتدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية، و تراجعت إيران عن سياسة تصدير الثورة، وحلت محلها مفاهيم- مثل الاعتدال والانفتاح وحوار الحضارات -كان من شأنها تعزيز أواصر العلاقات بين الجانبين، وهو ما عكسته الزيارات المتبادلة بينهما، فضلاً عن دعوة إيران على لسان وزير دفاعها آنذاك إلى وضع استراتيجية أمنية مشتركة لتحقيق الأمن الثابت والدائم في المنطقة، مؤكدة على أن إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج من شأنه الحد من التوتر .وأن إيران لا تمانع في عقد معاهدة دفاعية أمنية مع الدول الخليجية تتضمن عدم الاعتداء[2].

(1محمد السعيد عبد المؤمن، **من يدافع عنّا وله الجنة، مجلة مختارات إيرانية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، عدد مارس 2006 ، ص 22 و ص. 23

[2])منصور حسن عبيد حاش العتيبي، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي**) 2000 - 1979 (، رسالة دكتوراة غير منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004 ، ص. 65

المطلب الثالث : وصول الرئيس نجاد للحكم عام 2005 :

كان وصول الرئيس الإيراني المحافظ أحمدي نجاد إلى الرئاسة عام 2005 ، فضلاً عن عودة سيطرة التيار المحافظ على البرلمان الإيراني إيذانًا باستعادة إيران ذاكرة سياسات تصدير الثورة ومبادئها مجددًا، وقد تمثل ذلك في مظاهر عديدة ومنها الموقف الإيراني تجاه رسم كاريكاتيري أوردته صحيفة بحرينية في يوليو 2005 ، إذ اعتبرت الخارجية الإيرانية ذلك الرسم مساسًا بمرشد الثورة الإيرانية؛ الأمر الذي حدا بالمتحدث باسم الخارجية الإيرانية آنذاك محمد رضا أصفي لتحذير دول الخليج العربية الست بالقول" إن هذه الدول يجب أن تعرف أنها ستكون الخاسرة إذا قللت من احترام النظام الإيراني ورجال الدين "مضيفًا "إن قدراتنا تفوق بمراحل قدراتهم وعليهم أن يكونوا أكثر حذرًا "[1] .من ناحية أخرى فقد اعتبر الرئيس نجاد في أول تصريح له أن" الجمهورية الإسلامية هي حاملة لواء الإسلام الحقيقي والمبشر العالمي به "وقال" إن ثورة إسلامية جديدة حصلت بفضل دماء الشهداء وأن الله سوف يرفع الظلم عن العالم وأن عصر القمع والحكم الاستبدادي والظلم سوف يولي وموجة الثورة الإسلامية سوف تشمل العالم أجمع قريبًا "[2] ويلاحظ أن التدخلات الإيرانية في شؤون دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد بلغت مداها خلال الولاية الثانية للرئيس أحمدي نجاد[1].

ومن خلال استعراض تاريخ العلاقات الإيرانية - الخليجية يمكن التوصل إلى نتيجتين **الأولى :**رفض إيران التعامل مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة تأسست في الأصل لمجابهة طموحاتها الإقليمية- وفقًا لرؤيتها في هذا الشأن -وهو ما أشار إليه سفير إيراني سابق في الأمم المتحدة بالقول" إن مجلس التعاون الخليجي ليس مفضلاً لدى إيران؛ حيث إنه كيان عربي وليس كيانًا إقليميًا عابرًا للثقافات، وعلى صعيد العلاقات الخليجية - الإيرانية "[3] .**والثانية :**إن لإيران مشروعاً إقليمياً عكسته المراحل المختلفة لعلاقاتها مع دول الخليج، انطلاقًا من إدراكها لتفوقها المطلق على تلك الدول من ناحية .ورؤيتها الرافضة للوجود الأجنبي في المنطقة من ناحية ثانية .ومن ثم فإن منطق القوة كان هو الحاكم لسياسة إيران تجاه دول الخليج العربية في مراحل تطور العلاقات بين الجانبين كافة، ولذلك فإن تصدير الثورة لم يتوقف قط وإنما اختلفت الأساليب باختلاف المراحل التاريخية، فمحاولة اغتيال أمير

[1] منصور حسن عبيد حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سابق ، ص 68.

دولة الكويت في الثمانينيات كانت أحد مظاهر تصدير الثورة، بينما رأى رافسنجاني أن تحقيق هدف تصدير الثورة يتمّ بالقوة، أما في عهد الرئيس محمد خاتمي فقد تمّ تغليف هدف تصدير الثورة بمفاهيم مثل الحوار وحسن الجوار، بينما في عهد الرئيس نجاد بدت إيران كحامية للمستضعفين في أنحاء العالم كافة[1].

[1] منصور حسن عبيد حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سابق ، ص 69.

المبحث الثالث : مؤثرات في العلاقات العربية الايرانيــة :

المطلب الاول : تأثير البرنامج النووي الإيرالٍ في العلاقات الإيرانية اتخليجية:

تقدم ايران بشكل مستمر تطمينات بشان برنامجها النووي للاغراض السلمية ، الا ان تختلف مخاوفها و مواقفها بهذا الخصوص ، فيما يعترف لايران حقها في الحصول على التقنية النووية للاستخدام السلمي ، فان البض من الدول لا تخفي قلقها من حصول ايران على التقنية التي تمكنها من انتاج الاسلحة النووية و جزء من قلق هذه الدول ياتي من اعتقادها بان من يمتلك القدرة النووية للاغراض السلمية يتمكن من انتاج الاسلحة النووية ، اعتمادا على الراي الذي يرى ' وجود علاقة بين انتشار التكنولوجيا النووية للاغراضالسلميو وانتشار الاسلحة النوويةفي العالم .اذيعتمد الجانبان المنشات و التكوينات و المواد نفسها تقريبا ، فلا توجد طاقة سلمية و اخرى عسكرية بل توجد طاقة نووية واحدة كما يوجد راي أخر عكس ذلك نماما ، اذ لايرى بوجود علاقة مباشرة بين امتلاك القدرات النووية و انتاج الاسلحة النووية ، وان كان ذلك يساعد في سرعة الانتاج ، ان الرؤية التي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي قائمة على اساس ان تطوير ايران لقدراتها النووية يشكل عاملا من عوامل عدم الاستقرار في المنطفة 23 وعلى الرغم من امتلاك اسرائيل للاسلحة النووية وما يشكله هذا الامر من خطر على دول المنطفة الا ان حسابات التوازن التي تعتمدها دول مجلس التعاون الخليجي لا ترى في امتلاك ايران للاسلحة النووية مايمكن ان يشكل عامل ردع لاسرائيل . ولهذا فان دول الخليج تعد امتلاك ايران للأسلحة النووية عامة سلبية من وجهة نظرها . إذ أن هذه الدول تتأثر بعدة معطيات أثرت في صياغة رؤيتها للبرنامج النووي الإيراني[1] ، فهم يعتقدون أن تحسن وزيادة القوة العسكرية الإيران ، فضلا عن امتلاكها القدرة النووية سيزيد من اختلال التوازن العسكري لصالح إيران ، وهو ما يساعد ويشجع إيران في فرض هيمنتها على المنطقة ، بحسب اعتقادهم . كما يبدو للولايات

[1] د.ايناس عبد السادة ، معادلة التفوق في العلاقات الايرانية . الخليجية ، مردع سابق ، ص . 101

المتحدة الأمريكية دور في تشكيل هذا الاعتقاد ، ولعل ما صرح به جون بولتن ، الذي كان يشغل منصب مساعد وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية لشؤون ضبط أو نزع التسلح ، في العام ٢٠٠٥ اثناء زيارته للمنطقة بوصفه للبرنامج النووي الإيراني بأنه يمثل انعديدة لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط . كما اقنع دول الخليج بإعلان موقف رافض للبرنامج النووي الإيراني ، وانه يشكل قديدة للأمن والسلم الإقليميين [1] وقد عملت دول مجلس التعاون الخليجي لتقوية موقفها بواسطة توفير الحماية لها من قبل قوة خارجية وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعزيز قوقا العسكرية بزيادة الإنفاق العسكري. وبسبب تشارك الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي الرؤية بشأن ما يمكن أن تشكله إيران على أمن الخليج في حال تحقيق انجاز يزيد من قوقا العسكرية ، لهذا عملت الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها من أجل كسب تأييد دول مجلس التعاون الخليجي الى جانبها في تشديد العقوبات ضد إيران ، للضغط عليها للقبول بفرض قيود على برنامجها النووي ، والحد من نفوذها الإقليمي . كما أن الخيار العسكري وامكانية اللجوء الى خيار القوة العسكرية لمنع إيران من امتلاك السلاح النووي كان حاضرة باستمرار ، كما في تصريح الرئيس الأمريكي باراك أوباما ، بمقابلة معه في 2 /03/ 2012 ، بقوله ان جميع الخيارات مطروحة من أجل منع ايران من الحصول على سلاح نووي ، ومنها الخيار العسكري . كما أكد الرئيس أوباما في 02 / 04 /2015 على الخيار العسكري في حال لم يتم الاتفاق .[2] وان كان هذا الخيار غير واقعي بسبب ما يمكن أن يخلفه من تداعيات تطال جميع دول المنطقة ، وهي تداعيات لا تصب في صالح أي طرف . وهناك من يرى بأن موقف دول الخليج من إيران وبرنامجها النووي لا يتعدى كونه يعبر عن أدوارة مرسومة

[1] د.ايناس عبد السادة ، معادلة التفوق في العلاقات الايرانية . الخليجية ، مرجع سابق ، ص . 102

[2] وجدان فالح حسن ، **البرنامج النووي الايراني واثره في توازن القوى في منطقة الخليج العربي** ، مجلة الخليج العربي ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، جامعة البصرة ، المجلد 42 ، العدد 1 . 2 ، ص 246

لها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لإحالة ملف البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن بدلا عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والعمل على ضرب إيران كما حصل مع العراق . إلا أن دول الخليج لا تؤيد ذلك ولأسباب عدة منها:[1]- توجيه ضربة عسكرية استباقية أو القيام بعملية عسكرية أمريكية ضد إيران من شأنه أن يطال بتداعياته دول الخليج .

. تري دول الخليج أن المجتمع الدولي قادر على تفكيك البرنامج النووي الإيراني بالوسائل الدبلوماسية .

- العمل على اتفاق إقليمي لإعلان المنطقة " منطقة منزوعة السلاح النووي " أو منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل "

وقد أبدت دول مجلس التعاون الخليجي تخوفها من التطورات بين إيران ومجموعة الدول الست التي حصلت في ملف البرنامج النووي الإيراني . وبدى ذلك واضحة في تصريحات وبيانات عديدة ، منها البيان المشترك للرئيس الفرنسي هولاند والملك السعودي سلمان ، الذي صدر بعد اجتماع الرياض والذي تضمن التأكيد على أهمية التوصل " إلى اتفاق قوي ودائم ويمكن التحقق منه ولا جدال فيه وملزم مع إيران " ، على أن يضمن الاتفاق عدم " زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة أو قديد أمن واستقرار الدول المجاورة الإيران " . كما تضمن البيان التأكيد على " الحرص على بناء علاقات متوازنة " مع إيران ، في حين عبروا عن قلقهم من نفوذ طهران الإقليمي وتطلعهم إلى تأسيس علاقات طبيعية معها قوامها " احترام اسس ومبادئ حسن الجوار " .[2] وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني عبر المجتمعون عن

[1] ايناس عبد السادة ، معادلة التفوق في العلاقات الايرانية . الخليجية ، مرجع سابق ، ص 103

[2] سايمون هند روسون ، **التودد الى دول (مجلس التعاون الخليجي)** : من الرياض الى باريس الى كامب ديفد ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى ، 2015 ، 183

أملهم في أن يفضي الاتفاق الإطاريالميدتي إلى " اتفاق نهائي شامل يضمن سلمية البرنامج النووي الإيراني .[1]

[1] سايمون هند روسون ، التودد الى دول (مجلس التعاون الخليجي) :، مرجع سابق ، 184

المطلب الثاني : ثورات الربيع العربي والعلاقات الايرانية . الخليجية :

مثل حدث (الربيع العربي) بيئة خصبة لتفاعلات وتاثيرات متعددة الابعاد ، محليا واقليميا ودوليا ، والمهم هنا هو مدى تاثيره في امن الخليج العربي و ان هذه الاحداث انطلقت نتيجة وجود عوامل عربية داخلية واخرى خارجية دفعتها لظهور ، و اذا كانت احداث سوريا والبحرين قد انطلقت من كونها جزء من الربيع العربي الا انها انتهت الى طروحات ونتائج لا علاقة لها بالمقدمات التي تم الانطلاق منها ، ومن ثم صارت كاحداث مستقلة لذاتها تؤثر بمسار العلاقات الايرانية . الخليجية .

اما بالنسبة لاحداث الربيع العربي أي التي انطلقت في نهاية 2010 واستمرت في الاعوام 2011 و 2012 فيلاحظ عليها ان هناك متغيرات داخلية او مسببات او حوادث او دوافع اثرت في السياسة في المنطقة العربية و دفعت الشعوب العربية الى الثورة على الحكومات ، او في اقل تقدير دفعت الى موجة احتجاج على الواقع المتردي في البلدان العربية .[1]

و في نفس الوقت لايمكن انكار اهمية العوامل الخارجية بوصفها مسببات وحوافز ساعدت على الدفع بالاحداث الى الظهور ، فضلا عن العوامل الداخلية التي كان الها الدور الرئيس في قيام الثورات العربية والتي لم تكن في واقعها المعاش محض صدفة ، بل كانت نتيجة لعوامل عدة من بينها الاستبداد السياسي وغياب الحريات العامة والانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان و التلكؤ الكبير في مسيرة التنمية الاقتصادية ، لا بل الاخفاقات الاقتصادية الكبيرة التي عاشتها البلدان العربية [2]

في المقابل هناك مؤثرات خارجية لهذه الثورات ، اذ لم تكن تلك الثورات خالية من تدخلات خارجية وتاثيرات دولية ، لان لكل فعل سياسي وجه داخلي بالتاكيد سيكون له وجه

[1] صدام عبد الستار رشيد ، **ثورات الربيع العربي** ، كلية العلوم السياسة بغداد 2013 ، ص 87 .

[2] علي بشار بكر اغوان ، **الفوضى الخلاقة** ، مركز حامو رابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2013 ، ص 8

خارجي ، اذ ان ما حدق في المنطقة العربية من احداث وتغيير للانظمة الديكتاتويرة منذ اواخر العام 2010 و مطلع العام 2011 لايخرج من دائرة الفوضى الخلاقة التي حققت ولازالت تحقق الاهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية [1]

ان بدايات احداث الربيع العربي كانت نهاية 2010 الا انها ظهرت للسطح في مستهل العام 2011 ، اذ بدات التظاهرات الجماهيرية التي نتجت عنها ثورات شعبية واطلقت تسمية الربيع العربي على هذه الثورات العربية ، و اطاحت باقدم النظم في تونس و مصر وليبيا ، وكانت دول مجلس التعاون الخليجي على موعد مع هذه الثورات مما جعل الشارع الخليجي فعالا في التعبير عن رفضه للاستمرار الانظمة السياسية بصورتها الوراثية و الملكية والدعوة الى ضرورة الاصلاح السياسي تغيير هياكل الحكم من ملكية الى ملكية دستورية [2] .

فبعد ان نجحت الثورة التونسية بالاطاحة بالرئيس الاسبق التونسي زين العابدين بن علي و التي كان من اسبابها الاساسية انتشار الفساد و الركود الاقتصادي وسوء الاحوال المعيشية فضلا عن التضييق السياسي والامني نجحت ثورة 25 يناير 2011 في مصر باسقاط الرئيس الاسبق حسني مبارك ، ومن بعدها الثورة اللبية في 17 فيفري 2011 وقتل الرئيس الليبي الاسبق معمر القذافي و اسقاط نظامه ، فالثورة اليمنية التي قادت الى تنحي الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ، اما الحركات الاحتجاجية فقد طالت العديد من البلدان العربية وكانت اكبرها في سوريا[3]

لقد برزت على الساحة الاقليمية في اعقاب الثورات العربية مواقف متعددة وسياسات مختلفة لعدد من الدول التي لها شان في التحولات السياسية الجارية في منطقة الشرق

---

[1] علي بشار بكر اغوان ، الفوضى الخلاقة ، مرجع سابق ، ص 9

[2] مصطفى علوي ، **كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 184 ، مركز الاهرام للدراسات ، القاهرة ، 2011 ، ص 40

[3] علي بشار بكر اغوان ، الفوضى الخلاقة ، مرجع سابق ، ص 13

الاوسط ، واخذت تبرز بين القوى الاقليمية حالة من التنافس الجيوبوليتيكي ، بعد ان فاجئت هذه الثورات تلك القوى الاقليمية الفاعلة في الشرق الاوسط ، مثل تفاجئ العالم اجمع ، فدخلت هذه الدول في متاهة مؤقتة حول الكيفية التي يحب التصرف بها امام ما يجري من تحولات سريعة ليس على المستوى الداخلي للدول التي تشهد الثورات فقط ، وانما على الصعيد الجيوبوليتيكي في الاقليم .[1]

و بالنسبة الى موقف ايران من الثورات العربية ، كغيرها من دول العالم شكلت لحضة انطلاق الثورات العربية مفاجئة لايران من حيث التوقيت والزخم فارضة عليها للوهلة الاولى سياسة الصمت لفهم حقيقة ما يجري و معرفة ابعاده ، لكنها سرعان ما تحولت الى تصريحات غير واضحة المعالم لتتجه في النهاية الى سياسة متناقضة بتوجيهاتها و اهدافها[2] ففي الوقت الذي دعمت فيه ايران الثورات والاحتجاجات التي شهدتها كل من تونس ومصر و البحرين ورئت انها مستوحاة من الثورة الاسلامية الايرانية ، عارضت الاحتجاجات في سورية ووصفتها بانها شان داخلي بل انها وصلت الى حد تاييد اجراءات الحكومة السورية واسلوب التعامل الذي اتخذته بحق المعارضيـن له[3]

و لم يلقى الموقف الايراني المؤيد الى الثورات العربية في كل من تونس ومصر و حتى في اليمن ، ولبيا في عام 2011 أي رد فعل ازاء اعتراض أي قوة اقليمية او دولية الا

---

[1] عدنان محمد الهياجنة ، **هل لديموقراطية مستقبل في دول الخليج العربي** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 15 ، بيروت 2007 ، ص 41 . 42

[2] مصطفى علوي ، **كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 184 ، مركز الاهرام للدراسات ، القاهرة ، 2011 ، ص 40

[3] . ابتسام محمد العامري ، **الموقف الاقليمية من الحراك السياسي في الدول العربية** ، قسم الدراسات الاستراتيجية ، العدد 103 بعداد ، 2012 ، ص 5 . 6

ان الثورة في سوريا كانت موضـع جدال وتجـاذب واتهامات متبادلة بين ايران و دول الخليـج[1]

ان الاحداث التي اندلعت كانت محط تجاذب بين ايران والدول الخليجية ، فايران كما بينا اتخذت مواقف متناقضة من الاحداث العربية فهي ايدت الاحداث في مصر والبحرين واليمن و رفضتها في العراق وسوريا ، في حين كانت بلدان الخليج تؤيد الاحداث في غيرها باستثناء البحرين واليمن ، ومن ثم تسبب الربيع العربي بتوتر بين البلدان الخليجية و ايران ، و صورته بلدان الخليج بانه نوع من محاولات ايران لتوسيع نفوذها خليجيا في حين صورته ايران بانه محاولات خليجية لاعادة صياغة مكانتها اقليميا عبر صياغة الاوضاع في عدة بلدان في المنطقة تتقاطع مع السياسات الخليجية و منها في سوريا او رغبة بالحصةل على بيئة اقليمية افضل كما في مصـــر .[2]

[1] . ابتسام محمد العامري ، الموقف الاقليمية من الحراك السياسي في الدول العربية ،مرجع سابق ، ص 6

[2] الخليج للدراسات ، **التقرير الاستراتيجي الخليجي** 2011 . 2012 ، دار الخليج للصحافـة ، الشارقة ، 2012 ، 214ص

المبحث الرابع : البنية الامنية الخليجية والتوازن الاستراتيجـي :

يمكن النظر الى امن الخليج باعتباره امنا اقليميا بالمعنى النظامي للمصطلح ، اي انه يتعلق بامن مجموعة من الدول الواقعة ضمن نطاق جغرافي محدد و على الرغم من ذلك فان نمط المحددات الداخلية في صياغة هذا الامن تدفع بالضرورة باتجاه تفاعله ضمن نطاق يفوق كثيرا حيزه الاقليمي ، ان امن الخليج يتفاعل مع امن البحر الابيض المتوسط تماما بموازاة تفاعله مع امن البحر الاحمر ، و ان مضايق هرمز وباب المندب وقناة السويس مرتبطة فيما بينها على مستوى الحاسة الاستراتيجية و التكامل الوظيفي لامن الخليج ، بمعيار التداخل بين الممرات الحيوية ، فان لامن الخليج امتدادا اخر يتمثل في تحكمه بعصب الطاقة النفذية و هو يتداخل بهذا المعنى مع امن العالم برمته ، يبدو ان هذا التعريف لامن الخليج لايقلل بحال من الاحوال من اهمية سياقه العربي ذلك ان معطيات الجغرافيا و التاريخ ووحدة الاطار الثقافي و النمط الكثيف من التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية ، تجعل امن الخليج جزءا اصيلا من الامن القومي العربي ، على انه لايصح في الوقت نفسه النظرالى العلاقة بين الامنيين باعتبارها ذات مرتكزات جامدة و مرونة ففي ذلك استغراق في التاريخ و قفز على الواقع وحركته .

المطلب الاول : التهديدات الامنية للخليج العربـي :

عند السعي لمقاربة الصورة الراهنة للبيئة الامنية للخليج ، يمكن ملاحظة ان ابرز معطيات هذه الصورة تتجلى في : انهيار التوازن الاستراتيجي ، وغياب للردع بشتى صوره وتضخم متزايد للهواجس الامنية لدى غالبية الافرقاء ، وان ضمن قراءات متباينة ، لوجود لاي نظام امني قادر على احتواء التوترات و الحيلولة دون نشوب نزاعات مسلحة. وهذه المعطيات هي نتاج احداث كبرى غيرت وجه المنطقة ، بقدر ماهي انعكاس لتكوين جيوسياسي يصعب القفز عليه . واذا كان لهذه المعطيات ان تتغير فهذا لن يحدث الا كنتاج تراكمي بعيد المدى لنسق كلي من التحولات بنيوية الطابع . وعليه فالاسلم هو البحث عن رؤية جديدة للامن الاقليمي تطوق التناقضات الكامنة في بنية الاقليم ، و تحول دون تسببها في حرب جديدة ، تعمق الصراع و تجعل فرص التعايش اكثر بعدا . [1]

وبطبيعة الحال ، فان الرؤية الواقعية للامور لا تقود لدعوة دول الخليج الى تبنى خيارات امنية من قبيل التحالفات ، او الامن الجماعي ، الذي بنية فلسفته في الاصل ليعمل على اساس عالمي اكثر منه اقليمي . كذلك ، لا نرى فرصة واقعية لدعوة الى فكرة المجتمع الامني . وهذا المفهوم الاخير وضع اواخر الخمسينات القرن العشرين ليعكس الاهداف التي تصل الى اماد بعيدة لتكامل الاوروبي في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية ، التي وضعت بدورها اوروبا في مجتمع امني اوسع يتمثل في الدول الصناعية الكبرى . ان هذه الفكرة قائمة اليوم بالنسبة للاتحـاد الاوروبي وحلف شمال الاطلسي (الناتو) .

و بالعودة الى قضية التوازن الاسترتيجي ذاتها ، يمكن النظر الى هذه القضية باعتبارها المعضلة الاكثر مركزية في فضاء الامني الاقليمي للخليج ، وكان النظام الاقليمي الخليجي قد شهد ما يمكن تعريفه بحذر بانه شكل من اشكال توازن القوى الغير مستقر ، الذي غابت فيه المفاهيم الواضحة للردع ، رغم سباق التسلح المحموم الذي اتصف به .

[1] عبد الجليل زيد المرهون ، **امن الخليج نحو رؤية جديدة لقضية التوازن الاستراتيجي** ، موقع ايلاف ، 2008 ، ص 2

وكان من نتاج ذلك ان انزلقت المنطقة الى حربين مدمرتين في غضون عقد من الزمن ، كما وجد الغزو الامريكي للعراق احدى خلفياته المبكرة في حرب الخليج الثانية ذاتها ، هذه الحرب التي مازالت نتائجها حاضرة في مجمل الحراك الامني و السياسي للمنطقة .[1]

[1] .عبد الجليل زيد المرهون ، امن الخليج نحو رؤية جديدة لقضية التوازن الاستراتيجي ، مرجع سابق ، ص 3

المطلب الثاني : الاتجاهات الهندسية الامنية للتوازن الاستراتيجي في الخليج :

انقسم دارسو العلاقات الدولية حول مدى صلاحية توازن القوى كترتيب امني على نحو بلور ثلاثة اتجاهات اساسية :

الاتجاه الاول : يؤمن بفاعليته في منع وقوع الحروب الدولية . فالحرب طبقا لهذا المنطق تقع عندما تختل علاقات القوة جذريا لصالح احد الاطراف ، مما يحفزه على تغيير الوضع القائم بالقوة .

الاتجاه الثاني : يمثله فريدريك شومان ، ويرى انه بدلا من ان يؤدي تطبيق نضام توازن القوى الى استبعاد احتمال الحرب ، فانها تصبح اداته الاخيرة في الحفاظ على وضع توازن داخل النظام الدولي ، وقـد سمى **هانزمورجانتو** هذا النوع من الحروب باللحروب الوقائية .[1]

الاتجاه الثالث : فيمثله **اورجانسكي** الذي يعتقد بان فترات التوازن في العلاقات الدولية هي عينها فترات الحرب ، في حين ان فترات التفوق الذي امكن لبعض اطراف النظام الدولي تحقيقه على حساب غيرهم هي فترات السلم والاستقرار ، فالتعادل يرفع من احتمال الحرب بزيادة الاغراء الذي يتعرض له كل طرف في هذا الوضع باحتمال الانتضار على الخصم اما مع التفوق فان الاطراف الضعيفة لاتمتلك المقدرة على المغامرة باطلاق الحرب ، في حين لا تكون الاطراف القوية بحاجة الى ذلك لقدرتها على حسم المواقف بالكيفية التي تعزز مصالحها واهدافها .و هذا الراي يتفق مع مفهوم الاستقرار بالهيمنة الذي ينصرف الى التفاوت الكبير في توزيع عناصر القوة بين القوى الدولية على نحو يسمح بالحديث عن قوى مهيمنة هو خير ضامن للامن ، خاصة اذا ما حرص المهيمن على عدم الاضرار بمصالح القوى الاخرى و تحقيق الحد الادنى منها على الاقل ، و الا وجدت تلك القوى ما يبرر حركتها الهادفة للاطاحة بالقوى المهيمنة .

[1] عبد الجليل زيد المرهون ، امن الخليج نحو رؤية جديدة لقضية التوازن الاستراتيجي ، مرجع سابق ، ص 17

و الحقيقة ، لايمكن اي تبني اي اتجاه من الاتجاهات الثلاثة دون النظر الى متطلبات الواقع الذي يراد ان يطبق فيه توازن القوى كترتيب امني ، فلابد من التقويم الدقيق للمقدرات القوى العسكرية التي تمتلكها القوى ، وما يرتبط بها من طبيعة العقيدة العسكرية ومستوى الستلح ومدى تقدم التكنولوجيا العسكرية .

و نتيجة لندرة عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي بات من الصعب عليها تكوين جيوش قوية قادرة على الدفاع عنها ، خاصة مع عدم قدرتها على تعبئة السكان للانخراط في الخدمة العسكرية ومع غياب التوازن في توزيع هذه القوات الا انه يمكن تحديد قدرة الدولة على استعاب الاسلحة المتالحة لديها بشريا و دعم التصنيع العسكري المحلي ومدى امكانية تسويقه محليا .

و مايمكن قوله في تحليل الاخير هو ان دول النظام الاقليمي الخليجي تختزن مستويات متفاوتة وغيؤر منسقة من مقومات القوة المادية و المعنيوية ، وان فرص بناء توازن استراتيجي في الاقليم لاتبدو متاحة بالمدلول الكلاسيكي للمصطلح ، وان دول مجلس التعاون الخليجي على وجه التحديد يمكنها التعويض عن الثغرة الديموغرافية بتوطين متقدم للتكنولوجيا العسكرية و بناء خبرات وطنية في مجالات الدفاع ، وتوسيع قاعدة البحوث الاساسية و التطبيقية ، وهذا خطوة جوهرية على طريق بلورة مفهوم جديد لقضية التوازن في النظام الاقليمي الخليجي .[1]

من هنا يمكننا القول بان العلاقات الايرانية. الخليجية تاثرت بارادات قوى دولية لها مصالحها في المنطقة و التي تجد بعض دول المنطقة كايران انها تضرب مصالح دول

[1] عبد الجليل زيد المرهون ، امن الخليج نحو رؤية جديدة لقضية التوازن الاستراتيجي ، مرجع سابق ، ص 24

المنطقة ، وبالتالي لايمكن التعاطي بشكل ايجابي مع تلك السياسات ، مما يجعل ايران مستهدفة من قبل الولايات المتحدة ، وبتاثير الاخيرة على دول محلس التعاون الخليجي تاثرت سلبا العلاقات الايرانية . الخليجية .وقد كان للاحداث التي شهدتها بعض الدول العربية تاثيرات كبيرة على علاقات ايران بدول مجلس التعاون الخليجي و بشكل خاص البرنامج النووي الايراني .

الفصل الثالث : أبعاد تاثيرات ايران في التوازن الاستراتيجي :

تعد ايران احدى الدول المحورية بمنطقة الخليج العربي ، في ضوء ما تمتلكه من مقومات حضارية و ثقافية ، و موقع جيواستراتيجي بالغ الاهمية يضم بداخله جميع مقومات القوى الشاملة للدولة ، مما جعلها احدى القوى الرئيسية في المنطقة التي يصعب تجاهلها .

المبحث الاول " اثر تفاعلات ايران الدولية والاقليمية على الامن القومي الخليجي :

المطلب الاول : تفاعلات ايران على الساحة الاقليمية والدوليــة :

في الخطة العشرينية التي ارتبطة بوصول الرئيس محمود احمد نجاد للسلطة والتي استهدفت ان تكون ايران بحلول عام 2025 في المركز الاول اقتصاديا وعلميا و تقنيا على الصعيد الاقليمي ، تم تحديد مقهوم هذا الاقليم بانه منطقة جنوب غرب اسيا التي تشمل كل من اسيا الوسطى والقوقاز والشرق الاوسط ودول الجوار ، وعندما ناقشت صحيفة كيان الناطقة باسم مرشد الثورة الايرانية الخطة المذكورة من خلال مقالة نشرتها ، اشارة الى ان الاولوية الاولى لايران في تلك المنطقة هي للللخليج (الذي وصفته بالفارسي) لاسباب تتعلق بالنفط والموقع غالاستراتيجي وبان اغلبية سكان الدول المطلة عليه تتحدث بالفارسية ومذهبها شيعي ، و اعتبرت ان هذا الامر من شانه ان يعمق من نفوذ ايران في المنطقة خاصة ان نجاح نموذج الديموقراطية الدينية كنموذج محلي وديني في العراق سيكون مبشرا بنفوذ معنوي متزايد لايران في هذا النظام .[1]

اما في ما يخص الشرق الاوسط (الذي وصفته المقالة بالعربي à فقد جعلته ياتي في الاولوية الثانية في اطار منطقة جنوب غرب اسيا بسبب السياسة التوسعية الصهيونية وتهديد مصالح ايران ، و بسبب وجود الحزام الذهبي لايران والعراق وسوريا ولبنان وهو في الواقع نوع من الاتلاف المذهبي السياسي والاقتصادي والاستراتيجي ، ولان دعم ايران للبنان وفلسطين يزيد من نفوذ ايران في المنطقة واخيرا لان قضايا الارهاب و التسلح ادت الى احتدام التنافس الاقليمي ، مثل هذا التفوق المطلوب لايران بعد خمسة عشر عاما من الان و المؤسس على قاعدة قومية مذهبية يعني ان تشتبك ايران مع الوطن العربي عبر دائرتين

[1] نفيفن مسعد ، **علاقات ايران الدولية والاقليمية وتاثيرها على الامن القومي العربي** . المركز الععربيللابحاث ودراسة السياسات ص 2

اساسيتين :دائرة الخليج و دائرة الشرق الاوسط ، لكن الدائرتين المذكورتين تتقاطعان مع دوائر اخرى اوسع و تستدعيان من اجر التاثير فيهما دخول ايران في شبكة من العلاقات نتفاوتة الاهمية و القوة ، الامر الذي يسمح بتسجيل ممجموعة الملاحظات التالية :

01 . تمثل الولايات المتحدة المتغير الرئيس المؤثر في علاقة ايران بعديد من القوى الدولية كالصين وروسيا ، والاقليمية كالهند وتركيا وافغنستان وباكستان وجمهوريات وسط اسيا [1]

2 . يوجد توظيف متبادل فيما يخص القضية الايرانية بين الولايات المتحدة والقوى الاقليمية و الدولية المشار اليها ن وهذا التوظيف يتمثل في استغلال الولايات المتحدة بعض عناصر التناقض في مصالح ايران مع مصالح بعض تلك القوى من اجل استنفار الاخيرة ضد الجمهورية الاسلامية ، وعلى الجانب الاخر فان القوى المذكورة لا تتورع عن اتخاذ مواقف تتميز بدرجة معينة من الاستقلالية حيال ايران من اجل الضغط على الولايات المتحدة في ساحات اخرى وفضايا اخرى .[2]

في اطار مثل هذا التوظيف المتبادل يمكن ان نفهم مايبدو لغير المتعمق من تناقض في السياسة الروسية اتجاه قضايا الملف النووي الايراني و تسليم صفقات الاسلحة المتعاقدة عليها لايران و الدور الايراني في وسط اسيا ، و قريب من ذلك تفاوت موقف الصين مابين الاقرار بحق ايران في الطاقة النووية السلمية و بين تصويتها بالايجاب على حزمة العقوبات المتتالية ، كما نفهم حاجة دولة مثل الهند للانفتاح على ايران لضبط نشاط القاعدة في افغنشتان و باكستان ، وخشيتها في الوقت نفسه من ان يضعها سلاح نووي ايراني في المستقبل بين شقي رحا بينما تتنامى فيه التوترات بين الهندوس والمسلمين ، ونفهم كيف

[1] نفيفن مسعد ، علاقات ايران الدولية والاقليمية وتاثيرها على الامن القومي العربي . مرجع سابق ص 3

[2] الاخذري ايمان ، **العلاقات الايرانية الخليجية بين التوازن والنظرية الامنية** ، جامعة بسكرة دفاتر السياسة والقانون ، العدد 9- 2018 ، ص 93

يمكن لدولة مثل تركيا ان تلعب دورا اساسيا في التوصل لاتفاق مع ايران والبرازيل حول تخصيب اليورانيوم في ماي الماضي و بعد ستة اشهر من هذا التاريخ تقبل نشر الدروع الصاروخية على ارضها اتقاء لاي هجوم صاروخي من اي مصدر كان مما في ذلك اسرائيل .

3 . على الرغم مما يبدو ان الملف النووي الايراني هو جوهر التفاعل بين ايران و بين الولايات المتحدة بحيث تتدخل لتاثير فيه لدى قوى عديدة ، الا ان هذا الاستنتاج السابق لايقدم الا تفسير جزئيا للواقع ، اما الجزء الاخر من التفسير فانه يرتبط بالتوجهات الخارجية لنضام الايراني حيال بعص القضايا بالغة الاهمية بالنسبة للولايات المتحدة ومنها : القضية العراقية ، الموقف من حركات المقاومة الاسلامية لاسرائيل ، السياسة الايرانية حيال التطورات على الساحتين الافغانية والباكستانية .[1]

لقد قبلت الولايات المتحدة ان يشرع نضام الشاه في بناء مفاعل بوشهر النووي لانه كان يؤدي وظيفة شرطي الخليج ، كما انها بالطبع تحرص على تكريس التفوق النووي

الاسرائيلي لردع النظم (المارقة) على مستوى الشرق الاوسط ، وتغض الطرف على اسرائيل و في كل تلك الحالات لم ترف شعارات تحذر كمن سباق التسلح ، او احتمال وصول قوى الاصولية الاسلامية المتشددة الى السلاح النووي ، لكن عندما شرعت ايران في استاناف العمل في بناء مفاعل بوشهر النووي مع ماهو معلوم من التناقض الذي نشا بعد الثورة بين المصالح الايرانية والامريكية أن لهذه الشعارات ان تخرج للعلن .

[1] الاخذري ايمان ، العلاقات الايرانية الخليجية بين التوازن والنظرية الامنية ، مرجع سابق ، ص 94

المطلب الثاني : اثر التفاعلات ايران الدولية والاقليمية على الامن القومي الخليجي :

يكشف العرض السابق عن ان النظام الخليجي يمثل ساحة اساسية من ساحات التجاذث بين ايران و القوى الدولية والاقليمية المختلفة وهو لفتت اليه النظر المقالة المشار اليها سابقا و ما يشهد به واقع الحال ، وفي هذا الخصوص يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات الاتية

1 . هناك مجموعة كثيرة من التطورات التي المت بالنظام الخليجي و ادت الى سهولة اختراقه من الخارج ، وابرزها حرب الخليج الاولى و توزع الدول العربية فيها ما بين تاييدلايران و دعم الراق ، واحتلال الكويت بما ادى اليه من تكثيف الوجود الاجنبي العسكري في الخليج واخراج العراقي من معادلة القوة في حدود الامد المنظور ، و احتلال العراق وما ادى اليه من استباحة في العراق وسيادته و تحويله الى ميدان لتنافس الامريكي الايراني ، وعجز النظام الخليجي عن ادارة الصراع مع اسرائيل .

2 . انتج هذا الاختراق سلسلة من التفاهمات والمصادمات بين مصالح ايران و القوى الاقليمية و الدولية اثر بعضها على الامن القومي الخليجي و بعضها لازال اثره قيد التشكيل والتكوين من قبل ذلك التنسيق الامريكي . الايراني في احتلال العراق وفي دفع العملية السياسية و من اخر تجلياتها الاتفاق على شخص نور المالكي الشيعي رئيسا لوزراء العراق مع ان اياد علاوي السني اضافة الى كونه صاحب اكبر عدد من اصوات الناخبين فان له طرح قطني يسمو على الطائفية رغم علاقاته الوثيقة بالولايات المتحدة .[1]

و كما ياتي التنسيق الامريكي . الايراني في العراق على حساب سيادته ووحدته فان صراع الطرفين ياتي على حساب استقرار المنطقة الخليجية ، وفي هذا الاطار يشار الى دور ايران في دكج المليشيات المسلحة في قوى الامن وضلوع تلك المليشيات في العديد من اعمال العنف بهدف رفع تكلفة الوجود العسكري الامريكي ، كما ان استهداف ايران بضربة

[1] الاخذري ايمان ، العلاقات الايرانية الخليجية بين التوازن والنظرية الامنية ، مرجع سابق ، ص 95

عسكرية اسرائيلية لايؤدي بالقطع الى رد فعل ايراني عنيف في الخليج و ساحات اخرى وثمة مثال اخر يتصل بالعلاقة الايرانية . التركية واثرها على الامن القومي الخليجي ، فالتشعب والتطور في ابعاد تلك العلاقة لايحجب التناقض القائم بين مصالحها في مايتصلبالملقات العربية و خاصة الخليجية ،وتعتمد ايران الى اضعاف المكون العربي للهوية العراقية و البحرينية من خلال دعم تحالف شيعي مؤيد لها .

كما لعبت ايران دورا بارزا في اليمن بحث ساعدت وامدت الحوثيون بالسلاح و الدعم السياسي للانقلاب على الحكومة اليمينية مما اثر على الامن في منطقة الخليج و اصبح تهديدا حقيقيا لامنهاوتاثرتتاثيرا بالغا بما يقع في اليمن مما ادى الى تدخلها عسكريا

3 . تقود الملاحظة السابقة الى ضرورة ان ينشأ حوار بين الخليجيين للاتفاق على مجموعة من المبادئ الرئيسة التي يستند عليها مفهوم الامن القومي الخليجي ، والتي من المهم ان تكون حاضرة في علاقتهم مع ايران .[1]

[1] نفيفن مسعد ، علاقات ايران الدولية والاقليمية وتاثيرها على الامن القومي العربي . مرجع سابق ص 101

المبحث الثاني : الاستراتيجية الايرانية وتأثيراها في الامن القومي الخليجي :

المطلب الاول : خصائص الاستراتيجية الايرانية :

يمكن تلخيص خصائص الاستراتيجية الايرانية بانها طائفية و براجماتية و هجومية

الطائفية : تتمثل في تصدير النموذج الايراني بحيث يفول الحميني : ان ثورتنا يجب ان تصدر الى كل انحاء العالم و لايفهم من ذلك على نحو خاطئ اننا نريد فتح البلدان ، فمعنى تصدير الثورة هو ان تستيقض كل الشعوب والحكومات . كما تتمثل في اقامة منضمات طائفية دون الدول ، او نسج علاقات مع كيانات طائفية لتكون راس حربة في التمدد والهيمنة ، وبالفعل و من خلال هؤلاء الوكلاء الغير دوليين استطاعت ايران تمديد نقوذها الاقليمي على نحو واسع ،خاصة في العراق ولبنان وسوريا واليمن ، وبدرجة اقل في افغنستان وباكستان .[1]

البرغماتية : مثل توظيف القوة الناعمة في علاقات ايران الخارجية ، و تاتي الدبلوماسية على راس هذه القوة ، واقوى صورها ظهرت في تقديم تنازلات لصالح الوكالة الدولية لطاقة الذرية كلما زادت وتوسعة دائرة الضغط الامريكي . الاوروبي . الصهيوني .

و من ادوات القوة الناعة الايرانية التمدد الثقافي لنشر اللغة الفارسية و الفكر الشيعي عبر عدت ادوات منها الصحف والمجلات و المعارض والندواتى، وينفذ هذه السياسة الثقافية الملحقيات و المستشاريات الثقافية للسفارات الايرانية و عدد من المؤسسات الرسمية والشعبية الايرانية كالمجمع العالمي لاهل البيت .

و تتضح البراغماتية ايضا في الخطاب الثوري المعادي لامريكا والغرب و تناولها للقضية الفلسطينية وعلاقتها مع حماس ، حيث يتباها علي شمخاني انه فيما تلتزم الدول

[1] محمد نجاح محمد الجزايري ، **مكانة القواة السملحة في الاستراتيجية الايرانية** ، مركزدرتستن البصرة والخليج ، العدد 21 ، 2017 ، ص 145

السنية جانب الصمت في ما يتعلق بالجرائم اللاانسانية التي يرتكبها العدو الصهيوني ياتي الشطر الاعظم من الدعم لشعب الفلسطيني المظلوم من شيعة ايران .

الهجومية : تتمثل في استغلال الجعرافيا السياسية لايران (الموقع ، الجوار ، الحجم وعدد السكان) والثروات الطبيعة وعلى راسها النفط والعاز و الانتاج العلمي والثروة البشرية ،وتطوير القدرات العسكرية المختلفة ومنها البرنامج النووي ، و القدرات العسكرية خارج الجيش و اهمها الحرس الثوري واذرعه .[1]

[1] محمد نجاح محمد الجزايري ، مكانة القواة السملحة في الاستراتيجية الايرانية ، مرجع سابق ، ص 146

المطلب الثاني : تاثيرات الاستراتيجية الايرانية على الامن القومي الخليجي :

يعرف الامن القومي الخليجي بانه (قدرة الدول الخليجية في الدفاع عن امنها وحقوقها ، و صيانة استقلالها وسيادتها على اراضيها ، و تنمية القدرات والامكانات الخليجية في مختلف المجالات السياسية و الاقتصادية والثقافية و الاجتماعية ، مستدة الى قدراتها العسكرية والديبلوماسية ، اخذة في الاعتبار الاحتياجات الامنية الوطنية لكل دولة ، والامكانات المتاحـة والمتغيرات الداخلية والاقليمـية والدولية المؤثرة على المصالح القومية).

يعد استمرار النظام الايراني في محاولة تبوء مكانة اقليمية في منطقة الخليج العربي ودعم تصدير الفكر الثوري و المد الشيعي من ابر التهديدات التي تواجه المنطقة العربية بصفة عامة ، و دول الخليج بصفة خاصة ، في المرحلة الراهنة ، وقد ارتبطت علاقة ايران بالنشاط المتطرف ، منذ قيام ثورتها عام 1979 ، و التي دعت الى تصدير فكر الامام الخميني لدول العربية و الاسلامية كافة ، حيث ينص الدستور الايراني على دعم المستضعفين في الارض ومساندتهم ، وقد نجحت في توثيق علاقاتها مع العديد من التنظيمات المتطرفة من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي ، وهو ما اسهم في نشر افكارها بين بعض دول المنطقة ، رغم اختلاف سياسات انظمة الحكم بها .[1]

لاشك ان الفترة الاخيرة شهدت تصاعدا للتوجهات و الاهداف الايرانية على المستوى الاقليمي ، الامر الذي قد يؤثر سلبا على الامن القومي الخليجي خاصة مع نجاح طهران في توظيف الظروف الاقليمية والدولية لخدمة مصالحهما في المنطقة ، و استثمارهما للتدعيات الناجمة عن الاحتلال الامريكي لكل من العراق و افغنستان ، وجمود عملية التسوية للقضية الفلسطينية ، و تطرح التحركات الايرانية الاقليمية العديد من التاثيرات السلبية على الامن القومي الخليجي ، ومن ابرزها مايلي :[2]

1 . استمرار دعم طهران للعناصر الشيعية الموالية لها في دول المنطقة ، لتصبح كيان منفصلا لها دورها السياسي ، ولتولي الماصاب القيادية في الدول ، كما يحدث في العراق

[1] احمد حسين الشيمي ، **محركات السياسة الفارسية في منطقة الخليج العربي** ، ابو ضبي ، 2009 ، ص 129

[2] صباح يسين ، **ازدواجية الخطاب الاعلامي الايراني** ، القاهرة ، 2009 ، 301

بهدف عدم ظهور دولة عراقية قوية قد تهدد امنها القومي ، فضلا عن مواصلة سسياستها السلبية في العراق و الرامية للاستمرار حالة عدم الاستقرار فيه ، لامتلاك العديد من ادوات الضغط ضد الارادة الامريكية بشان برنامجها النووي ، الامر الذي يطرح تداعياته السبية على الامن القومي الخليجي ، خاصة مع رغبة دول المنطقة في تهدئة الاوضاع و استقرارها في العراق ، و مشاركة السنة بصورة اكبر في الحياة السياسية .

2 سعي ايران لمحاولة استبعاد مصر بما لها ثقلها في المنطقة من أي ترتيبات امنية في منظومة امن الخليج ، من خلال عدم مشاركة أية اطراف اخرى في هذه المنظومة واقتصارها على الدول المطلة على الخليج ، لاسيما مع تلميح بعض الدول الغربية لايران بعدم ممانعتهم في اعطائها دورا اكبر في امن الخليج ، مقابل الاستجابة لمطالب المجتمع الدولي بخصوص قضيتها النووية .

اتخذت الحركة الايرانية منحنى تصاعديا نحو التمدد اتجاه دوائر الامن القومي الخليجي في السنوات الاخير ، تحقيقا لمطامحها و اهدافها الاقليمية و الدولية على حساب المصالح الخليجية باستغلال اخطاء السياسات الدولية بالمنطقة من ناحية ، وتراجع المواقف الخليجية و انقسامها حول القضايا المصيرية الرئيسية من ناحية اخرى ، وهو ما يمكن تناوله على النحو الاتي : [1]

اولا : تأثير الدور الإيراني في العراق ودول الخليج

1. محاولة بناء تكتل أو تحالف اقليمي ببعد سياسي واقتصادي بعيد عن النظام العربي ، يجمع في مرحلته الأولى ايران وتركيا ، ويضم في مرحلة تالية العراق وسورية ولبنان والأردن.

[1] احمد حسين الشيمي ، محركات السياسة الفارسية في منطقة الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص 131

2. ملء الفراغ الإستراتيجي في العراق بعد الانسحاب الأمريكي وفقا لما هو معلن في بداية عام 2011 ، وتثبيت سيطرة الشيعة على نظام الحكم مع استبعاد العراق عن هويته العربية .

3. قيادة النظام الإقليمي للخليج العربي بترتيباته الأمنية والسياسية والاقتصادية دون مشاركة مصرية ، وتعزيز قدرتها العسكرية وامتلاك القوة النووية .

4. تأسيس مراكز التجمعات الشيعية لاستخدامها أدوات لإضعاف القوى العربية الفاعلة بالمنطقة ، وهو ما تعكسه التحركات الإيرانية للارتباط مع الشيعة في العراق ، والشيعة في دول الخليج ، خاصة البحرين والسعودية والإمارات العربية ، والتأسيس للحركة الحوثية في شمال اليمن للضغط على المملكة العربية السعودية من الجنوب ، إلى جانب الشمال عبر الامتدادات الشيعية ، والوجود بجنوب البحر الأحمر .

5. استقطاب بعض الأطراف العربية ، مثل قطر للقيام بأعمال مزدوجة لتعزيز سياسات تسهم في تقسيم المواقف العربية والإضرار بمصالحها تجاه القضايا المصيرية ، خاصة الفلسطينية .

6. سيطرة إيران على مضيق هرمز وتصعيد تهديداتها بإغلاقه في حالة توجيه ضربة عسكرية أمريكية ضدها ، بما يؤدي إلى عدم مرور أية حاملات النفط فيه (يمر عبر هذا المضيق حوالي 25 % من الإنتاج العالمي للنفط) ، يطرح تداعياته السلبية على الاقتصاد المصري ، في ضوء مرور غالبية ناقلات النفط عبر قناة السويس ، وهو ما قد يؤدي إلى تقليل العوائد المادية المنتظر تحقيقها منها .

7. التطلعات الإيرانية لإنشاء دولة شيعية كبرى في المنطقة ، بحيث تضم أجزاء من العراق ولبنان والمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية الغنية بالنفط ، مستثمرة في ذلك وجود أغلبية شيعية في كل من العراق ولبنان وأقلية في السعودية ، فضلا عن تمسكها باحتلال

الجزر الإماراتية ورفضها أية وساطة لتسوية هذه المشكلة ، في ضوء الموقع الجغرافي المميز لتلك الجزر الذي يسهم في زيادة بسط سيطرتها ونفوذها على الخليج العربي وهو ما يؤثر بالسلب على الدور المصري وعلاقاته مع دول هذه المنطقة.

ثانيا : تأثير أزمة الملف النووي الإيراني على الأمن القومي لدول المنطقة : يطرح تصاعد الأزمة الثورية الإيرانية تصاعدا ملحوظا مؤخرا ، لا سيما عقب صدور عدة قرارات من جانب مجلس الأمن لفرض عقوبات على النظام الإيراني ، مع بقاء احتمالات توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النور الإيرانية ، يطرح حالة فشل الجهود الدبلوماسية الرامية إلى التوصل لتسوية المشكلة العديد من السلبيات على الأمن القومي الخليجي ، التي يمكن إبراز أهمها في الأتي :[1]

1. إثارة حالة من عدم الاستقرار الداخلي في ضوء ما هو متوقع من تصاعد المظاهرات المناوئة للولايات المتحدة الأمريكية ، وردود الأفعال السياسية والشعبية بضرورة اتخاذ موقف خليجي فعال لإيقاف التهديدات الأمريكي ضد إيران ، لعدم تكرار السيناريو العراقي ، لا سيما مع زيادة شعبية إيران في صفوف الشعب الخليجي ، ونجاح إيران في الصمود أمام الضغوط الأمريكية والدولية المتعلقة ببرنامجها النوري حتى الآن .

2. تأثر الاقتصاد بكل دول المنطقة تأثر سلبا ، مثل عودة معظم العمالة العربية الموجودة في منطقة الخليج ، وتراجع العائدات السياحية رحجم التجارة البينية مع دول المنطقة ، وانخفاض عائدات قناة السويس ، وارتفاع تكلفة النقل لزيادة أسعار التأمين نتيجة اتساع نطاق وتداعيات العمليات العسكرية ، لتشمل أغلب دول الخليج العربي بصفة عامة ، وتأثر عمليات تصدير النفط الخارج .

[1] محمد السعيد عبد المؤمن ، **النفوذ الايراني في العراق و انعكاساته الاقليمية** ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، القاهرة ، 2007 ،ض 257

3. احتمالات توجيه ايران ضربات صاروخية مفاجئة للمنشآت النووية الإسرائيلية ، وما يمثله ذلك من تأثيرات سالبة على الدول العربية في ظل تعرض أراضي دول الجوار للآثار الناجمة عن تلك الضربات (شعاع - غبار نري) .

4. تعرض دول المنطقة العربية لضغوط من المجتمع الدولي والإدارة الأمريكية بشأن أهمية تطبيق القرارات الدولية المتعلقة بفرض عقوبات على إيران ، خاصة من جانب مصر ، والمتعلقة بالمشاركة في تفتيش السفن المتجهة إلى إيران عبر قناة السويل ، الأمر الذي قد يطرح تأثيراته السالبة على الرأي العام الداخلي ، وفي الوقت نفسه يزيد من العقبات أمام إمكان عودة العلاقات الثنائية بين البلدين مستقبلا [1]

[1] محمد السعيد عبد المؤمن ، النفوذ الايراني في العراق و انعكاساته الاقليمية ، مرجع سابق ، ص 258

المبحث الثالث : الرؤية الخليجية في مواجهة الاستراتيجية الايرانية :

المطلب الاول : الاستراتيجية الايرانية في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية

يبدو أن التقدير الاستراتيجي الذي تتبناه طهران اليوم مفاده أن الشر يأتيها من مصـدرين « ابتلاع الخارج » ، والمصالحة مع الداخل ، لا سيما أن افتقار ايران لنموذج جاذب يمكن تصديره لا يسمح لها بأن تكون مثالا يحتذى في الاقتصاد أو الاجتماع أو نمط الحكم وطبيعة التدين ، فثمة هشاشة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي في إيران ، حيث البطالة والفقر في تزايد ، وثمة انتشار كبير للمساكن العشوائية ، وانتشار المخدرات والأفيون في المجالس الدينية والخاصة ، وهناك تصاعد الظاهرة التشرد في طهران ومشهد ، ومحاصرة لأي تأويلات منفتحة في الممارسة الدينية ، وتقييد للحريات الفردية ، وعلاقة شك بالمجتمع الدولي ومؤسساته الاقتصادية والسياسية وسوى ذلك مما لا يسعف إيران لأن تكون مقنعة حين تتحدث عن تصدير الثورة ، ولقد صار جليا أن المقصود هو تصدير الأزمات للخارج ، وإغراق الجيران بالصراعات الطائفية كمدخل لنفوذ إقليمي . مع الحرب في سوريا خسرت إيران قوتها الناعمة ، فلجأت إلى تصعيد الخطاب الطائفي ، ظنا أن ذلك سوف يسهل عليها مهمة تعميق مركزيتها للشيعة في المنطقة ، غير أن هذا المشروع يعمق أزمة الدولة الإيرانية نفسها وأزمة الهوية فيها ، من خلال الاستقطاب المذهبي والعرقي والقومي الداخلي المتأثر بشروط العدالة والمساواة المختلة ، والمتأثر أيضا بالسياق الإقليمي المستجد .[1] إن النظام الإيراني يعيش قلق الانقسام الحاد من الانفتاح داخليا وخارجا ، حيث يرى النظام إفساح المجال للحرية السياسية والاجتماعية والدينية مصادر خطر تهدد الأسس غير المتناغمة في الهوية الوطنية ، كما يرى النظام في الانفتاح بالعلاقات على الغرب مقدمة لتفكك مقولات الثورة وشعاراتها ، ولذا فهو يتجنب تطبيع العلاقات إلا عند الضرورة كما

[1] . محمد بن قالح غالي ، تحليل الاستراتيجية الايرانية الامنية اتجاه دول الخليج العربي، مرجع سابق ، ص 312 .

حصل في موضوع الاتفاق النووي . ولطالما حذر السيد علي خامنئي من أن « الأعداء يريدون أن يبتلعوا إيران » . وقد تكرس هذا التوجس مع توثيق جلسة مجلس الأمن الدولي في الثامن عشر من الشهر الحالي لانتهاكات إيران للاتفاق النووي ، خصوصا ما يتعلق بتطويرها برنامج الصواريخ الباليستية وتدخلها في سوريا ، الذي اعتبره « غير قانوني » . وقد حذرت مندوبة أميركا لدى المجلس ، سامانثا باور ، من أن على مجلس الأمن ألا يغفل عن النشاطات الإيرانية المخالفة للاتفاق النووي ، ومن ضمنها شحنات الأسلحة التي ترسلها طهران لجماعات مسلحة في غير بلد في المنطقة .[1]

[1] ابتسام الكتبي ، **نحو استراتيجية خليجية لمواجهة السياسة الايرانية** ، **الشرق الاوسط** العدد 13753 ، 2016 الصفحة75

المطلب الثاني : مقومات الرؤية الخليجية في مواجهة الاستراتيجية الايرانية

الظاهر أن إيران ماضية في سياسة تأجيج الصراعات الطائفية ، وأنها ليست في وارد الإصغاء للمطالب العربية والخليجية في الحوار واحترام سيادة الدول ، مما يتطلب بإلحاح استراتيجية خليجية موحدة تنحي الخلافات البينية ، وتعتمد على التعاون الجماعي المشترك ويمكن الإشارة في هذا الإطار إلى أهم مقومات هذه الرؤية :

1 - بناء الرؤية الخليجية المشتركة على أساس الشراكة الكاملة للشيعة العرب في الوطن والمواطنة المتساوية الضامنة لحرية المعتقد قانونا ودستورا وممارسة ، وصياغة الاستراتيجية الأمنية الخليجية على أساس أن التطرف والإرهاب ، سنيا أو شيعيا ، هو أكبر تهديد لدول المنطقة وشعوبها ، وهو ما يعيد تأكيد أن الخلاف مع إيران ليس مذهبيا وإنما سياسي وأمني ، ويستهدف الحيلولة دون تهديدها لأمن الخليج بالميليشيات الطائفية.

2 - مواجهة الخطر الإيراني تبدأ من تحصين الجبهة الداخلية الخليجية وبناء مجتمعات متماسكة ودول مؤسسات تحقق مفهوم الأمن الشامل والاستقرار المستدام ، عبر تعزيز الحوكمة ومحاربة الفساد وتطوير آليات توزيع الثروة ، وتوسيع المشاركة الشعبية في القرار ، وتمكين المرأة ، وإنتاج كفاءات للعمل العام من النساء والرجال ، والتفكير المنهجي بتطوير العقد الاجتماعي .[1]

3- زيادة الاستثمار الخليجي في مجال التصنيع العسكري ، وتطوير صناعة وطنية حديثة في هذا الحقل ، في سياق خطة استراتيجية متكاملة لتحقيق نسب عالية من التصنيع الذاتي ، مما يتطلب بناء المنظومة التعليمية على أسس جديدة وصياغة سياسات الابتعاث الخارجي والبحث العلمي والمسؤولية الاجتماعية للشركات والقطاع الخاص بما يتناغم مع متطلبات الأمن القومي وحماية مكتسبات التنمية وتركيز النظر على إمكانات الاقتصاد الرقمي والثورة الروبوتية.

[1] ابتسام الكتبي ، نحو استراتيجية خليجية لمواجهة السياسة الايرانية ، الشرق الاوسط ، مرجع سابق ، الصفحة 81

4- تأسيس استراتيجية مواجهة أخطار السياسات الإيرانية التدخلية في شؤون المنطقة العربية على فكرة أن أهم عناصر القوة الخليجية تكمن في أنها تسعى لترسيخ نماذج معتدلة في الحكم والسياسة والاجتماع والاقتصاد والعلاقات الدولية ، في مقابل نسق مغلق للحكم في إيران يستند داخليا إلى القبضة الأمنية المشددة والاستبداد الديني وصراعات مراكز النفوذ وغياب النموذج الجاذب في التنمية ، ويستند خارجا إلى إدامة التدخل في شؤون دول الجوار وعدم التجاوب المبادرات الخليجية لبناء هيكل أمني إقليمي يسع الجميع ويضمن مصالحهم ، دون معادلات صفرية[1]

5 - تطوير المنظومة التعليمية الخليجية ، وزيادة الإنفاق على البحث العلمي ، واعتماد مفهوم شامل للقوة يقع في صلبه قوة الأفكار والابتكار والاستثمار في الموارد البشرية وبناء القيادات والنخب الوطنية ، واعتماد مبدأ التدريب المنهجي المستدام ، وتحسين مستويات التعليم والجامعي ، وتعزيز التفكير العلمي والنقدي ، من خلال توسيع منهجية النقد الذاتي بتدريس مناهج علم الاجتماع والفلسفة ، إلى جانب العلوم التطبيقية .

6- إيلاء الاهتمام بصياغة استراتيجية إعلامية خليجية ذات رؤية واضحة ، لا سيما في ظل الحملات الإعلامية المعادية التي تواجهها دول الخليج سواء في الإعلام الإيراني والموالي له عربيا أو في الإعلام الغربي ، خصوصا أن أي إخفاق في ساحة الإعلام له تكاليف سياسية باهظة سواء على صورة دول الخليج أو على قدرتها على إنفاذ سياساتها ويبدو الإعلام الخليجي والعربي الناطق بغير العربية نقطة ضعف أساسية ومن المهم معالجتها .[2]

7 - توظيف القوة الاقتصادية والمالية والدبلوماسية لدول الخليج ووجود رجال الأعمال الناشطين على الأراضي الأميركية من أجل انتزاع مزيد من الفاعلية في خريطة دوائر التأثير

[1] ابتسام الكتبي ، نحو استراتيجية خليجية لمواجهة السياسة الايرانية ، الشرق الاوسط ، كرجع سابق ،الصفحة 87

[2] ابتسام الكتبي ، نحو استراتيجية خليجية لمواجهة السياسة الايرانية ، الصفحة 04-05

داخل أميركا وأوروبا ، خصوصا في حقول الدعاية والإعلام ومراكز الأبحاث وصناعة السياسات ، والانخراط في حوارات جادة ومستمرة مع كبار الإعلاميين ورجال السياسية والفكر . ومن مداخل ذلك نشر حقائق وبيانات دقيقة حول الإصلاحات الخليجية ، وحول التطرف المسلح الذي تمارسة الجماعات الشيعية المسلحة ، وتفنيد أعمال الدعاية المضادة ضد المصالح الخليجية ، وإبراز جهود دول الخليج في مكافحة الإرهاب ومحاربة التطرف وتعزيز بيئة الاستقرار الإقليمي والدولي والصداقة بين الشعوب ، ونزع أي غطاء إسلامي عن « داعش » ، الذي يسعى اليوم إلى تفجير وجود الجاليات المسلمة والعربية في الغرب ..

8- إجراء مراجعات نقدية لأداء الطواقم الدبلوماسية الخليجية لدى الدول الغربية والسعي لإخضاعهم لتدريب مستدام لتحقيق هدفين ؛ الأول رفع كفاءتهم ومهاراتهم وأدائهم ، والتحرك وفق رؤية إعلامية وسياسية متكاملة ومتماسكة . والثاني مأسسة الإطار الدبلوماسي الخليجي باتجاه عدم الاعتماد فقط على جهود وزراء الخارجية الخليجيين ومساعديهم ، بل أيضا ، كما يقول باحثون ، تشغيل كامل طاقة الماكينة الدبلوماسية والإعلامية الخارجية ، وتنشيط مشاركة النخب الأكاديمية ورجال الأعمال والطلبة للدفاع عن السياسات الخليجية والتسويق لها وفق خطط مؤسسية مدروسة ، تعتمد على التواصل الشخصي الممنهج والصبور وحضور الورش والمؤتمرات والفعاليات وتوسيع دوائر الأصدقاء والشركاء والحلفاء .[1]

[1] ابتسام الكتبي ، نحو استراتيجية خليجية لمواجهة السياسة الايرانية ، مرجع سابق ، الصفحة 6 . 7

المبحث الرابع : مستقبل العلاقات بين دول الخليج وإيران:

في ضوء التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة، وأخذًا بعين الاعتبار تعدد وتشابك ملفات وقضايا التعاون والنزاع، بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران، فإنه من الصعوبة بمكان التنبؤ باتجاه مسار هذه العلاقات على نحو دقيق. ومع ذلك، يمكن القول: إن ثمة ثلاثة سيناريوهات يمكن استشرافها لشكل العلاقات الخليجية-الإيرانية خلال المستقبل المنظور: [1]

المطلب الاول : سيناريو التقارب والانفتاح:

سيتجه مسار العلاقات بين ايران . دول الخليج لجهة التعاون المشروط و الحذر ، حال حاولت الخليج ان ترافق التغيير الذي نجم عن تفاهمات ايران والغرب ، والمرشح لتصاعد بما يصب في مصلحة ايران ، و لكن من خلال اتباعها استراتيجية تجمع بين الاحتواء والانخراط ، فلا تتعامل معها كمصدر للتهديد فحسب ، بما يفقد الطرفات القدرة على ادارة المصالح المشتركة ، او الانخراط دون محاولات جادة لاحتواء ما تمثله سياسات ايران و مشروعها من مخاطر تهدد انضمة الخليج . تلك الاستراتيجية تربط التعاون مع ايران بالتزامها بتسوية جدية للقضايا الخلافية الرئيسة ، ;وبضمانة و مساعي من الولايات المتحدة ، التي بعد الانفتاح مع ايران ، وفي حال عدم نيتها التخلي عن موقعها في منظومة أمن الخليج ، ستكون تلك المساعي امرا واردا وفي مصلحتها .

حدوث هذا السيناريو يفترض ان تكون ايران حريصة على تعزيز العلاقات مع الخليج ، وان يستطيع التيار الحاكم فيها احداث تغيير ملموس في اساليب ادارة العلاقات مع دول الخليج، و بمعنى اخر ، قدرة الرئيس على توجيه تلك العلاقات لجهة التعاون كما وعد ، و دعمه داخليا في هذا .كما يفترض ايضا ان ايران ستبدي مرونة وجدية في تسوية كل ماهو عالق في العلاقات ، و عدم الانفراد بوضع صيغ جامدة احادية الرؤية.

[1] محمد بدري عيد ، **مستقبل العلاقات الخليجية . الايرانية** ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 2015 ، ص 6

بالنسبة لدول الخليج ، يقتضي هذا السيناريو قدرتها على حفظ التوازن في العلاقات مع ايران ، والخروج من دائرة رد الفعل الحبيسة فيها دائما ، و الامساك بزمام المبادرة ، الذي طالما استحوذت عليه اليد الايرانية ، بما جعلها تمتلك القدرة على الانتقال من وضع الى اخر وفق مصالحها و متى شاءت .

ويتطلب ذلك بدوره نجاح دول الخليج في التفاهم و الاتفاق فيما بينها حول عدة امور :

. ضرورة واهمية التنسيق الخليجي ، و التعاون من خلال اطر مؤسسية اكثر فعالية ، وما يتطلبه هذا من القضاء على كثير من المعوقات مثل : الخصومات بين الدول الخليجية وغياب الفعالية المؤسساتية ، والارادة السياسية لدى الدول الخليجية ،

. التنسيق بين الدول الخليجية على اساس وحدة المصالح بينها ، ومراعاة ان يكون التقارب مع ايران تدريجيا ، ومقننا بضوابط تمنع تحقق مصلحة لطرف خليجي مع ايران على حساب طرف خليجي اخر .

. الاتفاق الخليجي حول ضرورة تقويم خطوات التقارب الايراني اتجاه كل دولة من دول الخليج ، و اثرها المستقبلية على مجلس التعاون الخليجي .[1]

ان تحقيق هذا السيناريو سيرتبط بمستوى منخفض من اندفاع كل من ايران و بعض دول الخليج في الصراعات الاقليمية في مناطق التنافس بينهما .

المطلب الثاني : سيناريو الصدام المباشر:

هناك سيناريو اخر لعلاقات دول الخليج بايران ، يفترض حدوقه الا يستطيع الطرفان دفع العلاقات الى جهة التعاون الحذر ، او التوازن النسبي ،و التفاهم في ملفات الخلاف

[1] نجلاء مكاوي ، الاستراتيجية الايرانية في الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص 311

الرئيسة ن وايضا الا يستطيعا الحفاظ على سمة العلاقات الذي ميزها في السنوات الاخيرة من حيث الجمود على مكستويات ، والتدبدب بين التهدئة والتصعيد على مستويات اخرى ، هذا السيناريو لايفترض فحسب ان تخفق ايران بشكل كامل في تطمين دول الخليج حول المسائل التي تشكل بواعث تشككها و ريبتها وخوفها المستقر من ايران و مشروعها ن بل يفترض ايضا ان تعلي ايران من نبرتها التصعيدية ، ومن منسوب تهديداتها و تحديها وان تتخلى بعض دول الخليج عن حذرها وتذبذبها في ردات الفعل ، و تقرر هي الاخرى مواجهة التصعيد الايراني بمماثل له .[1]

يتعلق هذا بالتصعيد في ثلاثة ملفات تحديدا : البرنامج النووي الايراني ، وتقدم قدرات ايران التسليحية ، و التدخل الايراني في الشؤون الداخلية للدول الخليجية ، ومنحنى الصراع في الاقليم ، وتاثيره على ميزان القوى بين ايران ودول الخليج .

بالنسبة للبرنامج النووي فان هذا السيناريو يفترض حدوث تطورات مهمة تتعلق بالبرنامج النووي الايراني ، لا ترتبط فحسب بمستقبل المفاوضات بين ايران والغرب خلال الفترة القادمة ، بل باسرار ايران على امتلاكها قدرات التسلح النووي ، او الحد الادنى منها، ومضيها قدما في ذلك ، سواء عن طريق التوصل الى اتفاق نهائي مع الغرب ، او نجاحها في استثمار الوقت ، فهي وباي حال ، لن تتنازل على امتلاك حد ادنى من حقها في تخصيب اليورانيوم.[2]

مواجهة دول الخليج لذلك مدغوعة بتعاظم مخاوفها ، عبر تصميمها على امتلاك اليات للردع ، و تتبنيها خيارا وقائيا مهما في مواجهة القدرات النووية الايرانية ، هو ما سيسهم في تصاعد التوتر ، فدول الخليج لا تمكتلك من الاليات ما تستطيع به خلق توازن يسمح بتحييد القوة الايرانية ، خاصة مع تصاعد التشكك في جدوى الاعتماد على الولايات المتحدة ، او

[1] محمد بدري عيد ، مستقبل العلاقات الخليجية . الايرانية ، مرجع سابق ، ص 8

[2] نجلاء مكاوي ، الاستراتيجية الايرانية في الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص 312

استمراره ، في تبديد الهاجس الامني الخليجي المرتبط بالقدرات النووية الايرانية و احتمالية عدم توفر فرصة التحالف مع شريك نووي يضمن لدول الخليج الحماية عبر مظلته النووية.[1]

و على ذلك ، فان تعامل بعض دول الخليج مع ايران من منظور امني فحسب يرتبط بان امتلاك اداة ردع نووية ، هو ما سيوفر عنصر الندية في العلاقات ، ويجبر ايران على التخلي عن اهدافها الاستراتيجية لجهة الهيمنة الاقليمية ، اما الملف الثاني الذي من الممكن ان يشكل نمط تعامل كل من الخليج وايران معه دافعا لمسار التوتر والتصعيد ، فهو الخاص بشيعة الخليج ، باعتبارهم بوابة ايران الرئيسية لتدخل فيشؤون الدول الخليجية ، كما تتهمها بعض حكومات تلك الدول ، ففي حال استمرت ايران باعلان انها الوصية عليهم ، وان حصولهم على حقوقهم داخل بلادهم مسؤولية تناط اليها ، و استمر ايضا كسف الحكومات الخليجية عن شبكات تجسس تعمل لصالح ايران في دولها ، في مقابل تصاعد التوترات الداخلية الناتجة عن حراك الشيعة في بعض الدول ، وصدامها مع حكوماتها ، واستمرار تلك الحكومات في التعامل بنفس الانماط التي توفر لايرن فرص استخدام هذا الوضع لخدمة مصالحها و مشروعها ، فان ذلك سيكون من اهم العوامل التي ستدفع بالعلاقات الخليجية . الايرانية الى سيناريو التوتر و الصدام ، اما الملف الثالث فيتعلق بدور ايران و بعض دول الخليج في صراعات المنطقة ، و تفعيل كل منها لهذا الدور ، في خده الاعلى ، في اطار الصراع على النفوذ مع الاخر ، وهو مالا سيرسخ حالة التوتر بينهما ، و يستنزف كليهما فحسب ، بل سيكون عامل اساسيا في تعقيد الاوضاع في مناطق الصراع .

[1] نجلاء مكاوي ، الاستراتيجية الايرانية في الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص 313

و على ذلك ، فان ثمة سيناريوهات عدة يمكن التنبؤ بها لمستقبل العلاقات الايرانية . الخليجية ، جميعها تحكمه عوامل متداخلة ومتشابكة ، وجميعها مسؤولية الطرفين ولكن بشكل اكبر ايران ، كونها مالكة زمام المبادرة دائما ، وتمتلك مقومات تسمح لها باستمرار القبض عليه .[1]

[1] نجلاء مكاوي ، الاستراتيجية الايرانية في الخليج العربي ، مرجع سابق ، ص 314

المطلب الثالث : سيناريو "المد والجـزر"

ويمثل هذا السيناريو استمرارًا للحالة الاعتيادية التي تتسم بها العلاقات بين دول الخليج وإيران على امتداد العقود الأربعة الأخيرة، والتي تراوح فيها، فيما يشبه بندول الساعة، بين التقارب والتعاون تارة، والتباعد والنزاع تارة أخرى.

ويعد هذا السيناريو هو المرشح للتحقق عمليا ، في ضوء معطيات البيئة الإقليمية الراهنة، والتي لا تزال تعج بالملفات الخلافية بين الجانبين، وخاصة في كل من اليمن وسوريا والعراق.[1]

وعلى وجه العموم، فإن هناك ثمة ضوابط ينبغي أن تحكم المسار المستقبلي للعلاقات الإيرانية-الخليجية، بما يحقق مصالح كلا الطرفين من جهة، ويسهم في تعزيز أمن منطقة الخليج واستقرارها ويعزز رفاه شعوبها جميعًا من جهة أخرى. ومن نافلة القول: إن الجانب الأكبر في هذا المسار سيقع على عاتق إيران؛ باعتبارها الطرف الساعي دومًا لبسط الهيمنة والنفوذ الإقليمي بما يتجاوز القواعد والأعراف المرعية في العلاقات بين الدول، وذلك على نحو ما أشرنا إليه آنفًا. يأتي في مقدمة هذه الضوابط الحاكمة: ضرورة الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام السيادة الإقليمية والحدود القائمة المعترف بها، واحترام القواعد المنظِّمة للمرور في الممرات المائية وحرية المرور فيها وخاصة الخليج العربي ومضيق هرمز، والتوقف عن إطلاق التصريحات الاستفزازية من قِبل بعض المسؤولين الرسميين والتي تنطوي على التلويح -تلميحًا أو تصريحًا- بإمكانية استخدام القوة أي ا كان نوعها. كما يبقى المحدد الأهم لمستقبل هذه العلاقات رهنًا بمدى إدراك صانع القرار الإيراني أهمية تطوير علاقات طهران مع العواصم الخليجية، ومن ثَمَّ إبداء بوادر حُسن نية لجهة إقامة تعاون إيجابي معها، لاسيما وأنه من مصلحة إيران تعزيز نطاق علاقاتها في الجوار الخليجي المباشر، وهو ما يؤهلها لتوسيع شبكة علاقاتها على المستوى

[1] . محمد عيد ، مستقبل العلاقات الخليجية الايرانية ، مرجع سابق ، ص 8

الإقليمي والدولي، لما لدول مجلس التعاون الخليجي من مكانة رفيعة ومصداقية في المنطقة العربية والعالم أجمع. [1]

[1]. محمد عيد ، مستقبل العلاقات الخليجية الايرانية ، مرجع سابق ، ص 9

في عالم تتداخل فيه الابعاد الداخلية مع الخارجية ، وتسقط فيه الحواجز بين النطاقين الاقليمي والدولي ، تبين لنا من خلال العرض، إن إستراتيجية الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي منها بشكل خاص ، وان كانت متباينة ، الأ أنها تلتقي في الهدف ، وهو تحقيق المزيد من المصالح في هذه المنطقة الحيوية من العالم .

و بناءً على ذلك، وبالاستناد إلى الرؤية الاستشرافية للبحث، يمكن القول إنّ الشرق الأوسط سوف يبقى على حاله هذا على المدى القريب والمتوسط، أي استمرارُ النزاع والصراع، وبالخصوص الصراعُ الطائفي، والّذي يُصطلحُ تسميته على الغالب بـ«الحرب الباردة الجديدة»، التي هي بالأساس مشتعلة بين محورين، السُنّي والشيعي، وخاصةً بعد الانسحاب التدريجي للولايات المتحدة من المنطقة؛ والأغلب أن إيران لن تتمكن في هذين المديين من أن تفرض نفسها كقوةٍ تعديلية في المنطقة، لكن على المدى البعيد فإن توازنات القوى الدولية والإقليمية قد تفرض وجودَ إيران كقوةٍ مؤثرة إلى جانب قوى أخرى كتركيا ودول الخليج بقيادةٍ سعودية، وربما عودة قوى أخرى إلى المشهد.

الخاتمــة:

لقد دفعت الأوضاع الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط عموماً والخليج بشكل خاص، إلى التوجه إلى بناء تحالفات عربية -عربية أو عربية – إقليمية وذلك في ضوء ما يكتنف الوضع الراهن، ويُشير المشهد الجيوسياسي الراهن في الشرق الأوسط إلى وجود تهديدات أمنية، وتحولات جوهرية في أدوار القوى الرئيسة الفاعلة وتحالفاتها ومصالحها، وهو الأمر الذي يفرض تداعياته على طبيعة ومستقبل التوازنات الإقليمية والدولية خاصة في منطقة الخليج.

تعتبر السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي الاكثر غموضا واستقرار عبر السنوات الماضية ، كما ان هذه السياسات تصب ضمن توجهات الضفة الغربية (الولايات المتحدة وحلفائها) ، و تتماشى بشكل كبير معها وتتفاوت السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي من حيث تاثيرها في التفاعلات الدولية والاقليمية و لايخفى ان المملكة العربية السعودية تعتبر قائدة السياسة الخارجية الخليجية على العموم ، وتتمحور في تركيزها على البعد الاقتصادي المتمثل في النفط واهميته كمحدد للعلاقات و التفاعلات الدولية ، والعنصر الاخر المهم في السياسات الخارجية في دول الخليج هو اهمية بعضها في التوازن الاقليمي من منظور دولي و اقليمي ، و عليه يمكن اعتبار هاذين العاملين من اهم ميزات السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي و مهمة في معادلة التوازن الاقليمي ، النفط والتوازن الاقليمي في ظل تطورات الاقليمية والامنية و التطورات الدولية الاقتصادية ، والملاحظ ان هناك تفاوت في السياسات الخارجية لدول المجلس مع انها تتوافق بشكل عام في التوجه والاداء .

ورغم ما هناك نوع من التميز للقوة الإيرانية مع القوة العسكرية لكل دولة خليجية منفردة، إلا أن هذه النظرة تتجاهل اعتبارات أخرى من أهمها سوء نوعية المعدات العسكرية الإيرانية، ومقارنة الإنفاق الدفاعي وكفاءة القوات المسلحة حيث يتضاعف حجم الإنفاق

العسكري للدول الخليجية بصورة كبيرة عبر إيران، بل إن الإنفاق العسكري لدولة الإمارات ضعف الإنفاق العسكري الإيراني كما أن القوات الجوية لدولة الإمارات تتجاوز كفاءة وحداثة تسليح القوات الجوية الإيرانية بصورة كبيرة، وذلك دون الحديث عن القدرات السعودية والقدرات جميع دول التعاون الخليجي، ولكنه سيدفع إلى انخراط قوى إقليمية ودولية تفرض على إيران ضبط حركتها وتعيد التوازن الاستراتيجي الذي يعبر عن محاولات الإخلال به.

هنا يمكننا القول أن القدرات العسكرية الخليجية مقارنة بالقدرات العسكرية الإيرانية تؤكد أن لدى دول الخليج القدرة على حرمان إيران من تحقيق أي انتصار سريع في أي مواجهة عسكرية وأن ذلك يفقد إيران الكثير من أدوات الضغط أو الردع التقني لدول الخليج، بل أن تجربة عاصفة الحزم أكدت بصورة كبيرة أن تحقيق التوازن العسكري من خلال قوة خليجية مدعومة عربياً أمر قابل للتحقيق وأكدت كذلك أن الأوضاع الجيوسياسية في الخليج والمشرق العربي بصورة أساسية تدفع إلى التوجه الجاد لبناء تحالفات عربية في ضوء ما يكتنف الوضع الراهن في تلك المناطق من تهديدات أمنية وتحولات جوهرية في حركة القوى الإقليمية والدولية الفاعلة وهو ما يفرض تداعياته على طبيعة ومستقبل التوازنات الإقليمية خاصة في منطقة الخليج.

ولاشك أن تحقيق التوازن الاستراتيجي بين دول الخليج وإيران لا يقف فقط عند تحقيق هذا التوازن بأبعاده المختلفة داخل منطقة الخليج لكنه يقتضي وبالضرورة تحقيق هذا التوازن في مناطق الإشتباك بين الطرفين خاصة مناطق الاهتمام المشترك في دوائر الأمن المباشر للجوار الخليجي في اليمن وسوريا والعراق ولبنان وتحقيق هذا التوازن يتطلب مواقف خليجية تسعى لموازنة الإمتداد الإيراني داخل ملفات تلك القضايا وتحاول أن تحاصر هذا الإمتداد من خلال زيادة حضورها هناك والمشاركة فى تهدئة الصراعات العسكرية فيها بما يكفل ويدعم الاستقرار ويحول دون الإختراق الإيراني المتزايد لها، كما أنه من الضروري لتحقيق هذا التوازن أن تسعى الدول الخليجية لصياغة تحالفات مع قوى فاعلة داخل تلك الدول

وبغطاء دولي وإقليمي مناسب لعدم توفير الفرصة لمهددات الأمن والاستقرار فى تلك الدول وتبرز الأزمة السوريــة كأهم نقاط المواجهة بين دول الخليج وإيران، حيث تتعارض أجندة الطرفين.

إن لدى إيران استراتيجية واسعة تستهدف زيادة الحضور والإنتشار في معظم ملفات وأزمات المنطقة وتستهدف في النهاية توفير كافة المتطلبات لتصبح قوة إقليمية عظمى تمتلك أدوات الحركة في الدوائر المحيطة بها سواء في الخليج أو المنطقة العربية أو غرب آسيا بصفة عامة، وإذا كان الاتفاق النووي قد أتاح لها التخلص من الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية التي كانت تحد من إمكانية تفعيل استراتيجيتها في هذا الخصوص وأبقى الخيار النووي مفتوحاً -وإن كان مؤجلاً - فإن تحقيق التوازن الاستراتيجي الخليجي مع إيران يتطلب بالضرورة من الدول المعنية في المنطقة أن تتحسب لذلك وتتعامل معه كواقع قادم.

هكذا نرى أن تحقيق التوازن الإستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي مع إيران وإن كان يتركز في البداية على منطقة الخليج فإنه يمتد كذلك لمنطقة الجزيرة العربية والبحر الأحمر والمشرق العربي، ولكن الواقع الإيراني الجديد الذي بدأت معالمه تتضح حالياً بأبعاده المختلفة النووية والسياسية والاقتصادية سوف يصبح مغايراً إلى حد كبير كما كان عليه في الماضي، المهم هنا الإشارة إلى أن الاتفاق النووي الإيراني وخاصة ما تضمنه من مكاسب استراتيجية لإيران والتي من أهمها المحافظة على البنية التحتية لبرنامجها النووي خاصة تأجيل حصولها على القنبلة النووية الأمر الذي يحتم ضرورة أن يشمل التخطيط الإستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي والدول المتحالفة معها خاصة مصر بصورة أساسية على التعامل الجدي مع هذا الواقع الجديد دون الإنتظار، وهو ما يتيح الفرصة لطهران للإخلال بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة بأكملها.

لتحقيق التوازن الإستراتيجي مع إيران خاصة في دول المنطقة خاصة التي تشهد أزمات سياسية وحضوراً إيرانياً مكثفاً وخلافات وتباين وجهات النظر بخصوص تقييم تلك الأزمات والمبادرات المطروحة لإيجاد حلول لهذه الأزمات، فالواقع يشير إلى ضرورة الاهتمام من جانب دول مجلس التعاون الخليجي بزيادة حضورها وتأثيرها داخل القطاعات والدوائر المؤثرة فيها بفاعلية، الأمر الذي يمكن أن يساهم في وقف الإختراق والتمدد الإيراني فيها أو زيادة الهيمنة والإستقطاب السياسي داخلها وحتى لا يوفر لها ذلك المزيد من أوراق المساومة وأدوات الحركة بالإخلال بالتوازن الاستراتيجي بالمنطقة.

هكذا نرى أن تحقيق التوازن الإستراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران أمر ممكن التحقيق ويمكن المحافظة عليه من خلال بلورة رؤية استراتيجية للتعاون الاستراتيجي الخليجي المدعوم بتحالف من بعض الدول العربية المؤثرة ذات الاهتمام بالقضية خاصة مصر والأردن، ولا شك أن التحالف المصري والخليجي والأردني لم يدعم فقط التوازن في منطقة الخليج ولكنه يساعد على تحقيق التوازن في الدوائر المحيطة بالخليج وفي الأزمات المثارة فيها ويؤكد ويدعم هذا التوازن في المستقبل .

النتائـــج:

- موقع إيران الجيوبوليتيكي المتميز قدم لها فرصة كبيرة في استثماره لجهة الدفع بمشروعها التوسعي الدفاعي والهجومي في نفس الوقت، فهي تحاول أن تستغل ما لديها من أوراق تؤهلها في بسط نفوذها داخل امكانياتها الحقيقية، وثقلها الحضاري والتاريخي، محيطها الإقليمي، بغية لعب دور قيادي، يعكس قدراتها واحساسها بالرسالة
- أهم إستراتيجية تقوم عليها إيران في توجيه إن سياستها الخارجية هو قدرتها على توظيف أدواتها وامكاناتها الدبلوماسية ومنها كيف تنظر إلى مفهوم القوة الناعمة وما مصادر القوة التي تدير بها مصالحها في مناطق نفوذها .

- ما إن تمارسه إيران من أدوار تطبيقية في الشرق الأوسط اليوم، افقد دبلوماسيتها التي تعبر احد أهم أدوات القوة الناعمة في الكثير من محتواها وتأثيرها السياسي إذ كانت تقصد من سياستها الخارجية إلاّ نشر الفوضى والعنف، وهو الأمر الذي تمتلك فيه إيران خبرتها الواسعة في تكوين الميليشيات المسلحة خبرة واسعة ساعدها على تحقيق الدمار الشامل ثم إعادة الاعمار .

- اصرار ايران على امتلاك الاسلحة النووية بحكم انها الضامن الوحيد (حسب النظرية الامنية الايرانية) للمكانة الاستراتيجية القوية والنافذة التي امتلكتها ولازالت تمتلكها ايران على حساب العدو الصديق و الجار الضفة الثانية من الخليج وهي دول مجلس التعاون الخليجي .

- محاولة الدول الخليجية خاصة المملكة العربية السعودية مجارات ايران في ما يتعلق بالبرامج التسلحية ، وذلك من خلال التارجح في سياستها الخارجية بين الفواعل الدولية و الاقليمية من اجل كسب التاييد لامتلاكها برنامج تسلحي يمكنها من مجاراة الاوضاع الشرق الاوسطية الراهنية .

- الفواعل الدوليون(روسيا والولايات المتحدة) و الاقليميون (تركيا ، اسرائيل) يسابقون الزمن من اجل اثبات الوجود في المنطقة سواء بالطرق الديبلوماسيـة (القوة الناعمة) ، الاقتصادية او حتى العسكرية .

- انطلاقا من السياسة الخارجية الايرانية و حقائق هامة منها ان عامل المصلحة الذاتية هو العامل الحاسم الذي يتحكم في السياسة الخارجية للدول.

التوصيات

- وقف التدخل الإيراني في المنطقة العربية، الذي أدى إلى إذكاء الطائفية واستشراء الإرهاب، وتمددا للتماسك المجتمعي شكل تهديد الجماعات الإرهابية وتكوين ودعم ميليشيات طائفية مسلحة، الأمر الذي ي في الوطن العربي .

–

- تسوية العلاقات الأمريكية الإيرانية وضرورة إتباع حلول غير اقتصادية، وبالتحديد تغيير السياسة الخارجية الإيرانية، فما دامحدث إيران سياستها المذهب الشيعي الإيراني يسمح بتحديث الإسلام، فلم لا ت الخارجية لضمان مستقبلها وتحقيق مصلحتها الخاصة من جهة، وحماية الشرق الأوسط من العنف والفوضى والاستقرار من جهة ثانية.

- الاهتمام بمقاربة عملية صناعة السياسة الخارجية الايرانية بشكل دائم و في تحديث مستمر للوقوف على اي تطور في اتجاهات التيارات الرئيسية في ايران او تغير في ميزان القوى الداخلية او تبدل مواقع القوى المؤثرة في تلك العملية سواء كانت دينية او سياسية او قوى اجتماعية فاعلة او مؤسسات و مراكز بحثية و طبيعة مواقف تلك القوة ودرجة تأثيرها.

- ضرورة ان تضع دول الخليج العربي قائمة بالقضايا الخلافية مع ايران و ترتيبها حسب الاولوية والاهمية و تحدد الملفات الاهم بالنسبة لها حتى لا تترك لإيران التحكم في اولويات التفاوض بينهما و بين دول الخليج و توفر فرصة التركيز على الملفات الثانوية و تسكين الاوضاع في الملفات الرئيسية.

- التمسك باللجوء لمحكمة العدل الدولية بشان الجزر الامارتية المحتلة في حالة واصلت ايران تمسكها بموقفها.

- ضرورة العمل على تقوية كل ما يدفع باتجاه تحالف سني في المنطقة لمواجهة المد الايراني و الانفتاح الاوسع على الدول الاسلامية مثل تركيا و باكستان و ماليزيا و الوصول الى صياغة سياسة واضحة ازاء الاهداف الاقليمية الكبرى في ظل الانفتاح و تعاون ايران مع الولايات الامريكية المتحدة.

- الاهتمام بالمشاريع التى تقف ضد التيار الايراني في منطقة الخليج العربي من خلال دعم القوى السنية الفاعلة في الخليج و العراق و اليمن للحد من طموحات ايران في بث مصادر القوة الناعمة.

- بلورة مشروع استراتيجي خليجي نحو اليمن لتجنب سقوطه الى الابد في ايدي الإيرانيين او لتفادي خطر تقسيمه لان ما يحدث في اليمن سينعكس على الخليج .

- ضرورة تمسك دول الخليج بإشراكها في جهود حل ازمة النووي الايراني لأنها معنية بشكل مباشر من اجل استقرار المنطقة واحداث التوازن الاستراتيجي المطلوب.

- ضرورة العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الخليج العربية نظرا لارتباط الامن و الاستقرار بتبادل المنفعة الاقليمية .

قائمة المصادر والمراجع :

. الانصاري ابن منظور ، **معجم لسان العرب** ، ادار االكتب العلمية ، لبنان ،لجزء الرابع .

. روبرت جيوفر ، أليستري إدوارد ، **المعجم الحديث للتحليل السياسي** ، ترجمة : الجلبي عبد الرحيم بيروت :- الدار العربية للموسوعات ، الطبعة الأولى ، 1999 .

. ذبيان سامي ، **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية** ، لندن : الرئيس للكتاب والنشر ، 1990 .

. عطوان خضر عباس ، **القوى العالمية و التوازنات الاقليمية** ، ط1 ، عمان ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، 2010 .

. ليتل ريتشارد ،**توازن القوى في العلاقات الدولية : الاستعارات و الاساطير والنماذج** ، ترجمة : تابري هاني ، ط1 ، بيروت ، دار الكتب العربي ، 2009 .

. ابو خزام ابراهيم ، **الحروب وتوازن القوى ى**، ط 1 ، عمان ، الاهلية للنشر والتوزيع 1999 .

. توفيق سعد حقي ، **مبادئ العلاقات الدولية** ، ط1 عمان ، مطبعة اوائل لنشر ، 2000 .

. مقلد صبري اسماعيل ، **العلاقات السياسية الدولية** ، دراسة في الاصول والنظريات بيروت ، منشورات ذات السلاسل ، 1987 .

. حسين خليل ، **النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية** ، دار النشر بيروت، الطبعة 1 .

. طلعت عبد المنعم ، ادارة المستقبل : **الترتيبات الاسيوية في النظام العالمي الجديد** ، الهيئة المصرية للكتب ، القاهرة 1988 .

. الرمضاني اسماعيل مازن ، **السياسة الخارجية** (دراسة نظرية) ، بغداد ، مطبعة دار الحكمة 1991 .

. الحديثي الياس هاني ، **سياسة باكستان الاقليمية** ،مركز الدراسات العربية ، بيروت 1998 ،

. يونس مؤيد يونس ، **ادوار القوى الاسيوية الكبرى في التوازن الاستراتيجي في اسيا** ، الاكاديميون لنشر و توزيع ، الاردن ، ط،2015 .

. سليم السيد محمد ، **تحليل السياسة الخارجية** ، جامعة القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، 1989.

قائمة المصادر والمراجع :

. ويلبر دونالد ، **ايران ماضيها وحاضرها** ، ترجمة حسنين محمد عبد المنعم ، ط2 ، دار الكتاب المصري . القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1985 .

. الطائي جعفر تاج الدين ، **استراتيجية ايران اتجاه دول الخليج العربي** ، دار مؤسسة رسلان للطباعة ، دمشق ،2013 .

. الزاهد مسعود ، **تفاصيل العلاقات الامنية و العسكرية بين قطر وايران** ، دار المعرفة . قطر .

امل السبكي ، **تاريخ ايران السياسي بين ثورتين 1906 . 1979** ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 250 ، الكويت.

. العمري بن سعيد طراد ، **ايران ودول الخليج ، جريدة العرب الاردنية** ، القاهرة 2016 .

. اسماعيل صادق محمد ، **مجلس التعاون الخليجي في الميزان** ، دار العلوم للنشر ، القاهرة ، 2010 .

. السيد عبد الرحيم خالد ، **دول مجلس التعاون الخليجي و الربيع العربي** ، دار الشرق للطباعة ، قطر ، 2013 .

. انديكمارتين ، **استراتيجية من ستة عناصر لتصدي لهيمنة ايران في المنطقة** ، مركز بركنغر ، مارس 2017.

. يسين صباح ، **ازدواجية الخطاب الاعلامي الايراني** ، القاهرة ، 2009 .

. عبد المؤمن السعيد محمد ، **النفوذ الايراني في العراق و انعكاساته الاقليمية** ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، القاهرة ، 2007 .

. احمد حسين الشيمي ، **محركات السياسة الفارسية في منطقة الخليج العربي** ، ابو ضبي ، 2009.

. معلوم حسين ، القطب الامريكي : **محاولة الانطلاق وتحديات المنافسة** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 112 ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسة و الاستراتيجية ، 1993 .

. زهرة محمد عطا ،**نظرية الدور في السياسة الخارجية** " ، المجلة القطرية للعلوم السياسية ، العدد 2 ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، 2002 .

. عيد بحري محمد ، **مستقبل العلاقات الخليجية . الايرانية بعد الاتفاق النووي** ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 2015

قائمة المصادر والمراجع :

. ايمان الاخذري ، **العلاقات الايرانية الخليجية بين التوازن والنظرية الامنية** ، جامعة بسكرة دفاتر السياسة والقانون ، العدد 9. 2018 ،

. محمد نجاح محمد الجزايري ، **مكانة القواة السملحة في الاستراتيجية الايرانية** ، مركز درتستن البصرة والخليج ، العدد 21 ، 2012

. الكتبي بتسام ، **نحو استراتيجية خليجية لمواجهة السياسة الايرانية** ، **الشرق الاوسط** العدد 13753 ، 2016 الصفح محمد بدري عيد ، **مستقبل العلاقات الخليجية . الايرانية** ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 2015

. علوي مصطفى ، **كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 184 ، مركز الاهرام للدراسات ، القاهرة ، 2011 .

. الهياجنة محمد عدنان ، **هل لديموقراطية مستقبل في دول الخليج العربي** ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 15 ، بيروت 2007 .

. حسن فالح وجدان ، **البرنامج النووي الايراني واثره في توازن القوى في منطقة الخليج العربي** ، مجلة الخليج العربي ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، جامعة البصرة ، المجلد 42 ، العدد1

. فائق عاصم تلا ، **دور القوى الاقليمية الصاعدة في التوازن الاستراتيجي في اقليم جنوب اسيا و افاقه المستقبلية** ، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، 2003 .

. كاظم جواد باقر ، التوازن **الاستراتيجي في اقليم اسيا الباسفيك و افاقه المستقبلية** ، رسالة ماجستير ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية 2001 .

. دندان عبد القادر ، **الدور الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغير 1991-2006** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة باتنة

. غالي بن قالح محمد ، **تحليل الاستراتيجية الايرانية الامنية اتجاه دول الخليج العربي** ، اطروحة ماجشتير ، جامعة نايف العربية .

. عبدال عبد الرضا عياد ، **دور مصر في النظام الشرق أوسطي وآفاقه المستقبلية : دراسة في الجغرافيا السياسية** ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، تخصص فلسفة في الجغرافيا ، 2006 .

قائمة المصادر والمراجع :

. خزام ابو ابراهيم ، **الحروب وتوازن القوة** ، دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام ، الاهلية لنشر والتوزيع ، عمان ، 1999 .

. دنيا جواد مطلك الجابوري ، **الاقليمية الدولية الجديدة في عالم مابعد الحرب الباردة** : دراسة نموذج اسيا . الباسفيك .

. السمرائي ابراهيم خليل ، **توازنات الافليمية في المنطقة العربية** ، دراسة استراتيجية ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، العدد 26 ، كانون الثاني 2002 .

. كامران تارمي، **دور تصدير المياه في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية** أبوظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية عدد 58 .

. مجموعة باجثين ، **التعاون لدول الخليج العربية**(أبوظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية) عدد 58 .

. محمد السعيد عبد المؤمن، **من يدافع عنّا وله الجنة، مجلة مختارات إيرانية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، عدد مارس 2006 .

. منصور حسن عبيد حاش العتيبي، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي** 2000 - 1979 ، رسالة دكتوراة غير منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004 .

. سايمون هند روسون ، **التودد الى دول (مجلس التعاون الخليجي)** : من الرياض الى باريس الى كامب ديفد ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى ، 2015 .

. صدام عبد الستار رشيد ، **ثورات الربيع العربي** ، كلية العلوم السياسة بغداد 2013.

. علي بشار بكر اغوان ، **الفوضى الخلاقة** ، مركز حامو رابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية 2013 .

. ابتسام محمد العامري ، **الموقف الاقليمية من الحراك السياسي في الدول العربية** ، قسم الدراسات الاستراتيجية ، العدد 103 بعداد ، 2012 ،

. الخليج للدراسات ، **التقرير الاستراتيجي الخليجي** 2011 . 2012 ، دار الخليج للصحافة ، الشارقة ، 2012 .

. نفيفن مسعد ، **علاقات ايران الدولية والاقليمية وتاثيرها على الامن القومي العربي** . المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات .

. موقع العلم و المعرفة التوازن الاستراتيجي المفهوم و الابعاد ، 2012 .

. عبد الجليل زيد المرهون ، **امن الخليج نحو رؤية جديدة لقضية التوازن الاستراتيجي** ، موقع ايلاف ، 2008 .